الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران

كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية

قسم التاريخ و علم الآثار



العلاقات الجزائرية التونسية

1962-1954

أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية

جامعة وهران لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد الطالبة: لمياء بوقريوة

لجنة المناقشة

أ.د. منور الصم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
أ.د. بلقاسمي بوعلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفا أولا
أ.د.يوسف مناصرية	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ثانيا
أ.د. عبد القادر خليفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	عضوا مناقشا
أ.د.بن يوسف تلمساني	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
أ.د. إبراهيم مهديد	أستاذ محاضر	جامعة وهران	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2006/2005م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــداء

إلى أمـــــــي وأبـــــي الكريمين

إلـــى زوجـــــــــي

إلى فلذتي كبـــدي منـــار وريـــان

إلى جميـــــــع إخوتـــــــي

إلى الأستاذ الدكتور يوسف مناصرية

إلى كل من جاهد بالنفـــس والنفيـــس

مـــن أجـــل أن تتحـــرر الجزائـــر

إلى كل من ساعدني مـــن قريـــب

أو بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل أولا وأخيرا الذي وفقني بعونه تعالى في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذين المشرفين الدكتور بوعلام بلقاسمي والدكتور يوسف مناصرية اللذان مهما حاولت أن أعبر عن جهدهما العلمي ورفيع أخلاقهما فإنني لن أستطيع أن أوفيهما حقهما في ذلك.

كما أتقدم بالشكر إلى دور الأرشيف الجزائرية والتونسية والفرنسية والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، والمركز الأعلى للحركة الوطنية التونسية على ما قدموه لي من مساعدات.

مقدمـــــــة

هناك العديد من المواضيع والإشكالات العامة في مجال حركـــات التحرر التي عرفتها بلدان المغرب العربي تحتاج إلى الدراسة والتحليـــل، كما أن تاريخ الثورة الجزائرية يحتاج أيضا إلى المزيد من الدراسة في عدة جوانب، وبالرغم مما كتب عن تاريخ الثورة مـــن جوانبـــه السياســـية والعسكرية، جوانب مازلت تحتاج إلى البحث والتنقيب والاهتمام مـــن قبل المؤرخين والباحثين وربطها بحركات التحرر المغاربية علـــى وجـــه الخصوص، وحركات التحرر في العالم على وجه العموم؛ ذلك أن هذه الحركات قد ووجهت بحركة استعمارية كادت تكون واحدة.

وقد عرف كل من القطرين تونس والمغرب ثورة تحريرية سبقت الثورة الجزائرية، وواجهها الاستعمار الفرنسي بقوة و لم يوليهما أهمية إلا بعد انفجار الوضع في الجزائر. فبفضل عنفوان الثورة الجزائرية اســـتطاع البلدان أن ينالا استقلالهما لتتفرغ فرنسا إلى الجزائر. وعلى الرغم مـــن المواجهة العنيفة بين الجزائريين والفرنسيين، فإن الجزائر اســـتطاعت أن تسترد استقلالها في صيف 1962.

وقد حاولت فرنسا عزل الجزائر عن أشقائها في المغرب والمشرق العربيين دون جدوى ،ذلك لأن العلاقات بين الشعوب العربية كانـــت متينة ومتأصلة عبر التاريخ.

ويهمنا في هذه الأطروحة" العلاقات الجزائرية التونســـية أثنـــاء الثورة التحريرية 1954-1962"، اعتبارات عديدة أهمها: الحـــدود المتلاصقة التي سهلت على الجزائر بناء قواعد خلفية للثورة وربط القطر

الجزائري بالعالم العربي عبر التراب التونسي من أجل ضمان استمرارية الثورة, أو بعبارة أخرى استمرارية الدعم اللوجستي للثورة عبر تونس, والتي كانت تراهن هي الأخرى على الثورة الجزائرية في عدة قضايا مصيرية. وقد تأثرت تأثرا مباشرا بكل الأحداث السياسية والعسكرية التي كانت تحدث بالجزائر, ولذلك كان لابد من تحديد علاقاتها السياسية والعسكرية مع جيش وجبهة التحرير الوطني.

و يعد موضوع العلاقات التونسية الجزائرية من المواضيع التي استدعت اهتمامنا منذ مراحل مبكرة في دراستنا الجامعية لذلك جاء اختياري لهذا الموضوع نتيجة عدة دوافع وأسباب لعل أهمها:

1- كنت أفكر في هذا الموضوع كعنوان لرسالة الماجستير ولكن أعرضت عن ذلك وارتأيت أن أؤجل دراسة الموضوع لأتناوله في الدراسات البعدية وكان لي ذلك من خلال هذه المذكرة.

2- الرغبة في فك رموز العلاقات الجزائرية التونسية خلال ثورة التحرير الجزائرية, والتي كانت تتميز بنوع من الشد والجذب.

3- محاولة الوقوف ومعرفة مدى ما قدمته الحكومة التونسية للثورة الجزائرية في مختلف مراحلها.

4- شغفي الخاص بهذه المواضيع التي تتسم بميزة خاصة في إطار العلاقات الدولية التي يلعب فيها التاريخ والجغرافية الدور البارز.

5- محاولة إبراز مدى قدرة الثورة الجزائرية على ربط العلاقات الأخوية مع دول الجوار ومحاولة توظيف هذه العلاقات وتكييفها مع المبادئ التي نادى بها بيان أول نوفمبر؟.

الإشكالية: تتمثل إشكالية الموضوع في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

ما طبيعة العلاقات الجزائرية التونسية خلال الثورة الجزائرية؟ وكيف بدأت هذه العلاقات؟ وما هي فارقتها الزمانية والمكانية؟ ما هي الاستراتيجية التي ستطبقها الثورة الجزائرية في تحديد هذه العلاقات؟.

ما مدى استفادة الثورة الجزائرية من الجغرافيا التونسية من خلال تموقع وتموضع جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية التونسية المقابلة للحدود الشرقية الجزائرية؟ وكيف تم استغلال هذه الحدود في مجال إدخال المؤن والأسلحة إلى الجزائر؟ وكيف كان تموضع اللاجئين الجزائريين داخل القطر التونسي؟ ما طبيعة العلاقات السياسية بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية بين 1956م- 1958م وما طبيعة هذه العلاقات بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؟

ما هي طبيعة العلاقات التي أقامها جيش التحرير الوطني الجزائري مع التونسيين في المجال العسكري؟ وكيف كان نشاط جيش التحرير الوطني بالأراضي التونسية وما موقف الحكومة التونسية من ذلك لاسيما بعد ظهور قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية؟ ما مدى الدعم الاجتماعي و الثقافي الذي قدمته الحكومة التونسية للثورة الجزائرية واللاجئين تحت ضغط الشعب التونسي المؤيد للثورة

الجزائرية؟ ما مدى المساعدات المقدمة للجزائر عبر الأراضي التونسية من خلال نشاطات الهيئات والمنظمات الإنسانية العالمية؟ ما هو الموقف الذي اتخذته السلطات الفرنسية من أجل إحداث خلاف وبلبلة بين الحكومة التونسية والثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا؟ هل فعلا نجحت الثورة في إقامة علاقات حقيقية مع جيرانها وما مدى استمرارية هذه العلاقات ورسم معالم ما بعد الاستقلال؟.

المحتـــــوى:

وبغرض الإجابة عن هذه التساؤلات، قسمنا موضوعنا إلى فصول ارتأينا أن نبتدئ الدراسة بفصل تمهيدي تناولنا فيه الوضع السياسي للجزائر وتونس منذ سنة 1945 إلى غاية سنة 1954. وقد حاولنا في هذا المدخل تسليط الضوء على تطور نشاط الحركة الوطنية في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة السابقة الذكر. وكذلك حاولنا أن نبين طبيعة العلاقات بين الحركة الوطنية في كل من الجزائر وتونس من خلال بعض الاتصالات التي حدثت بين البلدين لاسيما في إطار الاتجاه الثوري الذي مثلته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الجزائر والحزب الدستوري الجديد في تونس كما أشرنا أيضا إلى الوضع السياسي الذي كان سائدا بتونس والسياسة الاستعمارية الممارسة ضد الحركة الوطنية.

أما الفصل الأول: فهو بعنوان الكفاح المسلح في البلدين, تناولنا في هذا الفصل بداية الكفاح المسلح في الجزائر من خلال الثورة التحريرية وظروفها العامة كحركة شاملة متسمة بطابع الشعبية هدفها تحرير البلاد من نير الاستعمار مثلما أكد ذلك بيان أول نوفمبر1954م.

كما تطرقنا إلى الكفاح المسلح في تونس والتي تعود جذوره إلى بداية تأسيس الحزب الدستوري. وبعد ذلك فشل الإصلاحات الفرنسية وسياسة القمع الممارسة ضد الحركة الوطنية والتي أدت إلى تفجير الثورة التونسية التي تركز نشاطها في مناطق رئيسية مثل تونس العاصمة وبترت, وكيف لجأت السلطات الفرنسية إلى منح الاستقلال لتونس بعدما أدركت أنها أمام عملية تحررية شاملة في المغرب العربي. ولعل تطبيق الحبيب بورقيبة لسياسة خذ وطالب أدت إلى حدوث انشقاق داخل تونس وقد ظهرت معارضة تزعمها صالح بن يوسف لم تلبث أن حملت السلاح وواصلت الكفاح بعد تسليم أنصار بورقيبة لأسلحتهم. وقد مارست فرنسا ضد هذه الحركة حربا شاملة أدت إلى القضاء عليها بالتنسيق مع بورقيبة عام 1956م.

أما الفصل الثاني :فهو بعنوان العلاقات السياسية بين البلدين وقد حاولنا في هذا الفصل تبيان طبيعة هذه العلاقات السياسية من خلال إبراز دور تونس، وخاصة قائدها لحبيب بورقيبة، بشأن بعض القضايا السياسية المتعلقة بالثورة الجزائرية بلعب دور الوسيط تارة والمناور من أجل المصلحة الخاصة تارة أخرى على حساب الثورة الجزائرية.

أما الفصل الثالث: فيتناول العلاقات العسكري بين البلدين والذي بينا من خلاله مدى توظيف الأراضي التونسية في تمركز جيش الحدود, ومدى استفادته من الأراضي التونسية من خلال إنشاء مقرات للقيادة, ومواقع خلفية لشن عمليات ضد القوات الفرنسية, هذا بالإضافة إلى توظيف هذه الحدود في تهريب السلاح إلى الجزائر.

وعنونا الفصل الرابع بـــ: العلاقات الثقافية والاجتماعية بين البلـــدين, حاولنا إبراز العلاقات الثقافية من خلال تلك البعثات التي كانت بتونس في إطار تعزيز هذه الروابط بين البلدين, كما أبرزنا في الاجتماعي دور المنظمات الإنسانية كالهلال الأحمر الجزائري الذي كان يعمل جنبـــا إلى جنب مع بعض المنظمات الأخرى على الأراضي التونسية لتقديم العون للاجئين الجزائريين.

أما الفصل الخامس فهو بعنوان: آثار الثورة الجزائرية علـــى العلاقـــات التونسية الفرنسية، بحيث تناولنا فيه دراسة الفترة الممتدة منـــذ انـــدلاع الثورة التحريرية إلى 1957، والصعوبات التي واجهتها تونس خـــلال هذه الفترة تحت تأثير الثورة الجزائرية ومنها وقف المســـاعدات الماليـــة الفرنسية لتونس بحيث لم تستطع أن تكون هذه الأخيرة بعيدة عن واقع وتطور الثورة التحريرية الجزائرية. إضافة إلى آثار هذه الأخيرة على أمن واستقرار تونس فيما يخص الإعتداءات الفرنسية المتواصلة على الحـــدود التونسية، جراء تتبع وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة فيها فكانت حادثة قصف ساقية سيدي يوسف نقطة أساسية أمام الحكومة التونسية للمطالبة بالجلاء الفرنسي التام عن مختلف القواعد العسكرية الفرنسية في تونس ومنها القاعدة بترت.

المنهج المتبـــــع:

حاولنا خلال هذه الدراسة اعتماد المنهج التاريخي الوصفي والاستدلالي والتحليلي، وأحيانا اعتمدنا المقارنة للوصول إلى الإجابة علـــى بعـــض التساؤلات الملحة التي فرضتها الأحداث المذكورة في المصادر المعتمدة.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا مجموعة من المصادر والمراجع والتي كانت في نظرنا هامة لإثراء هذا البحث وتغطية عناصره المختلفة. فكانت أهمها المصادر الأرشيفية التي حاولنا من خلالها الإجابة على بعض إشكاليات الموضوع. وقد تسنى لنا الحصول عليها من الأرشيف الوطني الجزائري وأرشيف متحف المجاهد بولاية تبسة، وكذلك من الأرشيف الوطني التونسي, والمركز الأعلى للحركة الوطنية بتونس هذا بالإضافة إلى بعض الوثائق المتعلقة بالثورة وكان مصدرها الأرشيف الفرنسي(فانسان).

كما وظفنا المصادر الشفوية من خلال التسجيلات التي تحصلت عليها خارج الوطن لاسيما بتونس وهي لمجاهدين تونسيين قاوموا الاستعمار الفرنسي ومنهم نذكر السادة "عبد الوهاب السندي" و"الطاهر لسود".

وقد تنوعت مصادرنا بين الوثائق إلى الشهادات إلى الكتب حيث إعتمدنا على المذكرات الشخصية مثل :مذكرات شارل ديغول(الأمل), بالإضافة إلى حياة كفاح لأحمد توفيق المدني..إلخ.

كما اعتمدنا على مراجع أخرى تحصلنا عليها من خلال زياراتنا لمدينة تونس والتي استفدت منها كثيرا مثل: كتاب "مسيرة زعيم" للمؤلف الطاهر بلخوجة, وكتاب "معركة بترت" للمؤلف نور الدين بوجلابية.

هذا بالإضافة إلى كتاب "عبد الناصر وثورة الجزائر" لفتحي الديب, وكتاب "جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع" لمحمد حربي, وغيرها من المراجع المتنوعة.

هذا بالإضافة إلى المقالات المنشورة في مجلات عديدة باللغة العربية والفرنسية. أهمها مجلة المصادر التي يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.وسلسلة الملتقيات التي يصدرها المعهد الأعلى للتاريخ والحركة الوطنية التونسية.

وقد واجهتنا عدة صعوبات منها ما كانت موضوعية ومنها ما كانت شخصية, أما الموضوعية فتتعلق بصعوبة التحكم في الموضوع وندرة المعلومات وإن وجدت جاءت في شكل إشارات لاسيما فيما يتعلق بالفصل الرابع و الخامس. كما لم أتمكن من الحصول على دراسات وافية حول هذا الموضوع الذي مازال يحتاج إلى دراسة معمقة, هذا بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الوثائق من مراكز الأرشيف في حالة توفرها.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذين المشرفين الأستاذ الدكتور بوعلام بلقاسمي والأستاذ الدكتور يوسف مناصرية، اللذين كانا لي نعم السند من خلال تقبلهما مسؤولية الإشراف على هذه الأطروحة. كما أوجه لهما خالص تشكراتي على كل المجهودات التي بذلاها معي منذ تسجيلي إلى اللحظة التي أنجزت فيها هذا العمل. فجزاهما الله عنا كل خير وأبقاهما سندا لكل الباحثين.

الفصل التمهيدي

وضع الحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية

1954-1945

يتنـــاول هذا الفصل تطـــور الحـــركتين الـــوطنيتين الجزائريـــة والتونسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثـــورة التحريريـــة الجزائرية سنة 1954. ويبرز أوجه التشابه بين الحـــركتين في كفـــاح الشعبين منذ القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ذلك أن الاســـتعمار الفرنسي دخل الجزائر وهو شاب واصطدم بروح مقاومة شديدة، بينما وصل إلى تونس وهو شيخ تـــأثر بالمعطيـــات الجديـــدة في أســـاليب الاستعمار، ومع ذلك واجه مقاومة قويـــة اســـتفادت مـــن التجربـــة الجزائرية، والتي نزح بعض أبنائها إلى تونس وتزعموا بعض أوجه الجهاد بها في الصحافة والثقافة والسياسية والمقاومة المسلحة، وذلك على الرغم من أن نظام الحماية الفرنسي في تونس كان قد ترك بصيصا مـــن أمـــل للتونسيين يتنفسون من خلاله من سلطة الباي والتعليم العربي الإسلامي، والصحافة، وحرية التنقل طلبا للعلم[1].

المبحث الأول:

الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954:

كانت المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي شرسة وقوية وعنيفة من أبرز زعمائها الأمير عبد القادر وأحمد بـــاي بقســـنطينة وتميـــزت بالرفض الكامل للوجود الاستعماري، وقد مرت بعدة مراحل نســـتطيع أن نحددها فيما يلي:

[1]-لمعرفة بعض أوجه الخلاف والتشابه بين المقاومتين الجزائرية والتونسية طالع: حمدان، خوجة، المرآة، تحقيق محمد العربي الزبيري،ط2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزا ئر،1982. ومحمد السنوسي، النازلة التونسية، دار المنشورات التونسية، 1976.

-المرحلة الأولى منذ بداية القرن التاسع عشر ونهاية العقد الثالث من القرن العشرين 1830 إلى 1928، وتزعمها الأمير عبد القادر في الغرب والوسط والجنوب إلى جانب زعماء المقاومة في متيجة و تزعمها أحمد باي في الشرق إلى جانب قادة آخرين مثل الشيخ الحداد. كما تزعم المقاومة في الجنوب أولاد سيدي الشيخ في الجنوب الغربي، والشيخ آمود في الجنوب الشرقي.

- وظهرت المرحلة الثانية مع بداية القرن العشرين بظهور النضال السياسي على يد النخبة الاندماجية التي اتخذت من قانون التجنيد الإجباري منطلقا لها، وانتهت بالمطالبة بالاندماج الكلي وتطبيق القانون العام الفرنسي على الجزائريين، وقد واكبها نشاط الأمير خالد الذي نعتبره أول من طالب بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم وفقا لمبادئ الرئيس ويلسون، ثم طالب بالمساواة مع محافظة الجزائريين على شخصيتهم العربية الإسلامية[1].

وتلت حركة الأمير خالد حركات سياسية أخرى ظهر بعضها في الداخل وبعضها في الخارج، وتوزعت مبادئ الأمير خالد بينها، فأخذت عنه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931 مبدأ فصل الدين عن الدولة والدفاع عن خصوصيات الجزائر العربية الإسلامية، وأخذت عنه

---

[1]-قام الأستاذ روبير آجرون بنشر عريضة الأمير خالد إلى الرئيس ويلسن , في المجلة التاريخية المغربية عدد 19-20 (تونس,أكتوبر 1980)ص ص199-206 ونشر الأستاذ سعد الله تفاصيله.طالع:أبو القاسم، سعد الله،" عريضة الأمير خالد إلى الرئيس ويلسون"، مجلة التاريخ، السداسي2، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1982، ص1-15.

النخبة مبدأ المساواة وأخذ عنه نجم شمال إفريقيا الذي تأسست بناء على أطروحات الأمير خالد نفسه، مبدأ تقرير المصير والاستقلال.

وتطورت تلك المفاهيم وبرز مفهوم الاستقلال، الذي عرف إجماعا وطنيا خاصة في صفوف نجم شمال إفريقيا 1926 -1937، وحزب الشعب الجزائري 1937-1946، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1946-1954، وهي الحركة التي خرجت المنظمة الخاصة المفجرة للثورة من رحمها.

ويهمنا هنا التركيز على الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية والتي كانت بدايتها بارتكاب فرنسا مجزرة الثامن ماي1945.

و لم تؤد جرائم 8 ماي الدموية 1945، إلى النتائج التي كان الفرنسيون ينتظرونها وهي القضاء على الروح الوطنية لدى الجماهير الشعبية وعلى التشكيلات الحزبية بل بقي الشعب الجزائري مجندا في سبيل انتصار مطامحه الوطنية وتحقيق رغباته في التخلص من نير الاستعمار.

وانطلقت الحركات الوطنية، على أسس جديدة واستعادت نشاطها بكل حماس, إثر عودة الحياة الدستورية إلى فرنسا وقيام الجمهورية الرابعة بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أن عودة الأحزاب الوطنية للساحة السياسية هذه المرة ليست ككل المرات السابقة، إنما هذه المرة تعتبر مرحلة حاسمة وخطيرة في حياة الجزائر وكفاحها ضد الاستعمار الفرنسي، ففي هذه المرحلة، ولأول مرة تطور مفهوم الاتجاه الثوري من المطالبة بالاستقلال إلى الإعداد العسكري مع الإبقاء على العمل السياسي نشطا، لهذا فقد كانت حركة "الانتصار للحريات

الديمقراطية" وريثة حزب الشعب الجزائري السباقة للعمل السري .كما تطورت مواقف الأحـــزاب السياسيـــــة الأخـــرى في الأطروحـــات والمطالـــب.

ونشير هنا إلى أبـــرز نشاطـــات الأحزاب الجزائرية في الفترة الممتـــدة بين 1945و1954 وهـــو تاريـــخ انفجار الثورة التحريريـــة في أول نوفمبر.

1- حركة الانتصار للحريات الديموقراطية:

عاد مصالي الحاج إلى الجزائر في الثلاثي الأخير من سنة 1946 بعـــد إصدار فرنسا قرار العفو في 30 أكتوبر 1946 ، وذلك لإعطاء مظهر قانوني لوضعيته، وفرضت عليه عقوبة حظر الإقامة وأستقر في بوزريعـــة بأعالي مدينة الجزائر[1] ، وقد وضع مصالي برنامجا طموحا، كان ينـــوي تطبيقه ميدانيا، وتصادفت عودته مع تنظـــيم الانتخابـــات التشـــريعية, فاجتمعت اللجنة المركزية لحزب الشعب برئاسته في أكتـــوبر 1946، للنظر في قضية مشاركة الحزب في الانتخابات من عدمها، وبرز خـــلال الاجتماع رأيان متباينان تماما، دعا الأول إلى المشاركة، وتبناه مصـــالي وأتباعه، ودعا الثاني إلى مقاطعة الانتخابات[*] وتبناه حســـين لحـــول

---

[1]-بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية (1898-1947)، منشورات الذكرى 40 للاستقلال، وزارة المجاهدين،الجزائر، 2002، ص197.

[*] -لقد كانت فئة الشباب في هذا الحزب تعارض المشاركة في هذه الانتخابات بسبب الموقـــف السياســـي السريع المتبدل وكانوا يرون بأنه من الأفضل بقاء الحزب سريا حتى لا يخطر بنفسه ومنهم: الأمـــين دبـــاغين، حسين عسلة، جمال دردور.

وأتباعه، وبعد نقـــاش طويل تمكن مصالي بصعوبة كبيرة مـــن إقنـــاع الرأي المضاد له بتبني فكرته[1].

وبعد التجربة المريرة التي خاضها حـــزب الشـــعب بخصـــوص الانتخابات التشريعية, وكيفية إجرائها وما اتســـمت بـــه مـــن إبهـــام وغموض من قبل الإدارة الاستعمارية كان عليه عقد اجتماع تقييمـــي للتجربة التي خاضها , وتسطير خطة عمل للمدى القريب على الأقـــل, ومن هنا انعقد اجتماعا سريا تحت التسمية الجديدة حركـــة الانتصـــار للحريات الديمقراطية يومي 15-16فيفري1947، وخلاله طرحـــت عدة قضايا منها على وجه الخصوص تحديد نشـــاط الحـــزب، وعملـــه السياسي المعلن وغير المعلن[2].

وتحت اسم حركة الانتصار للحريات الديموقراطية، برز الكفـــاح السياسي الجديد للتيار الثوري في الحركة الوطنية الجزائريـــة، وأصـــبح إداريا وقانونيا يعرف بهذا الاسم، أما عند المناضلين فإن اســـم حـــزب الشعب متداولا بينهم[3].

كانت الانتخابات السابقة التي تم التعرض إليهـــا، قـــد أولاهـــا الحزب أهمية كبيرة على أساس ما ستؤدي إليه من نتائج هامـــة علـــى

---

[1]-عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعيـــة، الجزائر، 1995، ص362.

[2]-هلال، مرجع سابق، ص ص 363.

[3]-أحمد محساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود (محمد عباس)، منشورات الذكرى 40 للاستقلال، وزارة المجاهدين 2002، ص271-273.
و كذلك :مصطفى هشماوي،" جذور نوفمبر1954"، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 58.

مستقبل التيار الاستقلالي. ولقد كان هذا الأمر في أوج توسعه , ومن هنا كان أكثر من غيره عرضة للتأثر بمشاكل كثيرة قد تطرحها السياسة الانتخابية.

ومافتئ هذا التيار- أو دعاة الكفاح المسلح -ينمو داخل هذا الحزب. إلا أن موقف الإدارة الاستعمارية سيؤدي لا محالة إلى المواجهة, وعلى الرغم من العنف المتواصل, ومؤامرات الإدارة الاستعمارية, ومعارضة بعض الأحزاب له, واصل هذا الأخير تحوله تدريجيا إلى حركة وطنية ثورية قوية[1] تمثلت على وجه الخصوص في المنظمة الخاصة الشبه عسكرية التي تمكنت مع الزمن من تحضير وتفجير الثورة، وقد أكدت الأحداث التاريخية صحة هذا الخط السياسي الذي انتهجه هذا الحزب باعتباره منشطا ومنظما للحركة الشعبية فهو ذلك الحزب الذي يعارض أي مشروع لا يتجاوب مع المطلب الاستقلالي[2].

2-الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

بعد أن صادق المجلس التأسيسي الفرنسي الأول على قانون مشروع العفو على الزعماء، أطلق سراح فرحات عباس ورفاقه في 16مارس 1946.

فتأسس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في جوان 1946 برئاسة فرحات عباس عند خروجه من السجن بسطيف بفترة قصيرة، وبرنامجه لا يختلف كثيرا عن برنامج حركة " أحباب البيان والحرية،

---

[1]-أحمد محساس، مصدر سابق ،ص 272.

[2]-نفس المصدر، ص68.

"وقام بإصدار جريدة "الجمهورية الجزائرية " الناطقة باسمه والمعبرة عن أهدافه.وقد كانت الجريدة تصدر سابقا باسم "المساواة"، ويعتبر هذا التغيير دلالة على تغيير آراء واتجاهات عباس فرحات ورفقائه من فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين إلى فكرة إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ذات استقلال ذاتي مرتبط بفرنسا العظمى[1].

ويمكن ملاحظة الفرق الشاسع بين أطروحات الاتحاد الديمقراطي وأطروحات حركة الانتصار التي كانت تدعو إلى تحقيق الاستقلال التام. وأوضح فرحات عباس اتجاه حزبه بقوله:" لا نريد إدماجا ولا انفصالا، ولا سيدا جديدا، بل غايتنا هي إبراز شعب فتي يتكون تكوينا ديموقراطيا واجتماعيا؛ متجهزا في الميدان الصناعي والعلمي مشترك مع دولة قوية وحرة وغايتنا هي إنشاء دولة فتية تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية،[...] فواجبنا إذا يملي علينا بناء مستقبل بلادنا على أسس صحيحة وتاريخية حتى ندمجه مع الديمقراطية العالمية الحرة "[2].

وهكذا، نرى فرحات عباس ورفاقه كانوا ما يزالون يؤمنون بالارتباط مع فرنسا ،ويسعون من أجل تحقيق ذلك إلى أساليب أخرى متطورة بعيدة عن فكرة الاندماج الكاملة التي كان يدعوا إليها ،عباس قبل الحرب العالمية الثانية.

---

[1]-عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الثالثة 47-54، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص11.

[2]-ابن العقون، مرجع سابق، ص 12-13، وكذلك: فرحات عباس، ليل الاستعمار، ت: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، ص195.

وفيما يلي برنامج هذا الحزب الذي قدموه إلى البرلمان الفرنسي، والذي يعد بمثابة مشروع دستور جديد للجزائر والذي رفضه البرلمان بسبب ضغط المعمرين ومديري الشركات الاستعمارية:

1-إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا لها حكومتها الخاصة وعملها الخاص تعترف بها الجمهورية الفرنسية.

2- تدخل هذه الجمهورية عضوا في الإتحاد الفرنسي كدولة مشاركة, وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين معا تشرف سلطات الإتحاد وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

3-تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة، في جميع القطر، وتشرف على جميع المواقف الداخلية ومنها الشرطة.

4-يتمتع كل فرنسي بالجزائر بالجنسية الجزائرية وبجميع الحقوق التي للجزائريين كحق التصويت، وتقليد الوظائف العمومية وبالمثل يتمتع الجزائري في فرنسا بالجنسية الفرنسية وبجميع الحقوق التي للفرنسيين.

5-ينتخب برلمان جزائري بالاقتراع العام تكون له السلطات التشريعية فقط أما السلطات التنفيذية، فتوضع في يد رئيس الجمهورية الذي يساعد ه مجلس الوزراء.

6-يمثل الجزائر في فرنسا ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر، ويتمتع بصلاحيات استشارية فقط.

7-تكون اللغات العربية والفرنسية، وهما اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية.

ويكون التدريس العمومي إجباريا بهاتين اللغتين في جميع مراحل التعليم وتتكفل الجمهورية الجزائرية بجعله في متناول الجميع ذكورا وإناثا[1].

وبصفة عامة لقد ركز الإتحاد الديموقراطي على محتوى البيان الجزائري وأكد أنه يعمل على تحقيق المساواة والحرية، وأنه يرفض الإدماج والانفصال عن فرنسا ذلك أن الشعب الجزائري في نظره حديث النشأة بالديمقراطية والعلوم، والصناعة يشترك مع أمة كبيرة حرة ويحتك بديموقراطية فرنسية عريقة وأكد أن هذا هو تصور حركته وتعبيرها.

وعمل فرحات عباس على التوفيق بين الجزائريين والأوروبيين في إطار دولة حرة مرتبطة مع فرنسا. وكان مخلصا في أيديولوجيته وأفكاره. وكان حزبه يمقت العنف ويعادي أصحابه، ويؤمن بما سماه زعيمه" الثورة بالقانون "، وبالتعاون اللامحدود مع من سماهم بالديمقراطيين الفرنسيين ولعل ذلك يعود إلى أن أغلبية أعضائه تنتمي إلى الطبقة البرجوازية[2].

ولقد كان أصحاب هذا الاتجاه قبل الحرب العالمية الثانية,يؤكدون على الطابع الفرنسي النهائي للجزائر, مما جعلهم بعيدين كل البعد عن الفكرة الوطنية، وفكرة الاستقلال، وقام هذا التيار بعد التطور الحاصل فيه بعد الحرب العالمية الثانية ، ببناء تصوره الخاص

---

[1] -ابن العقون ،مرجع سابق،ص14 وكذلك يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه(1912-1948)،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1987،ص103.

[2]- بوعزيز ، الاتجاه اليميني، مرجع سابق ،ص 114.

بكيفية ممارسة العمل الديمقراطي،في مشروع دستور الجمهورية الجزائرية الذي قدمه الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري للمجلس التأسيسي الفرنسي، في 19 أوت 1946، والبرلمان الفرنسي على شكل قانون في 21مارس 1947 .كما نشير هنا إلى أن المطالبة ببرلمان جزائري أصبح مطلبا أساسيا عند فرحات عباس وحركته السياسية بعد الحرب العالمية الثانية [1].

إن هذا التصور مستمد في جزئه الأكبر من بيان فيفري 1943، الذي طالب بتزويد الجزائر بدستور خاص بها، يتضمن الحرية والمساواة المطلقة بين سائر سكان الجزائر، دون تمييز عرقي أو ديني, حرية الصحافة, وحتى إنشاء الجمعيات، وبهذا فقد أحدث فرحات عباس ورفاقه النواب, المفاجأة بهذا المشروع خاصة ، وأن الرأي العام القومي قد تعود على سماع المعتدلين الجزائريين يدعون إلى تحقيق المساواة، وتوفير بعض الحقوق الاجتماعية والسياسية [2].

3-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فترة الانطلاق الواسع النطاق في نشر التعليم العربي الحر، وتأسيس المدارس، والنوادي والمساجد. فقد أسست الجمعية في عام واحد 73 مدرسة ، أما فيما يخص نشاط الجمعية التعليمي ، فقد بلغ عدد المدارس الابتدائية التكميلية

---

[1]-إبراهيم لونيسي ":مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية" مجلة المصادر، العدد1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،الجزائر،2005،ص167-169.

[2]-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص492-495 (الملاحق).

والإعدادية في عام 1948 حوالي 440 مدرسة، تغطي معظم مـــدن القطر وقراه ، وفي عام 1951 بلغ عددها 125 مدرسة، لا تـــدخل فيها المدارس المعطلة إداريا من طرف الاحتلال.

وفي عام 1947 تم تكوين معاهد ثانوية، وتم تأسيس معهد عبد الحميد بن باديس في نفس السنة، وهو من بين ثلاثة معاهـــد قـــررت الجمعية تكوينها في كل من قسنطينة والجزائر وتلمسان، وقد واصـــلت الجمعية نشاطها الحثيث في تكوين المدارس، وإقامة المعاهـــد، وتطـــوير التعليم حتى بلغت جملة مدارسها قبل الثورة أكثر من 150 مدرسة[1].

ورغم كون الجمعية ذات تيار إصلاحي ديني فإن ذلك لم يكـــن يعني عدم اشتغال أصحابها بالأمور السياسية، وإن كان ذلـــك يبـــدو للوهلة الأولى أنه يتم بشكل فردي، ولكنه يعبر بشكل عام وواضح عن أفكار أصحاب هذا التيار[2].

ونشير هنا أن الشيخ البشـــير الإبراهيمـــي، طالـــب بضـــرورة الاعتراف بالمواطنة الجزائرية على أساس الجنسية الجزائرية، وكذلك إيجاد حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام البرلمان–برلمان جزائري–وذلك في تقرير رفض من لجنة الإصلاحات الإسلامية في 3جانفي 1944.

---

[1]–رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر (ب.س.ط)، ص 213-216.

[2]– لونيسي، مرجع سابق، ص196، وكذلك: يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص9-15.وكذلك: سعد الله، الحركة...، جـــ3، مرجع سابق، ص ص 492-493.

وحددت جمعية علماء المسلمين برنامجها في القانون الأساسي الذي تضمن 24 فصلا تناول فيها الخطوط العريضة لعمل الجمعية، وتظهر أهدافها من خلال نشاطات أعضائها وكتاباتهم وفي مقدمة هذه الأهداف:

-المحافظة على الدين الإسلامي وإحياء اللغة العربية وآدابها.

-تمجيد التاريخ الإسلامي وأمجاده[1].

ومع أن جمعية العلماء لم تصرح بعبارة الاستقلال،إلا أنها عملت على تحقيقه وتحضير الشعب إلى انتزاعه، ونجد في نشاطاتها ومواقفها أنها كانت تعتبر استقلال الجزائر كحق طبيعي يجب أن يناله كل شعب على وجه الأرض. كما نجد معارضتها لقضية الاندماج الذي اعتبرته خطرا كبيرا على وجود الكيان الجزائري. وبقيت العلاقات بين جمعية العلماء والإدارة الاستعمارية متوترة، وازدادت حدة بعدما رفضت الجمعية مساندة فرنسا في الحرب العالمية الثانية[2].

وبدون العودة إلى علاقات الجمعية مع بلدان المغرب والمشرق العربيين[3]، فإننا نركز هنا على النشاط الوحدوي الذي قامت به

---

[1]-أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 ، ج2 ، ط5، دار الغرب الإسلامي بيروت ، 2005، ص ص 433 -444.

[2]-يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الجزائر بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص ص 34-47.

[3]-للتوسع حول علاقة الجمعية بالمشرق العربي طالع:

يوسف مناصرية، "بعض وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حول لجنة إغاثة فلسطين العربية 1936-1938"، مجلة سيرتا، عدد 10، جامعة قسنطينة، 1988، ص ص 176-192، وكذلك، مقاله: "علاقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بأقطار المشرق العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، عدد 14، جامعة باتنة، 2006، ص ص 7-24.

الجمعية بعد الحرب العالمية الثانية، والمتعلق على وجه الخصوص بـــالقطر التونسي، بالإضافة إلى زيارة الشيخ ابن باديس المتكررة إلى تونس ســـنة 1937، وتواجد الطلبة الجزائريين بالجامع الزيتوني للدراســـة، فإننـــا نسجل بعد الحرب تعامل الشيخ العربي التبسي مـــع أعضـــاء الحـــزب الدستوري التونسي بشقيه القديم والجديد، إذ ذكرت الوثائق الفرنســـية المؤرخة في أكتوبر 1943، أن مدرسة الشيخ العربي بتبسة قد تحولـــت إلى قيادة عامة لجميـــع الـــرواد الـــوطنيين الجزائـــريين والدســـتوريين التونسيين[1].

واستمرت العلاقات بين البلدين وتبادلا الزيارات وتناولوا مسائل تخص البلدين.

واستمر الحزب الشيوعي الجزائري في نشاطه ضـــد البرجوازيـــة والدفاع عن حقوق الطبقة العمالية الفرنسية والجزائرية معـــا، وربـــط الجزائر بفرنسا في شكل كنفدرالي، وعارض استقلال الجزائر بمفهومـــه الوطني ورفض الأخذ بعين الاعتبار الوجه الجديد للجزائريين المســـلمين نحو الهوية العربية الإسلامية، وتجاهلت صحافة الحزب بيـــان الشـــعب الجزائري لسنة 1943، ووقف الحزب إلى جانب سياسة الحاكم العـــام كاترو الذي طالب بإدماج سياسي وثقافي واسع. وكان الحزب متشددا ضد أعضائه الذين يتنازلون عن ارتباط الحزب بفرنسا، وقد اضطر أمينه العام سنة 1940 السيد بن على بوكور إلى تقديم استقالته إثر تصريحه

---

[1]-يوسف مناصرية، "النشاط الوطني والوحدوي العربي الإسلامي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1940-1953"، مجلة موافقات، عدد6، المعهد الأعلى لأصول الدين، جامعة الجزائر، 1998، ص ص 651-665.

بالمطالبة بتطبيق فكرة (الجزائر جزائرية)، فاعتبره الحزب معاديا للوطنية الفرنسية. وخلفه عمار أوزقان الذي طالب في ديسمبر 1943 بحق الانتخابات للمسلمين المتزوجين بأوربيات أو المسلمات المتزوجات بالأوروبيين والذين يعيشون على الطريقة الفرنسية ويحصل أطفالهم على الجنسية الفرنسية تلقائيا ويتلقون تكوينا فرنسيا، ومن هنا ظهر الحزب كأنه فرنسي لا علاقة له بالجزائريين المسلمين، وانضم إلى تجمع (فرنسا المحاربة) وشارك في الحكومة المؤقتة الفرنسية[1].

وفي سنة 1949 حاول الحزب الشيوعي التقرب من الجماهير الشعبية أثناء انعقاد مؤتمره الخامس حيث جاء في النداء الذي أصدره هذا المؤتمر في 29 ماي 1949، مطالب صريحة بإنشاء جمهورية جزائرية لها دستورها وحكومتها، وبرلمانها المنتخب ديموقراطيا ويمثل فعلا سكان الجزائر.

لقد حاول هذا الحزب في إطار سياسته الواهية إلى التقرب من الأوساط الشعبية والعمل على تنقية الأجواء. بإبعاد العناصر الشيوعية، التي اهمت برفع الشعارات المعادية للحركات الوطنية، وفي هذا الإطار أبعد عمار أوزقان ،الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري بقصد التقرب إلى الجماهير الشعبية، ونشط نقابة "الكنفيدرالية العامة للعمال" التابعة له، وتمكنت من التغلغل في الأوساط العمالية بوضعها التنظيم النقابي المسموح به للدفاع عن حقوق العمال في كل من فرنسا والجزائر. و لم يظهر اهتماما بالقضية الوطنية بقدر اعتماده على مطالب

---

[1]-اني راي، غولدزيغر، جذور حرب الجزائر 1940-1945، من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة وردة لبنان، دار القصبة، الجزائر 2005، ص 320 و ص 421.

اجتماعية،كتحسين معيشة السكان ورفع الأجور[1] وحتى اندلاع الثورة وما بعدها، كان الحزب الشيوعي الجزائري يتبنى سياسة الاندماج والتمثيل النيابي المشترك، وكان يريد أن يكون حزبا وحدويا شريطة أن لا ينفذ الاتحاد إلى الكفاح المسلح. وأكد على وضع مستقبل الجزائر في مدار مستقبل البلدان المقاومة للرأسمالية، وربطها بفرنسا وأكد على عدم فصلها عنها[2].

جذور بداية العمل الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية:

تأسيس المنظمة الخاصة :

تعود أصول الحركة المسلحة خلال الحرب العالمية الثانية إلى علاقة بعض أعضاء حزب الشعب مع الألمان حيث بدأ هؤلاء يتدربون على استعمال السلاح خلال صيف 1939م، وكان القائد محمد بوراس قائد الكشافة الإسلامية هو رئيس فرقة العمل مع الألمان، و هو الأمر الذي أدى إلى إعدامه يوم 1941/05/04م ونفي أصحابه وكون النشاط منهم خلايا عمل ثورية واستمر نشاطهم حتى كونوا سنة 1944م منظمة التصادم برئاسة محمد بلوزداد [*].

---

[1]-محمد الطيب، العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث،ط1، قسنطينة، 1985، ص ص 254-255.

[2]-محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص ص 166-167.

[*]- عرف محمد بلوزداد بلقب سي مسعود لم يكن من المتطوعين في الجيش الفرنسي، و لكنه كان من الجزائر بين المغتربين والثابت أن القمع الذي واجهه ليس فقط ضد الفلاحين و العمال الجزائريين، و إنما أيضا ضد المغتربين مما أثر في نفس بلوزداد الذي كان آنذاك يناهز 21من عمره، وكرس نفسه لقضية الشعب الجزائر، وهو مؤسس المنظمة الخاصة وأول قادتها، توفي 1952، إثر مرض عضال.

وقامـــت بجمـــع الأسلحة والتدرب على اســـتعمالها. واشـــتد الإيمان بالعمل المسلح بعـــد مجازر 08 مـــاي 1945م ، وظهـــر في المقدمة حسين عسلة و محمد بلـــوزاد، الذي لم يكن يملك الموارد المالية الضرورية، كما أنه ظل مكتوف الأيدي بإرادة قيادة الحـــزب و بقـــي مشروعه الخاص بالمجموعات التدريبية بعض الوقت مجرد فكرة تجريبيـــة. ولكـــن جاء المؤتمر السري لحركة الانتصار ،أيـــام 15-16 فيفـــري 1947 ببوزريعة ، ويوم 16 ببلكـــور -لضرورات أمنية- و هـــاجم التيار المتحمـــس قيـــادة الحزب واللجنة المركزيـــة لإنشـــائها حزبـــا شرعيا بـــدون استشـــارة المناضلين[1]، وقد انعقد هذا المـــؤتمر بعـــد التجربة المريـــرة التي خاضها حزب الشـــعب بخصـــوص الانتخابـــات التشريعية وكيفيـــة إجرائها، ومـــا اتسمت بـــه من غموض من قبـــل الإدارة الاستعمارية. وكـــان هذا المؤتمر كتقييم للتجربة التي خاضها ،و من القضايا الـــتي نوقشت هي تحديد نشاط الحزب وعمله السياســـي المعلن وغـــير المعلن ،خاصـــة وأن المؤتمـــر أنهى أعماله بالموافقة على القرارات التالية:

أ- المشاركة في الانتخابات تحت راية الحركة لتوعية الجمـــاهير بصـــفة خاصة و للتخفيف من مشاكل المواطنين.

ب- خلق منظمة مسلحة تحت اسم: المنظمة السرية, تتـــولى الإعـــداد والتعبئة للعمل الثوري.

---

[1] - رابح بلعيد:" التنظيم الخاص L'OSمن 1947 إلى مؤامرة 1950 المشهورة "،مجلة التـــراث: مجلـــة تاريخية أثرية تصدرها دوريا جمعية التاريخ و التراث الأثري لمنطقة الاوراس، العدد8، 1995،ص39.

ج- البقاء على حزب الشعب الجزائر يعمل في سرية للعمل على توسيع القاعدة الحزبية ونشر الفكرة النضالية الاستقلالية، و عين على رأس كل تنظيم مسؤول, وعين على رأس حزب الشعب أحمد بودة(*).

وعلى رأس حركة الانتصار أحمد مزغنة(**) وعلى رأس المنظمة الخاصة محمد بلوزداد. وقد أكدت حركة الانتصار على هذه المنظمة في سبتمبر 1947م[1] و باشر بلوزداد عمله – رغم أنه كان مصابا بداء السل و يعلم أن لا أمل في شفائه- بمبدأين : اختيار أحسن المناضلين في الحزب لتجنيدهم في المنظمة الخاصة و الفصل التام بينها والتنظيمات الأخرى التابعة للحزب محافظة على السرية التامة ونصب أركان حزبه:

حسين آيت احمد : رئيس هيئة الأركان

بلحاج الجيلالي عبد القادر: المدرب العام.

محمد بوضياف: مسؤول منطقة قسنطينة.

جيلالي رقيمي : مسؤول منطقة الجزائر.

محمد مروك: مسؤول منطقة الشلف والظهرة.

(*) –من مواليد عين طاية –الجزائر-انتسب للحركة من1937 ومثل الجزائر في العراق ثم ليبيا وتوفي عام 1993.

(**) – مناضل منذ عام 1933 وواكب الحركة لغاية 1955 وكان سياسيا بارعا ومن مؤسسي مكتب المغرب العربي إلى جانب عبد الكريم الخطابي، وعلال الفاسي، والحبيب بورقيبة. أودع السجن في القاهرة لغاية الاستقلال بطلب من جبهة التحرير وحول نشاطه في دفع القضية الجزائرية إلى الهيئات الإقليمية والدولية، طالع كتاب: رشيد إدريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1981.

(1) – العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، وكذلك مصطفى هشماوي: مرجع سابق, ص 72.

عمار ولد حمودة: مسؤول منطقة القبائل

أحمد بن بلة: مسؤول منطقة وهران

محمد يوسفي: مسؤول شبكات الاتصالات والاستعلامات

وعلى كل واحد من القادة أن يقوم بالاتصال بثلاثة رجال يمكن الاعتماد عليهم وكان على كل من هؤلاء الرجال الثلاثة أن ينظم بدوره شعبة تظم ثلاثة من المجندين الجدد، وكان هذا البنيان العضوي العنقودي القائم مع بعض التعديلات على البنيان العضوي القديم ،الذي لم يزل مع ذلك متعاقبا في حزب الشعب والمعروف بنظام أربعة-أربعة، منظما بحيث أن الرجال الثلاثة الذين يكونون شعبة لا يتعارفون فيما بينهم، ما عدا رئيسهم المباشر و النتيجة أنه يحرص على ضمان أمنه ولكن حافظ على استمرار صلته بالقادة الرئيسيين لحركة انتصار الحريات عن طريق رجلين فقط؛ قائده العام المعروف باسم الرئيس الوطني ومندوب خاص يعينه الحزب و يتقابل الرجل الثاني، الذي كانت مهمته تنسيق أنشطة النظام الخاص مع حركة انتصار الحريات، يتقابل مع الرجل الأول مرة واحدة كل شهر، ليتسلم منه تقريرا مفصلا عن أنشطة النظام الخاص، ويبلغه في الوقت نفسه تعليمات جديدة من الحزب. وكان أول من قام بهذا الدور حسب بعض المصادر هو أحمد مزغنة وخلفه محمد خيضر[1].

وبالتالي فالمنظمة إذن كانت عبارة عن هيكل ذي تنظيم سلمي صارم قائم على مبدأ العمل السري و كان رأس الهرم قيادة أركان وطنية

[1]- بلعيد، مرجع سابق، ص ص39، 40.

مسؤولة [1]حتى بعد وفاة بلوزداد في مصحة بفرنسا عام 1949 والذي ترك هيئة سرية قوامها 4500 رجل.

كان أعضاء اللجنة الخاصة مطالبين بالامتناع عن أي نشاط سياسي خارج منظمتهم، وعن أي اتصال بالهياكل الأخرى للحزب – ماعـــدا الهيئة الرئاسية- وكونوا بذلك العمل السري، حريصين على إبقاء تنظيم الحزب و نشاطه بعيدا عن الأنظار و للتفرغ للعمل الثوري.

وكان تطوع العناصر داخل حـــزب الشعـــب، يخضـــع لشـــروط صارمة؛ و لم يكن العضو المرشح يقبل في المنظمـــة الخاصـــة إلا بعـــد اجتياز عدد من الاختبارات بنجاح ثم يؤدي بعد ذلك اليمين و يقســـم على المصحـــف بأنـــه يلتـــزم بخدمـــة القضية الوطنية بكـــل قـــواه ويهب لها حياتـــه[2].

يتلقى المناضلون المقبولون في المنظمة الخاصة تـــدريبا عســـكريا في شكل دروس نظرية تطبيقية و يختم التدريب بالحصول على رتبة، وكان للجزء الثاني من التدريب علاقة بحرب العصابات[3]. وقـــد وضـــعت كراسة للتدريب تضم 12 درسا حول استخدام أسلحة القتال الفردي, وحرب العصابات, و وزع من تلك الكراسة 50 نسخة. واســـتنتجت المباحث الفرنسية أن عدد أفراد المنظمة كانوا حوالي 2000 مقاتلا بما أن الكراسات كانت لا تسلم إلا لقادة المفارز[4].

---

[1]- محساس، مصدر سابق، ص301.

[2]-الزبيري، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، (الملحق الخاص بالمنظمة الخاصة).

[3] - محساس، مصدر سابق, ص 301.

[4] - هشماوي ،مرجع سابق,ص 74.

وسعت المنظمة الخاصة إلى الحصول على الأسلحة بجمعها و شرائها من داخل البلاد وإرسال فدائيين خارج الوطن للحصول عليها وأعدت مراكز التدريب وإخفاء الأسلحة وأنشئت مراكز لصنع الأسلحة والذخيرة الحربية, وحددت المناطق التي يقع فيها التدريب وشملت الجبال, الغابات, الوديان[1] , بغرض استطلاع المناطق التي ستجرى فيها مستقبلا معارك حرب التحرير وكان التدريب التقني مدعما بدروس في التربية الأخلاقية والمدنية والسياسية، بغرض تنمية الروح القتالية والجهادية وقد وضعت نشاطات هذا التنظيم تحت المراقبة الصارمة ضمانا للتقيد بالتعليمات وانعقاد الاجتماعات وكانت عملية التكوين والتعليم و المواظبة محل تفتيش من طرف قيادة الأركان[2].

لقد قسمت المنظمة الخاصة البلاد إلى مناطق ونواح وتم تفويج المناضلين في خلايا وفرق على أساس السرية لدرجة أن التدريبات يشرف عليها مدربون مقنعون و يعرفون بأسماء مستعارة.

وكانت المنظمة الخاصة تشتمل على مصلحة عامة متفرعة إلى عدة أقسام منها:

1- شبكة المساعدين: و هي تشكل نواة البنية التحتية المكونة من المناضلين الصادقين الذين يتوفرون على ملاجئ لاستضافة العناصر التي تبحث عنها الشرطة و يتلقى رئيس شبكة المساعدين التعليمات من طرف مسئول المنظمة الخاصة و يقدم تقريرا عن أنشطة الشبكة وكانت

---

[1] – العلوي، مرجع سابق, ص 242.

[2]- محساس، مصدر سابق, ص 302.

الشركة التجارية la SIREC الكائن مقرها في الجزائر بمثابة تغطية لمسؤولي الشبكة[1].

2- قسم الاستعلامات: و هو يهتم بالإطلاع على تصرفات وتحركات الأجهزة العسكرية و البوليسية و تعاقب الخونة و كان المجندون يخضعون إلى نظام دقيق وصارم ويوزعون على الشكل التالي : نصف المجموعة تتألف من رئيس وتسعة أعضاء, الفصلية و هي تتكون من مجموعة أو عدة مجموعات[2]، ولذلك فهم يدربون على وسائل الاتصال و كانت هذه الوحدات تضم بعض الأخصائيين في جهاز الراديو.

3- **قسم المتخصصين في المتفجرات**: كانت عناصره تتدرب على استعمال أنواع المتفجرات في عملية التخريب ولقد توصل المتخصصون في صناعة نوع من القنابل اليدوية باستغلال بعض المواد المستخرجة مثل: أنابيب السباكة[3].

4- شبكة التواطؤ: التي تتكلف بشراء أجهزة الاتصالات والتدرب عليها.

وبهذا أتمت المنظمة تنظيمها، أما مسؤولية تقدير الوقت المناسب لتفجير الثورة فمن اختصاص القيادة السياسية[4] .

---

(1)- محساس، مصدر سابق, ص 302.

(2) - تاريخ الجزائر 1830-1962, القرص المضغوط, المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية.

(3)- محساس، مصدر سابق , ص, 303.

(4) – العلوي، مرجع سابق, ص, 242.

لقد واجهت المنظمة الخاصة صعوبات ذلك أن العناصر التي تمثل حزب الشعب فوق كل شيء بذلت كل ما في وسعها لكسب نفوذ المنظمة الخاصة خشية أن يجر الحزب إلى مغامرة سياسية خطيرة و كانت أموال الحزب بين أيديهم ومع ذلك فكانت تعوزهم الحجة المناسبة لكي يجمدوا أنشطة خصومهم. وفي المؤتمر الذي انعقد في أواخر ديسمبر من 1949 والذي قرر أنه على الحزب أن يضع في حوزة المنظمة الخاصة الجزء الأساسي من موارده ولكنها لم تحصل على المال الكثير حيث كان يستغل في الدفاع عن مناضليها المسجونين، وعلى الحملات الانتخابية الكثيرة النفقات خلال 1948 و1949.

ولما تولى آيت أحمد حسين قيادة المنظمة- وكان هو وابن بلة ومحمد خيضر من المدافعين عن فكرة ملء خزينة الحزب عن طريق السرقة بالإكراه - كان أول هدف لهم هو مكتب البريد الرئيسي لوهران في 5 أفريل 1949م حيث أخذوا قيمة مالية معتبرة تساوي أكثر من 3 ملايين فرنك فرنسي قديم. وكان ذلك بموافقة رئيس الحزب، وبعد خمسة أشهر من هذه العملية أراد آيت أحمد أن ينظم العناصر البربرية ويشكل منها مجموعة طائفية ويقودها ضد الحزب وهذا للوحدة الوطنية فجردته اللجنة المركزية في شهر ديسمبر عام 1949م من كل مسؤولياته داخل الحزب و خلفه أحمد بن بلة[1]، ولكن المشكلة المالية بقيت رغم بعض تبرعات المناضلين, إضافة إلى مشكلة التسليح التي كانت تعالج

[1] - بلعيد، مرجع سابق، ص41-45.

محليـــا . وتحصلـــت المنظمة علـــى 300 قطعـــة ســـلاح مختلفـــــة مـــن بقايا الحرب الثانية من ليبيا كما أن أحد المناضلين و هـــو بنـــاي واعلي قام بجمع التبرعات –دون علم الحزب- واشترى مجموعـــة مـــن الأسلحـــة[1].

كشف المنظمة الخاصة:

كـــان عبد القادر خياري الملقب برحيم مستاء مـــن فصـــله عـــن صفـــوف حركـــة الانتصـــار للحريات الديمقراطية في تبســـة فأخـــذ يطعـــن في مصداقية الحـــزب و يهدد بإفشاء الأسرار الـــتي كانـــت بحوزتـــه عـــن المنظمـــة الخاصة وكان مصرا علـــى موقفـــه رغـــم محاولات المناضلين حمله على التعقل وقصد تخويفه احتجزتـــه عناصـــر المنظمة الخاصة لكنـــه تمكـــن مـــن الهـــرب بعـــد تعطـــل الســـيارة واستبـــــد بـــه الهلع فأدلى إلى محافظة الشرطة بما كـــان لديـــه مـــن معلومـــات عن أسمـــاء أعضاء المنظمة. فقامت الشرطة باعتقـــالات و عذبـــــت المسجونـــين أثناء استنطاقهم و لم تجد صـــعوبة في تتبـــع حلقات السلسلة.

وتوسعت حملة الاعتقالات من تبسة إلى سوق أهراس ,إلى بجاية ثم عمت أرجاء الجزائر و لم تصدر عن إدارة الحزب خلال الأيـــام الأولى من الحملة البوليسية – بعد حادثة 1950/03/18 – أيـــة مبـــادرة لإنقاذ المنظمة الخاصة من الهلاك فألقي القبض على العديـــد منهـــــم وكانت الحصيلة حوالي 400 عملية اعتقال و صـــدور 200 حكمـــا

---

[1] –هشماوي، مرجع سابق, ص75.

تصل إلى 10 سنوات سجن و المنع من الإقامة و الحرمان من الحقوق المدنية وغرامات بملايين الفرنكات[1], ومن الذين اعتقلتهم الإدارة الفرنسية رئيس المنظمة أحمد بن بلة و رفيقه أحمد محساس وضعتهما في سجن البليدة ولكنهما تمكنا من الفرار إلى القاهرة عام 1952م وبالنسبة لآيت أحمد فقد سافر إلى القاهرة سرا واستقر هناك, أما محمد بلوزاد فقد كان يعاني من مرضه إلى أن توفي بفرنسا يوم 1952/01/14م, أما محمد خيضر فقد قرر الالتحاق بالقاهرة وخلق التأييد السياسي والعسكري للثورة الجزائرية و ذلك بعدما رفض تسليم نفسه للعدالة الفرنسية في الجزائر – مثلما طالبته قيادة حزبه – لأنه لا يثق في العدالة الفرنسية كما قال[2].

ولقد أعلنت السلطات الاستعمارية في 1950/03/28م أنها اكتشفت مؤامرة واسعة ضد أمن الدولة فأراد المستوطنون استغلال تلك المعلومات التي أفشاها البوليس الفرنسي وأرادوا أن يحصلوا على تصريح لمطاردة العرب مثلما فعلوا في ماي 1945 م، ولقد رفض الحاكم العام نايجلان ذلك لأن ما طلبوه يتعارض مع سياسته الجزائرية الخاصة التي يؤمن بها و بموجبها, أن أفضل طريقة منطقية لخنق الحركة الوطنية هي القمع البطيء المستمر في سلسلة من المحاكمات وأحكام الإدانات والغرامات[3]، ورغم ما حدث فقد حاول أعضاء المنظمة الخاصة الذين لم تصل إليهم يد البوليس بأن يقنعوا

---

[1]– محساس، مرجع سابق، ص 48-50، وكذلك: يوسفي، مصدر سابق، ص ص 145-158.

[2]– بوحوش، مرجع سابق، ص346.

[3] – بلعيد، مرجع سابق, ص, 48-50.

الحزب بضرورة إعادة هيكلة المنظمة الخاصة وتدعيم صفوفها؛ لكن الإجابة التي جاءت بعد عام من انتظارها رفضت كل أمل لدى جيل الثورة إذ انحصر في قرار تعسفي يقضي بحلها نهائيا.

والواقع أن هذا الموقف المتخاذل له ما يبرره ذلك أن جمعية العلماء وبقية الأحزاب الأخرى قد قررت تشكيل ما يسمى بالجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها وكانت الأحزاب تعتقد أن هذه الجبهة يمكنها أن تقنع المعمرين بضرورة التخلي عن فكرة الاستعمار[1] وهنا استاء أعضاء المنظمة الخاصة من موقف حزبهم وقيادته التي طلبت منهم عدم إخبار الشرطة، حتى لا تقدم فرنسا على حل الحزب ولهذا واصلوا العمل بطريقة سرية في المؤتمر الثاني لحركة الانتصار، الذي انعقد بالجزائر من 04إلى 06 أفريل 1953م، حيث برزت قوة المنظمة الخاصة بشكل ملحوظ. ففي ذلك المؤتمر طالب أحد أعضاء الجناح العسكري في الحزب وهو رمضان بن عبد المالك بإنشاء منظمة عسكرية لأن الحزب في رأيه يقوم على رجل واحدة والرجل الثانية مهملا، وبالفعل فقد تقرر في ذلك الشهر -أي أفريل 1953م- إعادة المنظمة الخاصة ومشاركة مصالي فيها إضافة إلى ابن بولعيد وكيفما كان الحال فإن أعضاء المنظمة الخاصة كانوا يشتغلون بسرية منذ 1952م ولم ينتظروا من قيادة الحزب أن تعطيهم الموافقة على إنشاء المنظمة السرية لأن العمل الثوري يتطلب السرية وعدم الخضوع لبيروقراطية الحزب[2].

---

[1] – الزبيري، الثورة الجزائري...، مرجع سابق ,ص.80.

[2] – بوحوش، مرجع سابق ,ص. 347.

أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

الحقيقة أن الأزمة كانت موجودة كبذرة منذ 1947م عند نشوء الحركة وقد تذهب إلى أبعد من ذلك ولعل الأسباب الرئيسية لذلك هو ظهور انقسام ثنائي على مستوى قيادة الحزب بين رجال الحزب القدماء الذين يتمثلون في مصالي ومعاونيه والذين كانوا بعيدين عن شؤون الحزب لكثرة ما سجنوا وبين المجموعة الجديدة التي دعمت بحكم ذلك إلى الحلول محل هؤلاء القادة وحزب الشعب لم يعقد خلال سنوات وجوده العشر(1937-1947م) إلا مؤتمرا وطنيا واحدا في أوت 1938م بباريس. وكذلك حركة الانتصار للحريات الديموقراطية فقد عقد مؤتمره التأسيسي الأول في فيفري 1947م ومؤتمره الثاني في أفريل 1953م، وبهذا يكون من المنتظر ظهور خلاف بين قيادة غير قابلة للعزل ولكنها كثيرة الغياب وبين قيادة فعلية حاضرة دوما[1]، وربما الجذور كانت عند عودة مصالي الحاج من رحلته إلى المشرق العربي يوم 16 جانفي 1952م ووجد قيادة الحزب تعاني من العزلة عن القاعدة وتذمر الثوريون في داخل الحزب الذين يطالبون بالعمل العسكري وإصرار الرجال المتمسكين بمبدأ الشرعية القانونية على المشاركة في الانتخابات وهنا طلب مصالي من بن خدة أن يرسل مجموعة كبيرة من إطارات الحزب إلى القاهرة للتدريب هناك على العمل العسكري. لكن بن خدة لم يستجب له، وفي هذه الظروف، ارتأى مصالي الحاج أن الواجب يفرض عليه أن يتصل مباشرة بالجماهير وقام

---

[1] – سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الحمامي، الجزائر، 2002، ص59.

بجولة ناجحة في شرق الجزائر إلا أن السلطات الفرنسية تضايقت من خطبه الثورية وقامت بإلقاء القبض عليه ونفيه إلى فرنسا وذلك يوم 14 ماي 1952، وبذلك ترك المجال مفتوحا لخصومه أن ينفردوا بقيادة الحزب، وهو ما حدث في المؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي انعقد بالجزائر من 4إلى 6أفريل 1953م[1].

وركز المركزيون على إعطاء الأولوية للكفاح السلمي وقاد هذا التيار بن يوسف بن خدة الأمين العام للجنة، ويساعده حسين لحول. وعقد بن خدة بعد انتخابه أمينا عاما للجنة مؤتمر جويلية 1953، عمل فيه على عزل مصالي وإبعاد المقربين منه ثم قرب المناوئين له، وساعده في ذلك سجن مصالي بعيدا عن الجزائر، وانعدام صلته بالجماهير والمناضلين.

وعندما عقدت فيدرالية الحزب بفرنسا مؤتمرا لها في باريس في 27 ديسمبر 1953، بعث مصالي إلى المؤتمرين رسالة حررها بالتعاون مع مولاي مرباح وعبد الله فيلالي أعلن فيها غضبه وخلافاته العميقة مع أعضاء اللجنة المركزية للحزب واتهمهم بالانحراف و الابتعاد عن المبادئ الثورية للحزب وأنهم أهملوا المناضلين الأكفاء. وفي اجتماعها المنعقد يوم 28 مارس 1954م في الجزائر العاصمة، قررت اللجنة المركزية لحركة الانتصار أن تتخلى عن سلطاتها لمصالي الحاج من أجل عقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب ولكن مصالي الذي كان يعتقد أن المؤتمر لا يمكن أن ينعقد إلا بناء على موافقة رئيس الحزب – حسبما

[1] – بوحوش، مرجع سابق, ص ص327 -328.

تنص عليه القوانين – رفض الخضوع أو الاستجابة لمطلب أعضاء اللجنة المركزية المتمثل في عقد الحزب للمؤتمر. حينها بدأ أعضاء اللجنة المركزية يتحركون ضد مصالي الحاج ويعرقلون مجهوداته الرامية لاستعادة السيطرة على الحزب من جديد ومن أجل ذلك قام أعضاء اللجنة المركزية في أفريل 1954م بوضع استراتيجية تقوم على ما يلي:

1- حرمان أنصار مصالي من استعمال الوسائل المادية والمعنوية ومنعهم من القيام بأي نشاط سياسي وإعطاء تعليمات للمناضلين في الحزب ألا يدفعوا اشتراكاتهم حتى يحرم أنصار مصالي من الدعم المالي.

2- إعطاء عطل مدفوعة الأجر مقدما لجميع المسؤولين البارزين في الحزب وحثهم على عدم القيام بأي نشاط سياسي يخدم المصاليين[1].

ورد مصالي بعقد مؤتمر في الفترة الممتدة من 14إلى17جوان 1954م، ووافق الحاضرون على التقرير الذي بعث به مصالي إلى المؤتمر وقد حاول مصالي أن يكون لينا في مواقفه تجاه أعضاء اللجنة المركزية فوجه الدعوة إلى مجموعة كبيرة منهم يوم1954/06/12م ودعاهم لحضر، المؤتمر ولكن بن خدة , لحول, سيد علي كيوان, بودا رفضوا حضور المؤتمر حيث أن مصالي اشترط عليهم الاعتراف بأخطائهم.

---

[1]-بوحوش، مرجع سابق، ص ص 329-342.

ومن القرارات الهامة التي تمخض عنها المؤتمر:

- العمل على إعادة الأعضاء المفصولين من الحزب.
- حرمان أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء اللجنة الثورية للعمل من المشاركة في الحزب.
- استعادة أموال الحزب المخبأة عند أعضاء اللجنة المركزية.
- مساندة نضال الشعب التونسي والمغربي.

-كما تقرر انتخاب مصالي رئيسا للحزب مدى الحياة . بناء على اقتراح مصطفى اسطنبولي وإنشاء مجلس وطني للثورة بدلا من اللجنة المركزية ويتكون هذا المجلس من 30 عضوا ومكتب سياسي. ثم رد المركزيون بعقد مؤتمر في الجزائر العاصمة في أوت 1954م، انتهى بإجماع على إلغاء منصب رئيس الحزب أي طرد مصالي منه كلية والتنديد بعبادة الأشخاص.

اللجنة الثورية للوحدة و العمل:

بعدما تأكد قادة المنظمة الخاصة من استمرار النزاع داخل الحزب بين المصاليين والمركزيين، عقدوا اجتماعا لهم في فرنسا وسويسرا، حضره بوضياف وابن بولعيد وديدوش ومحساس وابن مهيدي وأحمد بن بلة، واتفقوا على ضرورة جمع كلمة الجميع، وخاصة أعضاء المنظمة الخاصة، والاتفاق على مبدأ الثورة. وكلف بوضياف بالتنسيق كونه حر التحرك، ومن هنا يبرز دوره في عضوية اللجنة الثورية ومجموعة الاثنان والعشرون.

فاتفق بوضياف وابن بولعيد على تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وانضم إليهما عضوا اللجنة المركزية وهما رمضان بوشبوبة وبشير دخلي وكان ذلك في 23 مارس 1954.

ولقد كان السبب في إيجاد هذه اللجنة هو محاولة احتواء الأزمة وحل الخلاف بين المصاليين والمركزيين وإقناع الجميع بضرورة التوجه للثورة المسلحة. وكان أعضاء اللجنة المركزية المشاركون لهم هدف آخر وهو جمع كلمتهم مع المنظمة الخاصة في مواجهة أنصار مصالي ولذلك فسر المصاليون مقالات محمد بوضياف في جريدة (الوطني) الناطقة باسم اللجنة الثورية على أنها مساندة للمركزيين ضد المصاليين، وهو ما استدعى تدخل قادة المنظمة الخاصة أحمد محساس، والعربي بن مهيدي، وأحمد بن بلة للضغط على بوضياف للكف عن الكتابة ضد المصاليين والامتناع عن الدخول في التراعات؛ لأن الهدف هو جمع الكلمة والذهاب إلى تفجير الثورة في صف موحد[1].

وقد كتب الكثيرون عن هذه اللجنة وأعطوها عدة أبعاد ولكنهم اتفقوا على أنها أسست من أجل أهداف الطرفين المؤسسين. فالمنظمة الخاصة كانت تهدف إلى توحيد الصف والتوجه إلى تفجير الثورة[2]. والمركزيون كانوا

---

[1]-مومن، العمرى، حركة الانتصار للحريات الديموقراطية نشأتها وتطورها 1946-1954، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2000، ص ص 340-358.

[2]-أنظر:

Gerard, Chaliand et Juliette, Maurice, l'Algérie indépendante,- F.Maspero, Paris, 1972, P12.

يريدون جمع القاعدة لعقد مؤتمر يضع السلطة في أيديهم بعيدا عن المصاليين[1].

وكان قادة المنظمة الخاصة في الداخل والخارج مقتنعين أن المركزيين يريدون استغلالهم ضد المصاليين، ولذلك اتفقوا على جمع كلمة المناضلين، وفي هذا السياق برز جهد مصطفى بن بولعيد الذي اقتنع أن السياسيين لا يريدون الثورة، ولذلك حاول استغلال الفرصة وطلب من بن خدة، الأمين العام للجنة المركزية، أموالا وأقنعه بأنها ستوظف لصالح المناضلين وليس لشراء السلاح. وصناعة القنابل، لأن المركزيين لن يقبلوا ذلك[2].

وأكد ابن بولعيد على أن المنظمة الخاصة لها مواقف ثابتة في جمع كلمة المناضلين ودعا إلى توحيد الصف وتجنب الاعتداء على شخصية مصالي وأنصاره مهما كانت تصرفاتهم خدمة للقضية الجزائرية. فليس من المعقول أن تخسر المنظمة المناضلين وهي تهدف إلى تفجير الثورة، وخاصة المنحازين إلى مصالي وهم معروفون بإخلاصهم وتعطشهم للعمل الثورى، وهم يعتقدون أن مصالي هو الوحيد القادر على زعامة الثورة ونجاحها[3].

---

(1)-أنظر:

-Abderrahmane, Kiouane, Aux Sources immédiates du 1er nov 54, ed. Dahlab, Alger, 1996, p153.

(2)-عبد الحميد، مهري، "أحداث مهدت للفاتح نوفمبر 1954"، مجلة الأصالة، سنة 3، عدد 22، الجزائر، 1987، ص10.

(3)-الطيب، العلوى،" الشهيد مصطفى بن بولعيد القائد والدور"، جريدة السلام، عدد 1353، (1996/04/07)

وهكذا نلاحظ أن خطة المركزيين وممثليها في اللجنة الثورية هي المحافظة على وحدة القاعدة وعدم انضمام رؤساء الدوائر والولايات في الحزب إلى المصاليين بخلاف خطة أعضاء المنظمة التي كانت تقوم على أساس الاستيلاء على القاعدة للبدء في الكفاح المسلح الذي لعب فيه أحمد بن بلة دورا حاسما في الإعداد المادي له[1].

تأسيس جبهة التحرير الوطني:

عندما فشل المركزيون في ضم أعضاء المنظمة الخاصة إلى صفوفهم ضد المصاليين تقرر حل اللجنة الثورية والدعوة إلى اجتماع تحضره الشخصيات المؤيدة للعمل المسلح وذلك بقصد دراسة الوضعية المترتبة عن الطريق المسدود الذي آلت إليه اللجنة الثورية. واجتمع أعضاء المنظمة الخاصة بفرنسا ثم سويسرا لمدة أربعة أيام لدراسة الوضع وحددوا برامج العمل وهياكله (جبهة وجيش التحرير وبيان نوفمبر) وكلفوا بوضياف بالتنسيق وتقاسموا المهام في الداخل والخارج.

و هكذا وفي يوم 25 جوان 1954م، اجتمع الأعضاء 22 من أعضاء المنظمة الخاصة وقرروا الانتقال إلى العمل المسلح وقد ترأس الاجتماع الذي انعقد بمنزل الياس دريش في العاصمة المناضل ابن بولعيد بينما قام محمد بوضياف, العربي بن مهيدي وديدوش مراد بتقديم تقارير مختلفة عن ما يجري في الساحة السياسية آنذاك وانتهى الاجتماع بالمصادقة على اللائحة التالية:

---

[1]ـلبجاوي، مرجع سابق، ص151.

1-إدانة انقسام الحزب و المتسببين فيه.

2-الإعلان عن عزيمة مجموعة من الإطارات على محو آثار الأزمة وانقاد الحركة الثورية بالجزائر من الانهيار.

3-ضرورة القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر وبالإضافة إلى مهام قادة المنظمة في الخارج وقع تحديد المهام في الداخل، وقسموا الوطن إلى خمس مناطق عسكرية.

وبعد انضمام كريم بلقاسم إلى المجموعة صاروا خمسة قادة للمناطق وثلاثة قادة في الخارج ومنسق بينهم وهو بوضياف.

وفي الأسبوع الأخير من أكتوبر 1954م، التحق كل واحد من الزعماء الخمسة بالمنطقة التي يرأسها لتنطلق منها العمليات العسكرية في ليلة الأحد أي اليوم الأول من نوفمبر 1954م وانتقل المنسقين القيادتين إلى سويسرا يوم 27 أكتوبر 1954م، حيث كان من المفروض أن ينقل بيان أول نوفمبر إلى قادة الثورة في القاهرة ويذيعه من هناك[1].

وحاول قادة الثورة في الخارج مع (ابن بلة وخيضر وآيت أحمد) إقناع المصاليين والمركزيين بتجاوز خلافاتهم وقبول وحدة العمل المسلح في إطار الصيغة الجديدة للحركة الوطنية (جبهة التحرير الوطني- جيش التحرير الوطني)، واقترحوا عليهم مقابل ضمانات لهؤلاء وأولئك تجنيد كافة القوى المتواجدة في حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات

---

[1] - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و 20,ج2,ط2,منشورات المتحف الوطني للمجاهد, الجزائر, 1996,ص 119

الديمقراطية والتحاق الشخصيات القيادية أمثال مصالي بالخارج, ولكن الاتجاهان السياسيان رفضا تلك الاقتراحات متذرعين بأن القرار ليس من صلاحياتهم، وحاولا الطرفان التأثير على قادة الثورة وإقناعهم بتأخير موعد الثورة، وهذا سر وجود يزيد و الأحول من المركزيين وفيلالي مبارك ومزغنة من المصاليين في القاهرة خلال الأيام الأولى من نوفمبر ولكن وصولهم إلى القاهرة كان متأخرا بيوم واحد عن اندلاع الثورة، فانضم يزيد ولحول إلى العمل الثوري وبقي المصاليون في اتجاه آخر[1].

[1] – محساس, مصدر سابق, ص380.

المبحث الثاني:

الحركة الوطنية التونسية 1945-1952

تأثرت الحركة الوطنية التونسية بفكر الحركة الإسلامية التي كانت سائدة في أرجاء العالم الإسلامي، لا سيما خلال مطلع القرن العشرين، وكان ذلك الفكر يرتكز أساسا على الدعوة إلى التحرر من مخالب الاستعمار.

وبالتالي الدعوة إلى النهضة السياسية وحتى الاجتماعية والثقافية والدينية، ولم تكن في حقيقة الأمر الحركة الوطنية بتونس خارجة عن هذا الإطار إذ كانت تتابع كل المتغيرات التي كانت تجري في العالم الإسلامي حيث كانت تربطها علاقات بالحركة الوطنية في ليبيا[1].

ولعل الموقع الجغرافي لتونس وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي منذ وقت مبكر هو الذي أثر بصورة مباشرة في توجه الحركة الوطنية التونسية، وطبيعة الحركة التونسية في توجهها السياسي سوف تحمل نوعا من سياسة الرفض للوجود الفرنسي بالأراضي التونسية، ولعل جذور الحركة الوطنية التونسية تعود إلى الفترة التي تلت إعلان الحماية الفرنسية على البلاد مباشرة. وتجلت آنذاك في حركة الشباب التونسي الثقافية التي ظهرت عام 1896 بزعامة البشير صفر، بالإضافة إلى جمعية قدماء المدرسة الصادقية التي ظهرت عام 1875 بزعامة المصلح خير الدين، ولعل التوجه السياسي في مطالبة المعتديين قد أثار حفيظة

---

[1]-يوسف مناصرية، الحزب الدستوري 1919-1934، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص,43.

السلطات الاستعمارية وبرز ذلك عام 1906 من خـــلال مشـــروع الإصلاحات التي تقدم بها البشير صـــفر إلى المقـــيم العـــام "ســـتيفون بيشون"[1]. وفي عام 1907 ظهر حزب الشبان التونسيين بزعامة علي باش حامبة وانضم إليه الشيخ الثعالبي سنة 1909، وكان لسان حـــال هذا الحزب جريدة التونسي الصادرة بالفقه الفرنسية والاتحاد الإسلامي الناطقة بالعربية [2].

وفي سنة 1908 تأسس حزب تونس الفتـــاة وقـــد ظهـــرت شخصية عبد العزيز الثعالبي بشكل واضح على الساحة السياسية، وقـــد أدى نشاط هذا الحزب إلى حله من طرف السلطات الفرنســـية عـــام 1911 وألقت القبض على العديد من مناضليه، لكن الدور الذي لعبه التونسيون أثناء الحرب العالمية الأولى إلى جانـــب فرنســـا لا ســـيما في الجانب العسكري دفعت بهذه الأخيرة إلى اتخاذ إجراءات تهدئة لصـــالح التونسيين، وفعلا سافر وفد بقيادة عبد العزيز الثعالبي إلى فرنسا من أجل طرح قضية بلاده في مؤتمر الصلح لكـــن الحلفـــاء لم يأخـــذوا أمـــر المستعمرات ضمن اهتماماتهم الخاصة[3].

لقد عمل عبد العزيز الثعالبي إلى جانب أحمد السقا من أجل التعريـــف بالقضية التونسية والدفاع عنها بفرنسا، وكانت من بين القضـــايا الـــتي طرحها عبد العزيز الثعالبي هو تغيير نظام الحمايـــة ومـــنح التونســـيين

---

[1]-شارل أندي جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير، ترجمة: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تـــونس 1976، ص ص 88-89.

[2]-المرجع نفسه، ص,90.

[3]-مصطفى عاشور ، "في ذكرى استقلالها 08 شعبان 1375 هـــ على الموقع:
www.islamonline.net/arbic/history/1422/10/article25.shtml

حريتهم بالإضافة إلى الحصول على حق الانتخاب والمشاركة في تسيير شؤون بلادهم، كما اتصل أحمد السقا وعبد العزيز الثعالبي بشخصيات فرنسية ذات ميولات اشتراكية من أمثال الأستاذ مارسال كاشان الذي وعد الثعالبي بعرض القضية التونسية على مجلس النواب الفرنسي[1].

وكان لعبد العزيز الثعالبي اتصالات بجمعيات فرنسية ساندت القضية التونسية، كما كانت له أيضا اتصالات بالمسلمين المقيمين بفرنسا وقد أسس أول مرة جمعية الطلبة التونسيين وقد ترأسها شخصيا، وقد تجلى النشاط السياسي في المحاضرات والندوات[2].

1-الحزب الحر الدستوري التونسي:

ظهر الحزب الدستوري مع مطلع العشرينات وفق برنامج سياسي محدد، وقد تم صياغة برنامج متفق عليه من لدن كل الاتجاهات وكان الشيخ صالح بن يحي يعد أهم الأقطاب الجزائريين البارزين في الحزب الدستوري إلى جانب الشيخ الثعالبي نفسه وكذلك حسن قلاتي، وتوفيق المدني وأبو اليقظان وعبد الرحمن العلاوي وغيرهم. وقد عقد أول اجتماع تأسيسي للحزب يوم 14 مارس 1920، وكان هدف الحزب هو الاستقلال، وكان الحزب يسعى إلى مخاطبة الباي والمقيم العام الفرنسي وفق سياسة المرحلة بينما كان الحزب على المستوى البعيد يرمي إلى تجسيد فكرة الاستقلال[3].

---

[1]-مناصرية، الحزب الدستوري، مرجع سابق, ص.50.

[2]-المرجع نفسه، ص55.

[3]-نفسه، ص ص 56-57.

لقد كان عبد العزيز الثعالبي متمسكا دائما بفكرة الاستقلال التام ولعل ذلك ما أدخله في صراعات مع بعض أعضاء الحزب الشباب الذي تخرجوا من المدارس الفرنسية والذين كانوا يؤمنون بفكرة الإصلاحات الداخلية، وقد أبدى الباي محمد الناصر تعاطفا كبيرا مع الحزب، ولعل ذلك ما أقلق السلطات الفرنسية لأنها كانت تخشى هذا التقارب[1].

عندما شعرت فرنسا بالخطر الذي أصبحت تشكله الحركة الوطنية التونسية التجأت إلى سياسة المراوغة، وتم استبدال المقيم العام بآخر جديد عام 1921 وهو "لوسيان سان" الذي بدأ يطبق الأحكام العرفية وحاول بشتى الطرق دمج تونس بفرنسا ومحاولة تفتيت الحركة الوطنية من الداخل وهو ما سيؤدي إلى انشقاق الحزب الدستوري، وكان رد فعل الحركة الوطنية رفض سياسة لوسيان، ونجح لوسان في شق الحزب إلى عدة أقسام، فظهر الحزب الإصلاحي بزعامة حسن قلاتي والحزب المستقل بزعامة محمود بن عياد[2].

وتعرضت الحركة الوطنية التونسية عام 1923 إلى اضطهاد كبير من طرف المقيم العام لوسيان حيث صادر الحريات وعمل على تعطيل الصحف وغلق النوادي والجمعيات. ولعل الحركة الوطنية التونسية قد فقدت سندا قويا وهو الباي محمد الناصر الذي مات حسب الإشاعات المتداولة مسموما، كما تم نفي عبد العزيز الثعالبي الذي سيعيش متنقلا بين مصر وبغداد وفلسطين والهند وعمل على ربط نضال الحركة

---

[1]-عاشور، في ذكرى استقلالها، موقع سابق.

[2]-الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، سوسة، تونس 1990، ص56.

الوطنية التونسية ببلاد المشرق العربي، وقد جدد الحـــزب الدســـتوري نشاطه عام 1924، وعاد من جديد إلى طرح المطالب الســـلمية. وفي هذه الأثناء عاد الدكتور محمد علي الحمامى القابســـي بعـــد أن أنهـــى دراسته بألمانيا وبدأ في محاولة تنظيم العمال وأسس جمعية عموم العملـــة التونسيين، لكن الاستعمار الفرنسي نفاه إلى الخارج وأوقـــف عملـــه النقابي[1].

وبقى الحزب يسير بأوامر اللجنة التنفيذية برئاسة أحمد الصـــافي، ومحي الدين القليبي وصالح فرحات, غير أن نشاطه أصابه نوع من الفتور بسبب السياسة الاستعمارية التي دعمت التوجه العلماني في الحرب ضد التوجه الاستقلالي الذي برز خاصة في مؤتمر الجبل 1933 والتأكيـــد على المطالبة بالاستقلال التام. وكان الحزب قد دخل في صراع مباشـــر مع الحماية ضد مشاريعها التبشيرية ، مثل انعقاد المؤتمر الافخارســـتي، وتنصيب تمثال لافيجرى[2]، وتعد بداية الثلاثينات من القرن العشـــرين تحولا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية التونسية رغم الانشـــقاق الـــذي عرفه الحزب الدستوري عام 1934 والذي تعوده جذوره إلى 1932 حينما ظهرت جماعة جريدة العمل تحت قيادة الحبيب بورقيبة، ولعـــل تباين الأفكار داخل الحزب الدستوري هو الذي أدى إلى انقسامه[3].

لقد كانت جماعة بورقيبة غربية الأفكـــار والأخـــلاق والثقافـــة ويسارية المنهج، لذلك لم يتفقوا مع اللجنة التنفيذية للحزب التي كانت

---

[1]-عبد الله، الحركة، مرجع سابق، ص، ص 56، 57.

[2]-عاشور، في ذكرى استقلالها، موقع سابق.

[3]-مناصرية، الحزب الدستوري، مرجع سابق ,ص,166

أغلب عناصرها من ذوي الثقافة العربية والتوجه الإسلامي، لم تمض ثلاثة أشهر من انضمام جماعة العمل في اللجنة التنفيذية حتى تعمق الخلاف، وازداد أكثر بعد الزيارة التي قام بها الحبيب بورقيبة إلى الباي دون استشارة اللجنة التنفيذية، وقد استغل بورقيبة لوم اللجنة له ليقدم استقالته، وكان هدفه الرئيسي هو التفكير في تشكيل حزب جديد مستقل، وقد صرح قائلا "إني لا أنفك عن الجهاد في سبيل تحقيق غايتنا العليا بوسائلي الخاصة وبمعاضدة جميع الذين يضعون مصالح الوطن وحقوقه فوق المسائل الشخصية"[1].

ويمكن القول أن اتحاد الشباب التونسي المثقف، وظهور جريدة "صوت التونسي" وجريدة "صوت العمل"، وظهور شخصية الشاب بورقيبة صاحب الاتجاه المطالب بالإصلاحات الداخلية، مثل فصل السلطات وإقامة مجلس نيابي، كانت بداية انقسام الحزب الدستوري وتأسيس حزب جديد يحمل اسم "الحزب الدستوري الجديد"، برئاسة محمد الماطري والحبيب بورقيبة سنة 1934[2].

2-الحزب الدستوري الجديد:

وقع الانشقاق في صفوف الحزب الدستوري، وظهر المجددون وعلى رأسهم بورقيبة سنة 1933 بعد مؤتمر نهج الجبل الذي عقده الحزب في تونس، ونظم بورقيبة والبحري قيقة والطاهر صفر، حملة ضد اللجنة التنفيذية للحزب ووصفوهم بالعاجزين، واقنعوا الكثير من رؤساء

---

[1]-مناصرية، الحزب الدستوري، مرجع سابق، ص167.

[2]-عاشور, في ذكرى استقلالها، موقع سابق.

الشعب الدستورية بضرورة عقد مؤتمر تصحيحي عرف باسم قصر هلال في 2 مارس 1934، وبذلك ظهر الحزب الدستوري الجديد، بقيادة محمود الماطرى والحبيب بورقيبة، وكونوا الديوان السياسي للحزب، وانضم إليهم الكثير من الشباب المثقف من أمثال صالح بن يوسف وخريجي المعاهد الفرنسية.

ولقد كانت سياسة الحزب الدستوري الجديد تعتمد على مطالب رئيسية من بينها المطالبة بتجسيد أكبر قدر من الحرية والحقوق، وكذلك المساواة السياسية والاقتصادية[1].

ثم تمت هيكلة الحزب الدستوري الجديد وأدخل وسائل جديدة في نشاطه من أجل إيجاد قواعد له في الطبقات الاجتماعية، حيث كانت عناصره تجوب المدن، تحمل شارات معينة، وترتدي ملابس خاصة وتعزف نشيدا وطنيا، بالرغم من أن هذه السياسة كانت تصطدم في الكثير من المرات مع برنامج الحزب الدستوري القديم[2].

وفي الوقت الذي كانت فيه الأحزاب التونسية تعمل على تجسيد مواقعها فعليا، ظهر تنافرا بين الحزب الدستوري الجديد والحاكم العام "بيرتون" الذي لم يأت بالإصلاحات المنشودة، وقد تزامن ذلك مع تدنى الوضع الاقتصادي والاجتماعي وانتشار المجاعة سنة 1934، وقد لجأ بيرتون إلى تعطيل الصحافة، ومنع الاجتماعات ومتابعة عناصر من الحزب الدستوري حيث تم إبعاد ثمانية من عناصره إلى الجنوب ويتعلق

---

[1]-مناصرية، الحزب الدستوري،مرجع سابق, ص171.

[2]-جوليان، إفريقيا، مرجع سابق، ص ص102، 103.

الأمر ببورقيبة، والماطري المقيم العام من القمع والاضطهاد ومصـــادرة الصحف[1].

وفي شهر أفريل من سنة 1936 قامت فرنسا بعزل بيرتـــون وتم تعيين مقيم جديد وهو "أرمان قيون" الذي عمد إلى اتخـــاذ إجـــراءات تهدئة وذلك بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وباشر باتصالات مـــع الوطنيين المعتدلين ذوي النزعة الفرنسية، وفي هذه الأجواء برز الحـــزب الدستوري الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة الذي تـــبنى سياســـة "خـــذ وطالب" أو مبدأ سياسة "المراحل" حيث بعد عودته من المنفى بين سنتي 1936-1937 انتقل إلى فرنسا واتصل ببعض الدوائر لكي يطالـــب بالإصلاحات منها: منح تونس برلمانا وحكومة مسئولة أمام البرلمـــان. حيث كان الوزير الفرنسي قد اقتنع ببعض الإصلاحات[2].

إن قرار العفو على المساجين السياسيين شمل أيضا عبـــد العزيـــز الثعالبي، وعندما انتشرت الأخبار بعودته إلى تونس عام 1936 عمت الفرحة البلاد، وقد استبشرت كل الأطراف الوطنية بهذه العودة خـــيرا، وقد أرسل الحزب الدستوري الجديد صالح بن يوســـف إلى مرســـيليا لاستقبال عبد العزيز الثعالبي والعودة معه إلى تونس[3] . وكان هـــدف الحزب الدستوري -بما لا يدع مجالا للشك- أن عبد العزيـــز الثعـــالبي لازال متمسكا بفكرة الحزب الدستوري القديم، ومع ذلك فقد حـــاول عبد العزيز الثعالبي التوفيق بين الجناحين المتصارعين لكن الحبيب بورقيبة

---

[1]-جوليان،إفريقيا، مرجع سابق، ص104.

[2]-عبد الله،الحركة، مرجع السابق، ص63.

[3]-عبد الله، المرجع نفسه .

كان يتملص من ذلك وكانت هذه التصرفات في نظر الثعالبي غير جدية وغير إيجابية.و واصل عبد العزيز الثعالبي نضاله السياسي هذه المرة بالدعوة إلى الاستقلال وقام أعضاء الحزب الدستوري الجديد بإثارة البلبة والتشويش ضد الثعالبي[1].

في 3 من شهر مارس سنة 1937 ازداد نشاط الحزب الدستوري الجديد، لا سيما بعد عقد المؤتمر الثاني بمدينة قصر هلال في 03 مارس وتميز هذا المؤتمر بروح الاندفاع والحماس لدى الشباب والمناضلين في الأرياف خاصة الدكتور سليمان بن سليمان المشهور بميوله اليسارية، بالإضافة إلى الحبيب بوقطفة رئيس حزب الدستور الجديد في منطقة بترت، ويوسف الرويسي رئيس حزب الدستور في منطقة الجريد بالجنوب[2].

وابتداء من سنة 1938 ازداد نشاط الحركة الوطنية التونسية بزعامة الحزب الدستوري الجديد، ورفض التحالف مع أي تيار سياسي، وقد بدأ يستنهض الهمم ويدعو إلى التضحية وروح الاستشهاد، وكذلك التمرد على السياسة الاستعمارية الفرنسية بالامتناع عن دفع الضرائب، ومحاولة ضم الطلبة إلى صفوفه لاسيما الدارسين بالمعهد الزيتوني، والمدرسة الصادقية، وأصبح الوضع بتونس عام 1938 ينبئ بالانفجار[3].

---

[1]-عبد الله، الحركة، مرجع السابق، ص64. للتوسع طالع يوسف مناصرية، الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937، سوسة، دار المغارب، 2002.

[2]-عبد الله، مرجع السابق، ص65.

[3]-جوليان، إفريقيا، مرجع سابق، ص، ص. 112، 113.

وقد سعى الحزب الدستوري الجديد إلى تقوية النشـــاط النقـــابي للطبقة الشغيلة بتونس حيث شجع الإضرابات العمالية وبدأت شخصية الحبيب بورقيبة تظهر بقوة على الساحة السياسية[1].

و لم تلبث أن تعقدت الأمور بعد أن تفجر الوضع ببترت عـــام 1938، بعد عودة الحزب الدستوري إلى مواجهـــة سياســـة القمـــع الفرنسي، وقد وجه الحزب الدستوري نداء إلى إضراب عام ثم حـــدثت اصطدامات، وقد كان الاضطهاد شديدا حيث بلغ عدد القتلى حـــوالي 22 قتيلا وأكثر من 100 جريحا، وقد أعلنت حالة الحصار، واعتقـــل العديد من الزعماء السياسيين من بينهم الطاهر صفر والحبيب بورقيبـــة، كما صدر قرار ينص على ضرورة حل الحزب الدستوري الجديد[2].

وطاردت القوات الفرنســـية المناضـــلين السياســـيين للحـــزب الدستوري الجديد، وزجت بالزعماء السياسيين في السجن العســـكري بتونس، ثم بعد ذلك تم نقل هؤلاء المساجين ومن بينـــهم صـــالح بـــن يوسف، والحبيب بورقيبة، والمنجي سليم، والحبيب بوقطفـــة ويوســـف الرويسي، والهادي نويرة إلى سجن سان نيكولا بمرسيليا[3].

بعد اعتقال الزعماء السياسيين للحزب الدستوري الجديد وقبـــل الدكتور الحبيب ثامر قيادة الحركة الوطنية بوطنيته وأخلاقه العالية ،عمل على تنظيم الخلايا السرية للحزب الدستوري الجديـــد وبـــدأ القيـــام بعمليات عسكرية من بينها تدمير الجسور وقطع أسلاك الهاتف وكذلك

---

[1]-عاشور،في ذكرى استقلالها،موقع سابق.

[2]-جوليان، إفريقيا، مرجع سابق، ص114.

[3]-عبد الله، الحركة، مرجع سابق، ص65.

اغتيال الاستعماريين، وبعد أن اعتقل البـــاهي الأدغـــم بالإضـــافة إلى المناضلين السابقين ثم نقل الوطنيين التونسيين من جديد إلى سجن لامبيز بالجزائر، قاد الدكتور الحبيب ثامر الحركة الوطنية بعد هذه المحنة الـــتي تعرضت لها الحركة، وواصل تنظيم الخلايا السرية فقد أســـس جريـــدة تونس الفتاة، و لم يفتر النضال إلى غاية اعتقال الحبيب ثامر بعـــد أزمـــة 1938، أصبح الهدوء مستتبا في تونس رغم أن الجو العام كان يـــوحي باندلاع حرب عالمية ثانية اضطر الحزب الدســـتوري بشـــقيه القـــديم والجديد إلى العمل السري، وبمجيء المقيم العام الجديد "إيريك لابـــون" في 22 نوفمبر 1938 ظهرت تلميحات في بعض الصـــحف تطالـــب بإطلاق سراح المساجين السياسيين، لكن الحزب الدستوري الجديـــد لم يقم بأي إجراءات تذكر وظل الوضع هادئا إلى غاية 1939[1].

وإبان الحرب العالمية وعندما تولى الباي محمـــد المنصـــف قـــام المساجين بتمرد داخل السجن، فقام هذا الأمير بإطلاق سراحهم وعلى رأسهم الحبيب تامر كما طلب الباي محمد المنصف من حكومة المحـــور إطلاق سراح الزعماء المسجونين، ومن بينهم بورقيبة وصالح بن يوسف كما كتب الزعيم محي الدين القليبي إلى صديقه الأمير شكيب أرســـلان طالبا منه التدخل لدى دول المحور من أجل إطـــلاق ســـراح الزعمـــاء السياسيين المسجونين وفعلا تم ذلك سنة 1943، ومن فرنسا انتقـــل بورقيبة ورفاقه إلى إيطاليا وقد وجدوا حفاوة واستقبالا كبيرين وبالرغم من هذا الاستقبال الإيطالي الرائع فإن الحبيب بورقيبة لم يصـــرح بـــأي

[1]-جوليان، إفريقيا، مرجع سابق، ص 115.

شيء حول الوجود الإيطالي بتونس وأرسل إلى الدكتور الحبيب تامر يحذره من التعامل مع الألمان والإيطاليين[1].

لقد كانت تونس معنية بالحرب العالمية الثانية بين دول المحور ودول الحلفاء مدة 7 أشهر، وقد خضعت فترة محددة للسيطرة الألمانية لاسيما سنة 1942، وقد اتصل الألمان بالباي وعرضوا عليه التعاون معهم مقابل إسقاط الحماية ورأى الباي أن الوقت مناسب لتشكيل حكومة وطنية دون أخذ رأي استشارة المقيم العام الفرنسي وقد أشرك الحزب الدستوري بشقيه القديم والجديد فيها، وقد تمكن الفرنسيون من عزل الباي، وحاولوا إلقاء القبض على الحبيب بورقيبة ولكنه استطاع الفرار إلى القاهرة من أجل البحث على الدعم العربي لتحرير بلاده[2].

ونشير هنا إلى أنه ورغم الظرف الذي كانت تمر به تونس أثناء الحرب العالمية الثانية فقد أعلن الملك وحكومته الحياد تجاه الطرفين المتصارعين، وقد ناشدت الحركة الوطنية بشقيها الحزب الدستوري القديم بزعامة الثعالبي والجديد بزعامة بورقيبة التزام الحياد، ولكن القوات الفرنسية عندما دخلت ضمن قوات الحلفاء والذين مالت لهم كفة الحرب مارست سياسة تصفية الوطنيين وتجسيد شعور الخيبة والإحباط لدى الشعب التونسي، والدليل على ذلك -كما ذكر سابقا- عزل الباي محمد المنصف ونفيه إلى الأغواط بالجزائر ومنها إلى مدينة "بو" بفرنسا والتي توفي بها مثلما توفي أباه من قبل، كما قاد الفرنسيون حملة تقتيل واسعة، وطبقوا الأحكام العرفية الصارمة، وبالرغم من هذه

---

[1]-عبد الله، الحركة، مرجع سابق، ص68.

[2]-عاشور، في ذكرى استقلالها، موقع سابق .

السياسة المبنية على الاضطهاد فإن الشعب التونسي لم يستسلم، واستمرت الانتفاضات المسلحة[1].

لقد خيبت إصلاحات سنة 1945 آمال الوطنيين في تونس وتم تغيير التركيبة الوزارية وظهرت وزارة جديدة خاصة بالشؤون الاجتماعية، ولكن الصحف التونسية هاجمت التركيبة الوزارية لعدم إعطاء بعض الإدارات الكبرى للتونسيين، وكذلك لعدم إنشاء وزارات للمالية والاقتصاد والأشغال العمومية والتعليم والنقل والمواصلات[2].

ولقد شعر الشعب التونسي والحركة الوطنية بخيبة كبيرة ومن ثم كان لابد من الاستنجاد بقوات خارجية لعلها تسلط نوعا من الضغط على فرنسا من أجل تطبيق بعض الاصطلاحات، ومن جهة أخرى ضرورة إيجاد تكتل حزبي قد يساعد على إقناع الرأي العام الفرنسي العالمي بأن المطالب التي ينادى بها التونسيون وراءها تشكيل سياسي قوي، وقد اتجهت أنظار التونسيين هذه المرة نحو الجامعة العربية، فمنذ أن أمضت مصر وسوريا ولبنان والعراق والأردن على ميثاق الإسكندرية الذي أسس جامعة الدول العربية، أصبح المسلمون بشمال إفريقيا يعلقون أملا كبيرا على هذه الأخيرة لعلها تحقق لهم بعض المصالح السياسية[3].

بعد أن تم توقيع ميثاق جامعة الدول العربية اتجه الحبيب بورقيبة نحو طرابلس على متن زورق صغير ، وبعد ذلك قطع الصحراء الطويلة

---

[1]-عبد الله، الحركة، مرجع سابق، ص ص 69-70.

[2]-جوليان، إفريقيا، مرجع سابق، ص202.

[3]-جوليان، مرجع سابق، ص 203.

إلى أن وصل إلى مصر التي جمعت العديد من الشباب العربي الذي كان يطمح إلى الحرية و الانعتاق، وعمل بورقيبة من القاهرة على التعريف بمبادئ الحزب الدستوري الجديد ، ومحاولة إيجاد الدعم المناسب لتونس.

كما انتقل إلى العديد من الدول المشرقية ، وبعدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقد تزامن وجوده مع انعقاد الدورة العامة لجمعية الأمم المتحدة في شهر ديسمبر 1947، وعند رجوعه إلى القاهرة عمل على تأمين مكتب المغرب العربي إلى جانب حزب الشعب الجزائري، وحزب الاستقلال المغربي، وبدأ بذلك يتبلور الفكر التحرري لبلدان المغرب العربي[1].

لقد كان لتأسيس الجامعة العربية الدور الإيجابي في تقارب وجهات النظر بين الحركات الوطنية للمغرب العربي في الداخل والخارج وبعد خروج الحبيب بورقيبة من تونس تولى قيادة الحزب الدستوري الجديد في الداخل صالح بن يوسف، وقد عمل جاهدا على تنظيم الحزب والتنسيق بين خلاياه، وفي 22 أوت 1946، عقد الحزب الدستوري الجديد مؤتمرا سميا (بمؤتمر ليلة القدر)[*]، تحت إشراف العروسي الحداد، وقد حضر المؤتمر كل الاتجاهات السياسية للبلاد والنقابات العمالية والزراعية، وقد وحد هذا المؤتمر التصورات السياسية

---

[1]-جوليان، إفريقيا، مرجع سابق،ص204.

[*]- عقد يوم 26 أوت 1946 بعاصمة تونس وضم 300 شخصية من مختلف الطبقات والأحزاب لتحرير ميثاق الشعب التونسي الذي يعلن عن الاستقلال، وافتتح رئيسه المؤتمر قائلا "طيلة مباشرتي لمهمتي القضائية طالبت بإعدام المجرمين، وها أنا اليوم أصدر حكمي بالإعدام على نظام الحماية".

والخروج بإجماع ضد الاستعمار الفرنسي، والمطالبة بالاستقلال التـــام، وسوف تبدأ موجة إضرابات تقودها النقابات العمالية.

وفيما يلي نتطرق إلى مؤتمر الحركات الوطنية بالقاهرة نشـــير أن لجنة المؤتمر أسندت رئاستها لعبد الكريم الخطابي، والأمانة العامة للحبيب بورقيبة وقد خرج المؤتمر بالقرارات التالية[1].

1-التزام كل الأحزاب بميثاق عمل وطني مشترك.

2-لا يحق لأي حزب أو حركة أن تتفاوض مـــع الاســـتعمار لحـــل مشكلتها انفراديا.

وقرر مكتب المغرب العربي مايلي:

-محاولة جلب أكبر عدد ممكن من الطلبة من كامل أقطار المغرب العربي وإدخالهم في الكليات العسكرية بالقاهرة ودمشق وبغـــداد لتحضـــيرهم للكفاح المسلح.

-توحيد الكفاح في كافة أقطار المغرب العربي.

وقـــد ســـاءت العلاقـــات بين لجنة تحريـــر المغـــرب العـــربي والحبيب بورقيبة نتيجة الاتصالات الانفرادية مع بعـــض الجهـــات دون العودة إلى اللجنة، وكذلك تصرفاته التي أدت إلى حدوث خلافات بينه وبين الدكتور الحبيب تامر مـــن جهة، و عبـــد الكريم الخطـــابي مـــن جهـــة ثانيـــة [2].

---

[1]-عبد الله ، الحركة، مرجع سابق، ص72.

[2]-المرجع نفسه.

وساعد الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجيـــة الســـعودية الحبيب بورقيبة في مقابلة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ولما عاد بورقيبة إلى القاهرة عرف أن هناك طلبة تونسيين يأتون إلى المشرق عبر ليبيا سافر إلى بنغازي واتصل ببعضهم، وقـــد صـــرح قـــائلا: "إني ذهبت إلى ليبيا للاتصال بأنصار حزبي هناك لكي أدرس معهم إمكانيـــة قيام الثورة في المغرب العربي"، وعندما سأله مدير المجلة قائلا: "والانجليز الموجودون في ليبيا؟" أجاب "اتفقت معهم على أن يغضوا الطرف"[1].

وقد كان الطلبة التونسيون يحاولون تشكيل محـــور رئيســـي في الحيـــاة الثقافيـــة والسياسية لتونس، وقد استقر العديد منهم بالقـــاهرة وأســـسوا جمعيـــة الطلبـــة التونسيين، ولكن هذه الجمعيـــة لم تعمـــر طويلا وحلت في نفـــس السنة التي ظهرت فيهـــا أي عـــام 1948، خاصة بعد أن تعرضت للانتقادات من طرف أعضاء الحزب الدستوري بالقاهرة باستثناء الحبيب تامر الذي كان على علاقة بها بغض النظر عن ميولاتها الحزبية وأصولها الزيتونية، كما تأثر الحبيـــب بورقيبـــة بـــبعض الإشاعات لكن لم يكن مهتما بهذه الجمعية والظاهر أن المعارضة كانت من حسين التركي الذي أثـــر على نفسية الطلبة الذين أقـــنعهم بـــأن القســـم التونســـي داخل مكتب المغرب العربي بالقـــاهرة لا يتوافـــق وهـــذه الجمعيـــة[2].

---

[1]-عبد الله ، الحركة، مرجع سابق، ص ص72، 73.

[2]-خالد بن فرج عبيد، "محاولات تنظيم الطلبة التونسيين ذوي الأصول الزيتونية في مصر. بين حلم التجسيم وعوائق الظرفية"، أعمال الندوة الدولية الحادية عشرة حول الزيتونية، الدين والمجتمع، الحركة الوطنية في المغرب العربي، تونس، 5 ، 6 ماي 2002، منشورات المعهد الأعلى للحركة الوطنية، جامعة منوبة، ص ص 192، 193

وكـــان بعـــض الطلبـــة التونســـيين الزيتونيين منـــذ سنـــة 1945 و1946 يرغبون في التكتل، وإحلال أنفسهم مكان الحـــزب الدستوري الجديد، والدليل على ذلك ما قام به محي الـــدين القلـــيبي والذي أسس مكتبا للحزب الدستوري القديم بالقاهرة ســـنة 1948، وحـــاول أن يبـــين للرأي العام المصري أن الحزب الدســـتوري هـــو قسمان قـــديم وجديـــد، والقديم هو الذي يكتسب الشـــريعة بينمـــا الحزب الجديد وهـــو غـــير شرعي، وقـــد أحـــس أعضـــاء الحـــزب الدستوري الجديد أن ما يحـــدث هـــو عبـــارة عـــن مؤامـــرة مـــن أجل انتزاع الدور الريادي للحزب الدستوري الجديـــد في مصـــر، في الوقت الذي كان يعاني فيه صراعات مـــع مكتـــب المغـــرب العـــربي بالقاهرة[1].

إلى جانـــب الصراعات التي كانت للحزب الدستوري الجديـــد مع لجنة تحريـــر المغرب العـــربي بالقاهـــرة، ظهـــرت هناك خلافات مع صالح بن يوســـف قائد الحـــزب الدستوري الجديد بعـــد ذهـــاب بورقيبة إلى القاهرة. وكـــان سبـــب الخـــلاف هـــو إبعـــاد صـــالح بـــن يوسف ، إذ انتشرت إشاعات بأنه تعاون مـــع المنجـــي ســـليم للإقصـــاء الحبيب بورقيبة. والواقـــع أن هذه الإشاعات كانت باطلـــة لأن تونـــس في هـــذه المرحلة بدأت التحضير للكفاح في إطـــار لجنـــة تحرير المغـــرب العربي وهذا يقتضي رص الصفـــوف حـــــتى لا تجـــد فرنسا أيـــة ثغـــرة[2].

---

[1]-بن فرج عبيد، مرجع سابق، ص ص 193-194.

[2]-عبد الله، الحركة، مرجع سابق، ص75.

وبعودة الحبيب بورقيبة إلى تونس في شهر سبتمبر عـــام 1949 بدأ نشاطا جديدا بتونس بعد أن قضى أربع سنوات ونصف بالقـــاهرة، واتصل بكبار السياسيين في عدة مناطق[1].

لقد أقنع بعض الساسة المصريين الحبيب بورقيبة بضرورة العـــودة إلى تونس بدعوى أن صالح بن يوسف والمنجي سليم قد خانا القضـــية الوطنية، وكان بورقيبة قد أخفى على المصـــريين اتصـــالاته بالســـفارة الفرنسية التي أبدى فيها استعداده للتفاوض مع فرنسا على أساس مـــنح تونس الإصلاحات مقابل عقد معاهدة مع فرنسا تخول لهـــا امتيـــازات اقتصادية، وهذا هو السبب الحقيقي الذي ساعده على العودة. وعلـــى هذا الأساس تم تشكيل حكومة تونسية مزدوجة مـــع فرنســـا في 17 أكتوبر 1950، برئاسة محمد شنيق شارك فيها الحزب الدستوري، وقد أعطيت وزارة العمل لمحمد بدرة الشؤون الاجتماعية لصالح بن يوسف، وكانت مطالب الجانب الفرنسي تتمثل في تشكيل حكومـــة تونســـية متجانسة، وإلغاء منصب الكاتب العام للحكومة وتعويضـــه بموظـــف تونسي وإلغاء الإشراف الفرنسي على الميزانية، وإلغاء الـــدرك الـــوطني الفرنسي، وكان الرأي العام الفرنسي مهيأ لمنح إصلاحات للتونســـيين والدخول معهم في المفاوضات التي كان لأعضاء الحـــزب الدســـتوري القديم أن عارضوها بشدة عن طريق زعيمه محي الدين القليبي واعتبروها تنكرا لميثاق العمل الوطني الذي اتفق عليه بالقاهرة سنة 1947[2].

---

[1]-جوليان، إفريقيا، مرجع سابق، ص211.

[2]-عبد الله، الحركة، مرجع سابق، ص ص 76 ،77.

وقد اكتشف عبد الكريم الخطابي في بيان له حول وضعية تونس بتاريخ 12 يوليه 1951 عن النوايا الحقيقية من وراء تشكيل هذه الحكومة المتجانسة "وسياسة المراحل" التي يطلبون من الوطنيين قبولها للاشتراك في الحكم على أساسها، فحسب رأيه "فهي لا ترمي إلى تحقيق استقلال البلاد، ولكن إلى تعويق هذا الاستقلال عن طريق تضليل الرأي العام بقبول الوطنيين المكافحين للكراسي الوزارية، ورضاهم عن "إصلاحات" مدخولة يقومون بها ويخفون خطرها على مستقبل البلاد"[1].

[1]-عبد الله، الحركة، مرجع سابق، ص93.

الفصل الأول

الكفـــــاح المسلــح فـــــي البلديـــــن

انطلق الكفاح المسلح في البلدين منـــذ 1952 وشـــارك فيـــه المقاومون التونسيون والجزائريون معا، وخاصة المحبين للجهاد الإسلامي من كلا الطرفين الذين شاركوا في الثورة الفلسطينية والمتمردين علـــى السلطة الاستعمارية.

وإذا كانت الثورة في تونس قد انطلقت قبل الثورة الجزائرية، فإن الجزائريين هم من سبق للدعوة إلى ضرورة تنظيم الكفاح المشترك بـــين البلدان الثلاث (الجزائر وتونس والمغرب). وقد ظهر ذلك في أطروحات الوفد الجزائري الذي ضم قادة من السياسيين المنتمين إلى حركة انتصار الحريات الديموقراطية ومنهم من كان يمثل الجناح العسكري في المنظمـــة الخاصة.

وسنتنـــاول موضوع الكفاح المسلح في البلدين من هذا الفصـــل الذي تبدأ فيـــه الجزائر ثم تليها تونس وبعده القطـــر الجزائـــري كلـــه بأشكال مختلفـــة.

المبحث الأول:

الكفـــــاح المسلـــــــح في الجزائـــــــر

1– تفجير الثورة و مسارها العسكري و السياسي:

كان اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954 وعمت القطـــر الجزائري كله بأشكال مختلفة. وقد وقع التركيز على منطقـــة الأوراس وفق الاستراتيجية التي وصفتها المنظمة الخاصة ورجالها الأوائل.وكـــان انفجار الثورة المسلحة متبوعا بإعلان من إذاعة القاهرة عن ميلاد جبهة

وجيش التحرير الوطني [1]، وأعلنت جبهة التحرير الوطني الجناح السياسي للثورة عن إرادتها في خوض حرب تحريرية من أجل تحرير الوطن ووضع قواعد بناء"الدولة الجزائرية الاجتماعية والديموقراطية في إطار المبادئ الإسلامية". و في أول بيان لها وضحت أهدافها الرئيسية: في الداخل ، "القضاء على النظام الاستعماري" و"التخلص من كل بقايا فساده"، و في الخارج، "العمل على تدويل القضية الجزائرية" و "تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي الإسلامي".إن مفجري الثورة الجزائرية كانوا يدركون بأن"الحرب ستكون طويلة لكن النتيجة مؤكدة" [2] حتى النصر،إنها الحرب التي لم تتوقف أبدا ،من الأمير عبد القادر إلى بوعمامة،الشيخ الحداد والمقراني مرورا بمختلف حركات المقاومة المحلية.

و كان اندلاع الثورة الذي أعطي انطلاق إشارته من طرف قادة المنظمة الخاصة في اجتماعاتهم في فرنسا وسويسرا والجزائر، وأهمهم كان أحمد بن بلة، أحمد محساس، مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، ديدوش مراد، العربي بن مهدي، ولما عين محمد بوضياف منسقا بين أعضاء المنظمة الخاصة في الخارج وأعضائها في الداخل، لعب بوضياف الدور الإيجابي مع ابن بولعيد وديدوش وابن مهدي، في جمع كلمة أعضاء المنظمة، وهو الاجتماع الذي عرف في التاريخ باسم (مجموعة الاثنان

---

[1]-" على الساعة الواحدة من صباح اليوم ، بدأت الجزائر تعيش حياة الكرامة والشرف ". ثم أذاعت بيان أول نوفمبر وعبرت عن مساندتها لهذا الحدث السعيد في الجزائر.

Mohamed , Touili ,"Retentissement de la révelution algérienne dans le monde 1954 - 1962 ", Colloque international d'alger , 1984 ,p18 .

[2]- أنظر: -Touili, retentissement, op, cit, p16.

والعشرون). وقام المفجرون بجهد جبار في توزيع الأسلحة والذخيرة على مختلف المناطق، ومحاولة سد احتياجات الثورة خاصة في جلب الأسلحة من مصر عن طريق ليبيا وقاعدة الثورة في طرابلس التي أشرف على تأسيسها أحمد بن بلة وابن بولعيد وقاضي بشير في أوت 1954 [1]. وعلى الرغم من أن المنظمة الخاصة كانت قد بدأت منذ 1947 في تجميع الأموال بجميع الوسائل بما في ذلك اشتراكات الأعضاء أنفسهم, والخروج من التبعية المالية للحزب وتموين نفسها بنفسها وتخصيص هذه الأموال لشراء السلاح وتجميعه[2] وإقامة الورشات لصناعة الأسلحة والذخيرة والمتفجرات في مناطق عديدة من الوطن، إلا أن مشكل التمويل والتسليح بقي عائقا لمسار الثورة منذ انطلاقها.لذلك رأينا أن التركيز كان في البداية على الأماكن

---

[1]–وضع عبان رمضان تقريرا سنة 1956 جاء فيه أن الثورة في البداية كانت تعاني من نقص في عدد الرجال والإطارات العسكرية التي لها تقنية عسكرية جيدة في الميدان، والتقنيين المختصين في أجهزة الإرسال بين المناطق، ونقص في المعلمين، والأمور وعجز في السلاح، وسائل العلاج.ومع ذلك لا يمكن تعميم هذا الطرح على الثورة، لأن عبان لم يكن له دراية ببدايتها ومنطلقاتها كونه لم يكن لا من المحضرين ولا من المفجرين بل كان من الملتحقين المركزين في العاصمة. أنظر :

-Rapport de Abban au C.N.R.A (1956), Revue d'Etude et de Critique Sociale, Dominations ,Nouveaux Enjeux, Nouveaux défis, N°12, Printemps/été , Alger , 1999 .

[2] –حيث اختارت المنظمة أماكن استراتيجية لذلك فكانت أحياء القصبة, المرادية, بلكور وساحة أول ماي من أهم الأحياء في العاصمة تجمع فيها الأسلحة, لكن الجزء الأكبر منها خزن في أماكن خارج المدن مثل منطقة أوراس النمامشة والشمال القسنطيني وكانت أول عملية لتجميع السلاح, تلك التي تم الاستيلاء عليها من طرف مجموعة من مناضلي حي بلكور أثناء نزول الحلفاء, وهي عبارة عن مجموعة من الأسلحة الإنجليزية الأمريكية. وكانت ليبيا من أهم المراكز التي يتم منها توريد السلاح, ويتم تهريبه عبر تونس إلى منطقة واد سوف محمولا على ظهور الجمال والبغال وينقل إلى بسكرة ويتجه شمالا إلى منطقة أوراس النمامشة وضمت أول شحنة حوالي 103 بندقية حربية من نوع statti وأربع صناديق من الذخيرة.

أنظر: Mohamed, Yousfi:L'Algérie en marche,T1, ENAL, Alger, 1984, P 85.

الاستراتيجية لضمان استمرارية الثورة، ومن هنا جاء الثقل على المنطقة الأولى (أوراس النمامشة) التي دخلت مبكرا في حرب مواجهة مع الاستعمار وواجهت بشدة استراتيجية الجنرال بارلانج[1]. وقد أخذ الثوار الأوائل في الحسبان مبدأ عدم الاستسلام حتى النصر، فصعد المجاهدون إلى الجبال بقوة شجاعتهم و إيمانهم باسم الإسلام والحرية[2] للتخلص من نظام استعماري دام 124سنة تسيطر فيه الأقلية الأوروبية بـ 984000 على الأغلبية الجزائرية بـ 8700000 سيطرة سياسية وثقافية وتأثير اجتماعي ينعدم فيه احترام أبسط الحقوق في العيش في حياة الحرية و الكرامة،نظام استعماري ينكر كيان دولة و حق شعب أثبتته الوضعية الدبلوماسية والعسكرية و الاقتصادية و الثقافية للجزائر قبل 1830[3]. ورغم الفقر و الحرمان إلا أن المجاهدين لم ينحرفوا عن طريق الحرية وعدالة قضيتهم ،ففي نصف شهر جانفي 1955، يروي طبيب عسكري صديق

---

(1)-يوسف مناصرية، "استراتيجية الثورة التحريرية خلال السنوات الأولى"، كتاب: الثورة الجزائرية مبادئ وأخلاق، الجزائر، 2006، ص 37-81.

(2) -Ferhat, Abbas, Autopsie d'une guerre, Editions Garnier Frères, Paris 1981, P16.

(3) –M.touili, op. cit, p16.

بأن جثثهم توحي بأنهم لم يتناولوا الطعام لمدة 40 يوما ويرتدون لباسا خفيفا مع أنهم كانوا في عز الشتاء ورغم النقص في العدد والعدة إلا أن الثورة الجزائرية عرفت الكثير من النجاحات واتساع حجم العمليات إلى الحدود المغربية[1].

في خضم تلك الأحداث الجسام والمواجهة بين الشعب والاستعمار، كانت الأحزاب الوطنية مترددة في دعم الثورة.

2-موقف الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة:

بعد اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954.وإعلان ميلاد جبهة التحرير الوطني .ممثلا شرعيا ووحيدا لكفاح الشعب الجزائري وفق ما جاء به بيان أول نوفمبر, اختلفت مواقف الأحزاب الجزائرية القائمة آنذاك بين مؤيد ومعارض ومتحفظ حول هذه الثورة والمتشكك في نجاحها.

ولعل ذلك يعود إلى وقع المفاجئة الذي أحدثته الثورة وعدم مشاركة مختلف الأحزاب في التنظيم لها , وشعور قادتها باكتساح الساحة السياسية من طرف جبهة التحرير الوطني لذلك فهي غير مستعدة لدعمها. كما انتاب أغلبية هذه الأحزاب الشعور بعدم نجاحها لأنهم عايشوا أحداث القمع وجرائم الثامن ماي

---

(1)-Jean, Gariage et autres, l'Histoire du 20 siècle: l'Afrique, Edition Sierey, Paris, 1996, p239.

سنة 1945[1]. ولمعرفة ذلك سوف نقوم بإبراز كل موقف منها على حدا.

موقف المركزيين:

لم يكن المركزيون الفاعلون الحقيقيون وراء اندلاع الثورة, لذلك اعتبروا أن ما قامت به جبهة التحرير الوطني مغامرة مجهولة النتائج جاءت في وقت غير مناسب, ولذلك اتخذوا موقف الحذر وتحفظوا من اتخاذ أي موقف في بداية الأمر خاصة بعد إقدام السلطات الفرنسية في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر على حل حركة انتصار الحريات الديموقراطية واعتقال العديد من مناضليها ثم سارع كل من حسين لحول ومحمد يزيد إلى القاهرة لمحاولة إقناع قادة الثورة في الخارج المتكون من أحمد بلة ومحمد خيضر لتأخير موعد الثورة .

وكانت حجتهم في ذلك أن الظروف الدولية غير مواتية وكانت قناعتهم بالعمل السياسي قد تغلبت على أفكارهم، ولذلك وقع الاتصال بين ابن خدة, أحمد بودة, وعبد الرحمن كيوان بعد إطلاق صراحهم في مارس 1955 بعبان رمضان الذي لعب دورا كبيرا في التحاقهم بركب الثورة التحريرية. وكان ذلك بمثابة الإعلان الرسمي عن نهاية التيار المركزي والاعتراف بجبهة التحرير الوطني والعمل الثوري[2]، على الرغم من مشاركة بعض أعضائه في لجنة سوستال الإصلاحية. وقاموا في مختلف

---

[1]-محمد حربي, الثورة الجزائرية سنوات المخاض, ت: نجيب عياد, صالح المثلولي, موفد للنشر , الجزائر , 1994 ,ص 34.

[2]- أنظر:حربي ,الثورة الجزائرية سنوات المخاض, المرجع السابق,ص ص 38.39 وكذلك: تاريخ الجزائر 1830-1962, القرص المضغوط, المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

المواقع بالمغرب وتونس والقاهرة بشرح القضـــية الجزائريـــة واشـــتغلوا بوظائف الإعلام والدعاية ومختلف الأنشطة السياسية، وكان رئيسهم بن يوسف بن خدة من ترأس الحكومة المؤقتة الثالثة سنة 1960.

موقـــف المصاليـــــين:

لقد وقف المصاليون مناهضين لجبهة التحرير الوطني بعد تأسيسهم للحركة الوطنية الجزائرية في ديسمبر 1954 كحزب أسس على أنقاض حركة انتصار الحريات الديموقراطية, وقد اختار مصالي هذه التسمية لمالها من شهرة واسعة ومكانة هامة في أوساط الجماهير, وإذا كان التنظيم في حد ذاته قد ظهر مباشرة بعد انعقاد مؤتمر أورنو ببلجيكـــا بتـــاريخ 14 جويلية 1954, كتتويج للأزمة التي عرفتها حركة انتصـــار الحريـــات الديموقراطية, فإنه لم يعرف كحركة إلا بعد ميلاد جبهة التحرير الوطني, حيث وقف مناهضا لمبادرتها المسلحة ليلة الفاتح مـــن نـــوفمبر 1954. وبالرغم من أن المنبع كان واحد إلا أن جبهة التحرير آمنت أكثـــر مـــن الحركة الوطنية بضرورة الانتقال السريع إلى العمل المسلح [1].

ولما أدركت الحركة الوطنية أنها مهددة بالزوال من طرف جبهـــة التحرير الوطني سارعت بالإعلان عن تبنيها للثورة وأن مصالي الحاج هو زعيمها وهو ما تؤكده رسالته الموجهة إلى رئيس مجلـــس وزراء ســـوريا بتاريخ 10 مارس 1957, حيث يحاول من خلالها أن يبين بأن جبهـــة التحرير الوطني ماهي إلا حركة مكونة من عناصر مطرودة من حركـــة انتصار الحريات الديموقراطية وفشلت في إشعال فتيل الثـــورة ممـــا دفـــع

---

[1]-الزبيري , الثورة الجزائرية في عامها الأول ,مرجع سابق, ص(195.196.197) .

بالحركة الوطنية الجزائرية على رفع راية الجهاد دفاعا عن شرف الشعب الجزائري وكرامته [1].

كما أشاعت الحركة في أوساط المناضلين بفرنسا أن مصالي هو قائدها والجنرال بلونيس قائد قواتها المسلحة.

إلا أن بلونيس لم يظهر بالمنطقة الثالثة إلا مع بداية سنة 1955 بجيش يقدر بـ 600 رجل اجتمعت لهم 1200 بندقية وسبعون ألف رصاصة. والذي ارتد عن انتمائه للحركة الوطنية في 3 ديسمبر 1957 في مقابلة أجرتها معه إذاعة فرنسا وصرح أن الجزائر يجب أن تبقى في جميع الأحوال مرتبطة بفرنسا. بعدها دخل الطرفان مرحلة التنافس والصراع وكان الصراع سياسيا وعسكريا, ورغم المحاولات العديدة من أجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين من أجل توحيد العمل المسلح إلا أنها باءت بالفشل بسبب المصالح الشخصية وحب الزعامة التي تميزت بها العناصر القيادية.

موقف جمعية العلماء المسلمين:

ليس من الصعب على الذي يراجع أعداد جريدة البصائر الصادرة في الشهرين الأخيرين من سنة 1954 أن يلاحظ التذبذب الذي أصاب الجمعية من جهة والتساؤل حول مصدرها من جهة ثانية.فلم يتحدد موقف الجمعية من الثورة عند اندلاعها بصفة رسمية وعلنية.رغم دفاعها المستميت عن مقومات الشخصية الجزائرية منذ تأسيسها سنة 1931,

---

[1]- المرجع نفسه، ص 203

ولعل المقال الذي أصدرته بتاريخ 1954/12/7، يدل على ذلك كذلك, إذ أوضح أن: "الحكومة الفرنسية تستطيع معالجة الوضع في البلاد بتغيير الحالة الراهنة تغييرا جوهريا أساسيا على قاعدة ديموقراطية حرة وإعلان برنامجها إعلانا صريحا, وإقدامها على تنفيذه مهما كانت معارضة رجال الرجعية الاستعمارية الذين لا يريدون إلا الرجوع إلى الوراء وسلوك سياسة الشدة والعنف"[1].

وهو دليل على أن أصحاب هذا التيار يريدون التعجيل بالإصلاحات الشاملة, التي كثيرا ما نادوا بها, والمبنية على أساس العدالة والمساواة واحترام مقومات الشعب الجزائري. وهي نفسها أهداف فرحات عباس والتي استفاد منها الوالي العام للجزائر جاك سوستال في بحثه عن إيجاد مخرج لإبقاء الجزائر فرنسية وتوقيف الكفاح المسلح فيما يسمى بالإصلاحات في الجزائر.لكن أيام التفاوض كانت كافية ليتأكد هذا الأخير أن جبهة التحرير لا تقبل بأنصاف الحلول وأن التضحيات التي أقدمت عليها ليست بديلا إلا للاستقلال الكامل.

وعن موقف الجمعية تجاه فكرة توحيد العمل الثوري في إطار جبهة موحدة, فإن مسئوليها رفضوا فكرة حل جمعيتهم لفائدة جبهة التحرير وقبلوا بالعمل المشترك مع المحافظة على استقلاليتهم[2].

لكن, وبالرغم من ذلك, كان هناك تيار ثوري ومشرف لجمعية العلماء المسلمين تمثل أساسا في موقف الشيخ العربي التبسي والشيخ حماني

---

[1]-البصائر: 1954/11/5.

[2]-حربي, الثورة الجزائرية ,مرجع سابق, ص 43.

والشهيد رضا حوحو الذين كانوا يدعون إلى الجهاد واحترام ما جاء بـــه بيان أول نوفمبر وهذا ما عبرت عنه افتتاحية البصائر الصادرة يـــوم 18 فيفري 1955 والتي كانت دعوة صريحة للجهاد ومما جاء فيها: "إنهـــم رجال تململوا وتحركوا, ودبت فيهم روح الحياة الحرة الجامحة التي تحطـــم أمامها كل معترض مهما كان قويا, وتقدموا إلى الأمام يخوضون معركة الحياة, وقد حملوا أرواحهم فوق أيـــديهم: "فيزحفـــون إلى الأمـــام ولا يتقهقرون أبدا إلى الخلف".

ورغم أنه الرئيس الرسمي للجمعية, إلا أنه كان معزولا عن كل نشـــاط بسبب معارضته لتصرفات زملائه [1], ومما ورد عنه أيضا قوله: "انقلوا عني وبلغوا كل من لقيتم ممن تعرفون أن كل هجرة مـــن الـــوطن إلى خارجه تعتبر...من الدين وخيانة للوطن. ما لم تكن في مهمة كلفت بها جبهة التحرير وكل من خالف يعتبر من مشمولات الآية الكريمة الـــتي جاء فيها: "... ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيـــزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله و مأواه جهنم و بأس المصير"[2].

لذلك نقول أن للشهيد العربي التبسي, الذي اغتيل ليلة الرابع من شهر أفريل سنة 1957م, مواقف صريحة , ثورية ومشرفة لصالح الثورة الجزائرية والعروبة والإسلام.

أما عن قيادة الجمعية في الخارج فقد تمثلت أساسا في شخصـــية البشير الإبراهيمي الذي كان له نشاطا سياسيا واجتماعيا و ثقافيـــا في

---

[1]-الزبيري, الثورة الجزائرية في عامها الأول ,مرجع سابق, ص ص 183-184.

[2]- أنظر: أحمد بن ذياب، " العربي التبسي والنهضة العلمية بالجزائر", الأصالة , العدد 8, ص 271.

المشرق العربي والعمل على فتح أبواب التعليم المختلفة في وجه الشباب الجزائري المحروم من العلم و المعرفة باللغة العربية في بلاده فقد نشر بتاريخ : 8 نوفمبر 1954م بيانا أعلن فيه تأييده للثورة[1].

الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

عند اندلاع الثورة التحريرية اعتبر زعيم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فرحات عباس أن ذلك العمل فوضويا و تصرفا يائسا غير مضمون العواقب وراهن على تحقيق طموحات حزبه من خلال تطبيق قانون الجزائر الفرنسي لعام 1947م، من طرف حكومة منديس فرانس من أجل تكوين دولة مرتبطة مع فرنسا, وكتب قائلا في 12 نوفمبر 1954م " إن موقفنا معروف ولا يقبل أي غموض ونحن ما نزال مقتنعين بأن العنف لا يساوي شيئا"[2] ، "لقد اخترنا في حزبنا بدون أي خلفية– وبكل حرية, التداخل مع فرنسا أو توقف بعضنا الآخر مع فرنسا الجمهورية – أي الإطار الاتحادي الفدرالي – كمجموعة موسعة"[3].

ومن هنا يتجلى موقف الإتحاد واضحا, فلا يتفق في شيء مع جبهة التحرير بل أنه مناهض صريح للكفاح المسلح، وذهب في عدد

---

[1]- أنظر:تركي رابح، "البشير الإبراهيمي في المشرق", الأصالة, العدد 8,ص ص263-264.

[2]-محمد الميلي ,"الحالة السياسية داخل الجزائر و خارجها من اندلاع الثورة التحريرية إلى غاية مؤتمر وادي الصومام", الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة, من 8إلى 10ماي 1984م في الجزائر, الجز ء الثاني, المجلد الثاني, ص 89 .

[3]-مولود قاسم نايت بلقاسم, ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر, منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف , الجزائر, 2002, ص 47 .

من جريدة الجمهورية الجزائرية لنشر شروط يرى أنها سهلة التطبيق إذا كانت السلطات الفرنسية مستعدة لإبعاد خطر تهديد الوجود الفرنسي في الجزائر والتي من بينها: احترام القانون والعودة إلى حرية التصويت وإيقاف حملات القمع في الأوراس و في منطقة القبائل, والمساواة في التمثيل بين الأوروبيين والمسلمين داخل المجالس البلدية – وهو بذلك يرفض بيان أول نوفمبر وينصب نفسه بديلا لجبهة التحرير الوطني[1].

غير أن لجوء السلطات الفرنسية إلى تزوير الانتخابات في المقاطعات في 5 أفريل 1955, إضافة إلى ما حققته الثورة من نجاح وشمولية بعد هجومات 20 أوت 1955, دفعت فرحات عباس إلى إصدار بيان إلى المنتخبين التابعين لحزبه يدعوهم فيه إلى الانسحاب من المجالس الفرنسية ثم تبعه إعلان رسمي عن الالتحاق الجماعي لقادة ومناضلي الحزب بالثورة في سويسرا في 30 جانفي 1956م, وفي 25 أفريل 1956م عقد فرحات عباس ندوة صحفية أعلن فيها عن الحل الرسمي للإتحاد الديمقراطي وانضمامه إلى الجبهة ليصبح أول رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية[2].

الحزب الشيوعي الجزائري:

---

[1]– أنظر: الزبيري, الثورة الجزائرية, مرجع سابق, ص ص 155,156

[2] – تاريخ الجزائر, 1830- 1962, القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نزفمبر.

لقد كان الحزب الشيوعي الجزائري يعرف منذ الوهلة الأولى انطلاقة الفاتح نوفمبر بداية للثورة الجزائرية, ولكن كان من الصعب عليه الاعتراف بها والانضمام لها وذلك لعدة أسباب أهمها: أنه من أغلبية أوروبية ترفض الاتجاه الوطني من أجل الاستقلال الكامل والانفصال عن فرنسا, ثم أن الشيوعيين كانت لهم قناعة بأن الثورة لا تأتي إلا كنتيجة للصراع الطبقي, ولكن ثورة الفاتح نوفمبر لم تكن كذلك, إضافة إلى أن قادة هذا الحزب كانوا يظنون أنهم يمثلون شريحة واسعة من المجتمع الجزائري وانضمامه إلى الثورة يعني التخلي عن التنظيم السياسي للحزب واضمحلاله[1].

وواجهت الثورة صعابا كثيرة أهمها التردد الذي كانت عليه الأحزاب الوطنية (جمعية العلماء في جزء كبير منها، والمركزيون، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)، والتي دخلت في لجنة سوستال الاصطلاحية، فكان على الثورة مواجهة تلك الاستراتيجية العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي اعتمدها الحاكم العام سوستال في خضم المصاعب الكثيرة والتي كان أهمها تركيز القوات الاستعمارية على المنطقة الأولى، وإلقاء القبض على ابن بولعيد قائد المنطقة الأولى، واستشهاد ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية، وإلقاء القبض على رابح بيطاط، قائد المنطقة الرابعة، فكان التحدي كبيرا والجهد متواصل،

---

[1]-الزبيري, الثورة الجزائرية، مرجع سابق, ص ص 166,167.

وتدعمت المنطقة الثانية بالتحاق عبان رمضان الـــذي كشـــف نشـــاطه السياسي والدعائي[1].

وهكذا عرفت الثورة استجابة شعبية بين الفاتح مـــن نـــوفمبر 1954 وصيف 1955[2]، فتوسع العمل الثوري بعـــد هجومـــات أكتـــوبر 1955 في الغرب الجزائري بعد توفر الأسلحة التي وصلت عن طريـــق باخرة دينا. وتحملت منطقة الأوراس أعباء الثورة مدة عشـــرة أشـــهر, وهي الوضعية التي كانت توحي بالقلق لدى القوات الاستعمارية، و التي تكهن بها العديد من الجنرالات منهم الجنـــرال ديفـــال (DUVAL) الذي أنذر بأن سنة 1955ستكون سنة تصعيد الخطر[3] وأكد الجنرال شيريار (CHERRIERE) بأن الوضعية في الجـــزائر جد مزريـــة[4]. وانتشرت الثورة بصفة متواصلة وجاءت هـــجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني، فبرهنت للعالم أن انتفاضة الشـــعب الجزائـــري ليست بالعمل التلقائي ، و إنما هي ثورة لقضية عادلة, حطمت بـــذلك الصمت المفروض على القضية الجزائرية على المستوى الدولي ، حيـــث جمع زيغود يوسف[3] كل رجاله للهجوم على خمسة وأربعـــون هـــدفا

---

[1]–العربي الزبيري،" الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر، العدد الثاني، 1999، ص47.

[2] - Mohamed Harbi, le FLN mirage et réalité, Naqd/Enal, Alger, 1993, P.127.

[1]-Patrick , Facon ," l'Algérie et la politique générale de l'armée de l'aire (1954-1958)", Revue Historique des Armées, N°187, , 1992 ,p 79.

[2]–IBID.

[3]–زيغود يوسف من قدماء المنظمة الخاصة، تعرض للمتابعة سنة 1950 ولجـــأ إلى الأوراس، ثم شـــارك في مجموعة الاثنان والعشرين، وصار نائبا لقائد المنطقة الثانية، الشهيد ديدوش مراد، وخلفه ســـنة 1955 حـــين

مدنيا وعسكريا, تبعا لقرار اتخذ وفق أبعاد خطة مدروسة و محكمة التصميم أين قضي على واحد وسبعون أوروبيا[1]، و كانت الأهداف الأساسية تتمثل في مواجهة استراتيجية سوستال، وكسب الشعب إلى جانب الثورة وإنهاء الشعور بالتردد لدى الأحزاب الوطنية، ثم الحصول على الأسلحة من خلال الهجوم على المراكز العسكرية ، وإحراج العدو لإظهار أن الثورة قادرة على ضربه في أي مكان و زمان حيث تم الهجوم على الساعة منتصف النهار وإظهار التضامن، تضامنا مع المغرب في ذكرى نفي ملكه محمد الخامس، و تأكيدا لحقيقة الوحدة و المصير بين الشعبين. أما عن ضحايا هذه الهجومات في الطرف الفرنسي فقد قدر وحسب جريدة صدى الأخبار في عددها الصادر يوم 27جوان 1955بـ 79عسكريا و جرح 49منهم أما المدنيين الفرنسيين فقد قدر بـ 129شخصا و جرح 149[2]، هذا ما جعل الكثير من الفرنسيين يعتبر أن ثورة الجزائر قد بدأت في هذا التاريخ[3] كما بلغت الخسائر الفرنسية وإلى غاية تاريخ 27 جوان ثلثي الخسائر الجزائرية وهو الشيء المشجع بالنسبة للثورة الجزائرية في عامها الأول[4]. و إلى غاية نهاية سنة 1955 عرف جيش التحرير الوطني انتشارا واسعا في

استشهاده، وقاد الثورة في المنطقة الأولى إلى الانتصار. شارك في مؤتمر الصومام 1956، وصار قائدا للولاية الثانية، واستشهد سنة 1956.

[4]- Hervé, Hanom et Patrick, Rotman, Les Porteurs De Valises, Edition Augmentée, Paris, 1979, p37.

[2]-الزبيري، الثورة، مرجع سابق، ص41.

[3] -H.Hanom, P.Rotman, Op.cit, P37.

[4]-الزبيري،الثورة, مرجع سابق، ص41-42.

مناطق عديدة من الوطن،أين اختفت الإدارة الفرنسية[1]، كما عرفت الثورة انتصارات عسكرية هامة من أهمها معركة الجرف بين 15و1955/09/22. واكتمل شمول الثورة في أكتوبر في نفس السنة عندما فتحت جبهة وهران الغربية واندلعت فيها حوادث الثورة بصورة مكثفة و منتظمة[2].

وتذكر بعض المصادر أن هذه الأحداث من اندلاع الثورة، كانت فيها خسائر الجانب الفرنسي كالتالي: قتل حوالي 1035 أوروبي و تخريب 34-38 عتاد فلاحي واقتلاع 4 432 000 شجرة عنب ، حرق 4 583 هكتار من المحاصيل الزراعية، وتخريب حوالي 283 مدرسة فرنسية. كلها أدت إلى حل المجلس الوطني في الجزائري وإعادة الانتخابات، لكن الوضعية كانت تتأزم أكثر فأكثر إلى درجة أن الحاكم العام (سوستال) أعلن عن صعوبة إعادة تنظيمها في الجزائر. وقد ظهر هذا القرار بعد تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، الشيء الذي يعتبر نجاحا للثورة الجزائرية[1].

إذن، و بدون جدال، نستطيع أن نقول أن نهاية 1955 و بداية 1956 تمثل نقطة تحول كبيرة بالنسبة للثورة الجزائرية، و بصفة عامة فإنها الفترة التي تتميز بعدم استطاعة الجيش الفرنسي السيطرة على الثورة

---

[1]- Henri, Alleg et d' autres, la guerre d'Algérie, Des promesses de Paix à la guerre, T2, Temps Actuels, Paris, France, 1981, p93.

[2]-يحي بوعزيز،"مكانة ثورة أول نوفمبر 1954"، مجلة المصادر، عدد 4، 2001، ص44.

[1]-J.ganiage et d'autres , op.cit, p236.

خاصة في مناطق الأوراس، القبائل، الشمـــال القسنطيـــني، المنطقـــــة الممتدة بين الأطلس التلي والصحراوي، مناطق آفلو، مستغانم، معسكر، وبشكل عام على كامل التراب الجزائري[2]. وكان عدد المجاهدين الذي لم يكن يتجاوز أربع مئة ليلة الـــفاتح نوفمبر قد ارتفع إلى ســـتة آلاف وأكثر[1]، والغريب أن كل منطقة تتعرض إلى الهجوم الفرنسي تعـــرف تطورا أكثر في المواجهة والدفاع من مناطق غيرها[2] .

وعرف جيش التحرير تطورا من حيث التنظيم والهيكلة ابتداء من مؤتمر 20 أوت 1956 في آقبو بوادي الصومال الذي انعقد في خضم الأحداث الداخلية الصعبة و الدولية المحتدمة لمناقشة مستقبل الثـــورة [3] فأعد هيكلة التراب الوطني فقسمه إلى ستة ولايـــات بعـــدما كـــــان مقسما إلى مناطق، وكل ولاية قسمت إلى منطقة، و كـــل منطقـــة إلى ناحية وكل ناحية إلى قسمة، وعلى رأس كل مجلس ولاية عقيد و هـــي أعلى رتبة في جيش التحرير – و ثلاث رواد – أما بالنســـبة للمنطقـــة فيرأسها نقيب و ثلاث ملازمين، و كان يرأس الناحية ملازم و ينوبـــه ثلاث ملازمين أولين و ثلاث رقباء أولين و كان التنظـــيم العســـكري

---

[2]-Archives de Vincennes, service historique de l'armée de terre , 1H1751(Evolution de la situation militaire en Algérie entre les sessions 1958 - 1959 de l'assemblée générale à l'ONU), p3

[1] –يوسف مناصرية (واقع الثورة في المنطقة الأولى 54-56)، كتاب مصطفى بن بولعيد، جمعية 1 نوفمبر، باتنة، 1999، ص ص

[2] –الزبيري،الثورة, مرجع سابق، ص 123.

[3] حسب " إيف كوريار " حضره 16 ممثل، 6 من المنطقة الثانية (زيغود ، بن طوبال، بن عودة، إبراهيم مزهودي، علي كافي، روبيح) و4 من المنطقة الثالثة (كريم، محمدي، عمروش، قاسي، و3 من العاصمة : أو عمران ، دهليس"صادق"، بوقرة "سي محمد"وممثل من المنطقة الرابعة علي ملاح ، كذلك عبان وبن مهيدي .

لجيش التحرير الوطني في تطور مستمر حتى سنة 1959 تقريبا، فكانت الكتيبة هي أعلى وحـــدة للقتـــال بـــ 110رجلا بعدها تأتي الفرقـــة تضـــم 35 رجلا، ثم الفـــوج بـــ11 رجلا و أخيرا نصـــف فـــوج بـــ 5 رجال. وأصبح جيش التحرير جيشا نظاميا في مســـتوى العـــدو وأقوى منه في العزيمة و الأساليب و الخطط العســـكرية للمواجهـــة في الميدان، وتم إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) يضـــم 34عضوا، 17 دائمون و 17مؤقتون ، إضـــافة إلى لجنـــة التنســـيق والتنفيذ (C.C.E) المكونة من 5أعضاء [1]، و أوكلت قيادة الجيش إلى كريم بلقاسم (قائد القوات المسلحة أما الإدارة السياســـية لجبهـــة التحرير فقد تولاها المجلس الوطني للثورة الجزائرية [2] كما خرج المؤتمر بوثيقة تؤكد على وجوب القيام في الشمال الإفريقي بما يلي [3]:

1– تنسيق السعي الحكومي في البلدين الشقيقين للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي.

2–توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنيـــة الشقيقة ، حيث صار لجبهة التحرير الوطني سنة 1956 نفوذها الخاص في كل من تونس والمغرب، وأعلنت عقب عقدها لمؤتمر الصومام (الواقع أنه بدون استقلال الجزائر، يكون استقلال تونس ومراكش وهما).

---

[1] أنظر: M . Hardi, op,cit ., PP , 174 – 175 .

قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بدور بارز في مقاومة مراوغات الدبلوماسية الفرنسية في الخارج.

[2] – أنظر: J . Ganiage et d'autres, op.cit , p.236

[3] –عامر رخيلة،"الثورة الجزائرية والمغرب العربي"،مجلة المصادر،ع1، صيف 1999، ص ص151 – 152

ورغم النجاحات التي حققتها الثورة في الفترة الممتدة مـــن 1954إلى نهاية سنة 1956 إلا أنها لم تسلم من مشاكل عديدة من أهمها: نقـــص الرجال و نقص السلاح والذخيرة و سائر معدات الحرب، فلـــم يكـــن تزايد عدد المقاتلين – على الرغم من أهميته – كافيا وحـــتى بالنســـبة للسلاح فلم يكن متوفرا كما و نوعا، فطاقة جيش التحرير الـــوطني لم تتعدى 50 000 رجل من مجاهدين و فـــدائيين مـــوزعين كالتـــالي 4000 مجاهد في قاعدة ســـوق أهـــراس، 10 000 في الولايـــة الأولى، 6000 في الولاية الثانيـــة و 12000 في الولايـــة الثالثـــة، و 4000 في الولاية الرابعة ، و6000 في الولاية الخامسة، و 2000 في الولاية السادسة، أما بالنسبة للمسبلين فهم في حـــدود 40 إلى50 ألف مسبلا، وبصفة عامة فجيش التحرير الوطني كان يملك 100 ألف رجل لكن ليسوا كلهم مسلحين فـــ 35 إلى 40 ألف مزودين بسلاح حرب أما الباقي فيحاربون ببنادق صيد وRevolver أو حتى بـــدون سلاح[1]، و لعل هدا النقص في التسليح هو الـــذي سمـــح للقـــوات الاستعمارية الفرنسية بجمع قواها وتوظيف كل إمكانياتها الحربية لقمـــع الثورة في مناطق مختلفة [2]، لكن رغم ذلك تلقت الثورة مساعدات من

---

[1]– أنظر: Rapport de Abban au (C.N.R.A) 1956, Op, cit

وقد أشارت الوثائق الفرنسية إلى الإحصاء التالي: في جوان 1956، 6500 في المنطقة 1و3500 في المنطقة 2، المنطقة 3 2500 متساوية مع الرابعة والمنطقة الخامسة 3000.

أنظر:

- A.V. 1H1 678 (Etude des possibilités de la Rébellion Algérienne dans le cadre d'un conflit dans le Maroc, la Tunisie, et en pays arabes au moyen Orient, le 15/06/1956).

[2] –الزبيري ، (الخطوات الأولى ...) ، مرجع سابق ، ص 28.

جيرانها لتستمر في عملها ، فكل من تونس والمغرب ومصر وليبيا والـــتي كانت بمثابة قواعد خلفية للثورة الجزائرية، فقوافل من الأسلحة كانـــت تشحن لتموين كتائب جيش التحرير الوطني[3]. إضافة إلى ذلك راحت قيادات المناطق تأمر بمضاعفة مجهوداها في مجال صنع المتفجرات اليدوية، كمـــا رفعت شعار (سلاحنا نفتكه من عدونا [4]) الشعار الذي أتـــى بنتائج إيجابية مشجعة.

و لم يكن نقص السلاح و الرجال العقبة الوحيدة بالنسبة لنجاح الثورة التحريرية الكبرى، و إنما كان على جيش التحرير الوطني أن يجابه المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية المصالية المنتشرة خاصـــة في المنطقة الثالثة[1].

فصحيح أن كل من الحركة الوطنية الجزائرية و جبهـــة التحريـــر الوطني من منبع واحد هو حركة انتصار الحريات الديمقراطيـــة[2] إلا أن مسؤولي جبهة التحرير الوطني آمنوا أكثر بضرورة الانتقال الســـريع إلى مرحلة الكفاح المسلح إضافة إلى أن أعضاء الحركة الوطنيـــة الجزائريـــة ظلوا يعتقدون أن مصالي الحاج وحده القـــادر علـــى إعـــلان الثـــورة والتخطيط لها[3].

---

[3] -كما كانت البلدان العربية مراكز إستراتيجية للتدريب والعلاج والقيادة.

[4]-اشتهر على الشهيد شيهاني بشير أنه كان يردد، (سلاحنا في مراكز العدو، وغذاؤنا في بيوت الشعب).

[1]-الزبيري، (الخطوات الأولى...)، مرجع سابق، ص46.

[2]-حلت من طرف حكومة موندیس فرانس في 5 نوفمبر 1954.

[3]-طيلة الفترة الممتدة إلى نهاية 1956، عملت MNA على إدماج FLN تحت قيادة مصالي، لكن قادة FLN كانوا واضحين في رفضهم العمل تحت قيادة مصالي. أنظر: M.Harbi, op.cit, P146 -

ولما اندلعت الثورة أشاعت قيادة الحركة الوطنيـــة الجزائريـــة في أوساط المناضلين بفرنسا أن مصالي الحاج هو قائدها و الجنرال بلونيس قائد قواتها المسلحة[1]، و لم يكن هذا بالصحيح طبعا، إذ أن قيادة الحركة الوطنية الجزائرية فوجئت باندلاع الثورة الجزائرية[2].ومهما يكن فـــإن الثورة عانت من هذه الحركـــة خاصـــة في عامهـــا الأول و القـــادة المصاليـــــين كان لهم جزء كبيرا من المسؤولية في إلحاق الضرر بالثورة الجزائرية[3] خاصة من طرف الجنرال بن لونيس و قواتـــه المســـلحة[4]. وحتى بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري الذي لم يكشف بعـــد عـــن موقفه من نداء الفاتح نوفمبر، بل وقف منافسا و مناهضا ومدينا لجبهة التحرير الوطني[5] ومواقفه لا تعرف اختلافا كبيرا عن الحزب الشيوعي الفرنسي خاصة بين سنتي 1954-1955[6].

وبالنسبة للثورة الجزائرية،فالمعركة لم تكن عسكرية فقـــط، و لم تكـــن المعارك القتالية في الجبال و في الأريـــاف و المدن العامل الوحيد لإيصال صدى الثورة الجزائرية إلى العالم، بل كان لا بد من المجابهة على مستوى

---

(1)-الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص198.

(2)-نفس المرجع السابق، ص. وكذلك M.Harbi, Op.cit, P145

(3)-أنظر: M.Harbi, Op.cit, P126

(4)-ظهر محمد بن لونيس بالمنطقة 3 سنة 1955، كون جيشا، سمي بالجيش الوطني للشعب الجزائري عـــدد جنوده –حسب وثيقة أوردها محمد حربي ضمن ما نشره من محفوظات الثورة حوالي 600 جندي يملكـــون 1900 بندقية، وسبعون ألف رصاصة.

أنظر: M.Yousfi, op.cit, P42

(5)-في 2 نوفمبر 1954 أصدر مكتبه السياسي بيانا ورد فيه: "إن الشيوعيين يفضلون الحل الديموقراطي الذي يحترم مصالح كل السكان الجزائريين بدون تمييز في الجنس والذي يأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا".

الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص164.

(6) -M.Harbi, Op.cit, P.138.

الإعلام و كذلك على مستوى الحقوق في وقت كانت دبلوماسية العدو تفرض عدم شرعية المطالب الجزائرية بإعلان أسطورة (الجزائر فرنسية)، وليس أنه إذا قلنا أن هناك حرب، فهناك بالضرورة تـــاريخ عســـكري وفقط، فكثير من المؤرخين يؤكدون بأن النصر العسكري في الميدان إبان الثورة الجزائرية لم يكن كافيا—و طبعا لن ينقص هذا أبدا من البطولات التي جعلت النصر السياسي حقيقة تجسد على أرض الواقع— فبـــالموازاة مع حرب العصابات، وتعبئة الجماهير بمختلف الأساليب استلزم علـــى جبهة التحرير الوطني أن تخوض معركة أخرى على المستوى الخـــارجي وبهذا ظهرت الجزائر على الساحة الدولية و وضعت قواعـــد سياســـتها الخارجية، السياسة التي عرفت تأييدا لها من طرف المعركة الـــتي تـــدور رحاها في داخل البلاد.

لقد كان أول ظهور لجبهة التحرير الوطني على الساحة الدولية في مؤتمر باندونغ في أفريل سنة 1955، بعد مرور ستة أشهر من اندلاع الثورة الجزائرية هذا المؤتمر الذي يعتبر بمثابة شهادة ميلاد لدبلوماســـية جبهـــة التحرير الوطني[1] حيث ظهرت هذه الأخيرة كملاحظ ضـــمن وفـــد مشترك يضم البلدان المغاربية الثلاث (تونس، المغرب، الجزائر) والـــذي أقر مساندتها في إدارة شؤونها و نيل استقلالها، وكذلك (دعـــم كـــل الشعوب التي تناضل لأجل استقلالها) كما أشارت لائحة المؤتمر الآفرو آسياوي إلى أن الدول المشاركة في هذا المؤتمر (تلتزم بتقديم مساعداتها

---

[1]-(.....)،تطور الديبلوماسية الجزائرية، 1830-1962، سلسلة الندوات، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص88.

المحسوسة إلى الشعوب المكافحة من أجل استقلالها[1]، وكان لهذا الدعم الفضل في فتح الطريق نحو الأمم المتحدة بإشعار هذه الأخيرة رسميا برسالة مؤرخة في 26 جويلية 1955 موجهة إلى أمينها العام و الموقعة من طرف 14 بلدا مشاركا في المؤتمر لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة[2].كما أكدت جبهة التحرير الوطني أنها الممثل الوحيد للشعب الجزائري .هذا ناهيك عن حضور جبهة التحرير الوطني إلى مؤتمرات دولية أخرى وإنشاء مكاتب تمثيلية في العواصم الكبرى[3]، وبعث وفود عبر العالم لإيصال صوت الجزائر المحاربة. في إطار ذلك، تدخل جهود ما قام به ممثلي جبهة التحرير الوطني إلى نيويورك كل من آيت أحمد حسين، ومحمد يزيد، وعبد القادر شندرلي، حيث جاء النصر على أيدي هؤلاء و سجلت القضية الجزائرية في سبتمبر 1956 في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة[4]، أين غادر وزير الخارجية الفرنسي أنطوان

---

[1]-جريدة المجاهد، ع،1جانفي 1958، ص6.

[2]-(...)، تطور الديبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص89.

[3]-أنظر: F.Abbas,Autopsie, op.cit, P177

نشير إلى أنه قبل الثورة كان للجزائريين تمثيل في الخارج يتمثل في وفود وبعثات الحركة الوطنية قبل الثورة.وقد بلورت هذه الحركة مبادئ الاستقلال منذ العشرينات في إطار نجم شمال إفريقيا وأعطته بعدا مغاربيا، وكان تمثيل الجزائر في الخارج متمركز أساسا في القاهرة قبل الثورة في مكتب المغرب العربي، كما كان لجمعية العلماء المسلمين نشاطا آخر عبر ممثلها الفضيل الورتلاني الذي كان له رحلات عديدة إلى المشرق.

[4]-بعد أ سجلتها (بـ28 صوت، ضد 27) في الدورة الماضية (جانفي 1955)، والذي اعتبر بالحدث العاصفة الذي هب على الموقف الفرنسي فزحزحه، ولكن في 25 نوفمبر 1955 قد ممثل الهند كريشنا مينون عريضة للجمعية العامة يطلب من خلالها إلغاء القضية الجزائرية من جدول أعمالها، فوافقت الجمعية على ذلك لأن فرنسا كانت قد وعدت بحل المشكل الجزائري بصفة ترضي كل الطرفين.

بيناي بدون أن يشارك في أعمال الدورة، معتبرا أن مشاكل المستعمرات من المشاكل الداخلية للدولة الفرنسية، معتمدا في ذلك على الفقـــرة 7 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحـــدة، لمنـــع الحكومـــات الأجنبيـــة والمنظمات الدولية من التـــــدخل في مستعمراتها، وكـــذلك حســـب القانون الدولي القديم الموروث عن القرن 19 والمقرر في مؤتمر بـــرلين 1885 الذي نص على أن (الأقاليم المستعمرة توضع تحـــت ســـــيادة الدول التي تديرها)[1]، لكن دبلوماسية جبهة التحرير الوطني لم تقهـــر ذلك أن إضراب 8 أيام في جويلية 1956 الذي دعت إليـــه الجبهـــة والذي لقي نجاحا كبيرا و تضامنا تاما من طرف الشعب الجزائـــري – بالرغم من وحشية وقساوة الجيش الفرنسي–كان دعما إيجابيا في أيدي ممثلينا في الأمم المتحدة[2].

كما تعتبر مشاركة الجزائر في 26 ديسمبر 1957 في مؤتمر القاهرة، الذي ضم 44 دولة إفريقيـــــــة وآسيوية خطـــوة هامـــة بالنســـبة لدبلوماسية الثورة، حيث خلص هذا المـــؤتمر بالتأكيـــد علـــى (الحـــق

أنظر: جريدة المجاهد، ع10، 5 ديسمبر 1957.ورغم ذلك فإن وصول القضية الجزائريـــة لأروقـــة الأمـــم المتحدة خطوة هامة و كبيرة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني وخروج إفريقيا كلها من الإطار الفرنسي.

[1]-Abdelmajid, Belkherroubi, "les aspects internationaux de la révolution Algérienne", Colloque international d'Alger, 1984, P 43.

[2] –أنظر : -F, Abbas , Op.cit ., P 101

وفي جانفي 1957 ، ولتأييد مناقشة الضية الجزائرية في الأمم المتحدة ، ثم رفع العلم الجزائري في قلب باريس من طرف متظاهرين جزائريين أنظر : -M. Touili , Op.cit ., P 21 .

الشرعي) للشعب الجزائري في الاستقلال و السيادة الوطنية ونداء لكل شعوب العالم (بإدانة الحرب الاستعمارية) [3] .

ثم جاء يوم 15 فيفري 1957، أين صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجماع 77 صوتا ضد لا شيء (مع غياب كل من فرنسا والمجر وإفريقيا الجنوبية) على مشروع قرار خاص بالجزائر[4]، نص على ما يلي: "بعد أن استمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصريحات التي أفضى بها مختلف الوفود خلال مناقشة القضية الجزائرية و نظرا لكون الوضعية الراهنة بالجزائر سببت الكثير من الآلام والخسائر في الأرواح البشرية، فإن الجمعية تعرب عن أملها تماشيا مع روح التعاون في إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل للمشكلة الجزائرية بوسائل ملائمة و طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة" [1].

وهذا ما كان يعتبر خطوة عملاقة و انتصارا أساسيا مهما لدبلوماسية الثورة الجزائرية. كما كان للدور الذي لعبه الإعلام –وقتئذ– وقعا فعالا في تغطية الأحداث و إسماع صوت

---

[3]-IBID , P 23 .

[4]– قدمته ثلاث دول {آسيوية وهي اليابان والفلبين بالإشتراك مع الأرجنتين والبرازيل، كوبا، إيطاليا والبيرو وجمهورية الدومينيكان، هذا ودون أن ننسى مساعي كل من تونس والمغرب وخاصة بعد إستقلالهما في دعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة وجهود الدول 15 الممثلون القارون ل15 دولة إفريقية آسيوية. للتوسع أنظر: المقاومة ، ع 3 ، 3 ديسمبر 1956 ص ص 6 – 7.

[1]– أنظر : ABBAS, autopsie Op.cit., p 102. et M.Touili , Op.cit . ; p24.– وكذلك المقاومة، ع 8، فيفري 1957، ص 12 والمجاهد ، ع 14، 10 / 12 / 1957، ص8.

الـــثورة في الخارج و توسيـــع سمعتها وإحبـــاط المناورات الإعلاميـــة الاستعماريـــة وردعـــا مضادا لحربها النفسيـــــة التي كانت تشـــنها ضد الثورة التحريرية، وذلك مـــن خـــلال صحافة الحركة التحريريـــة الوطنية المكتوبة و المسموعة (المجاهد، المقاومة، إذاعة صوت الجزائر من تونس، إذاعة صوت الـــجزائر من ليبيـــا،إضـــافة إلى إذاعـــة ســـرية بمنطقة الـــريف المغربية ، وكذلك عـــن طريـــق وسائـــــل البلـــدان الشقـــيقة و الصديقة المتضامنة مع الثورة مثل (صوت العرب ، إذاعات وصحف البلدان الصديقة...[2].

وبهذا دخلت القضية الجزائرية مرحلة حاسمة في الميدان الدولي ، وعرفت انتشارا واسعا على المستوى الداخلي، في مواجهة جـــيش اســـتعماري يفوق 600 ألف جندي[2] مجهزا بأحدث العتاد الحربي ، و مدعما من طرف الحلف الأطلسي. وقد واجه الشعب القوات الاستعمارية بجميـــع فئاتها وأنواعها بصبر وثبات شهد ببطولاته العدو قبل الصديق، مثلمـــا أشارت إليه الكاتبة الإنجليزية هان (Hahn) بقولها "ليس الفضـــل في نجاح الثورة الجزائرية إلى قادة الثورة فحسب وإنما إلى الاحتضان الواسع للشعب لها، و التي أعطته إحساسا جديدا بالكرامة والمشاركة"[3].

---

[2] -يوسف مناصرية، "نشرية الوطني"، مجلة الصادر، صيف 1999، ص35.

[2]-المجاهد، ع24، 29 ماي 1958، ص3.

[3]-أنظر:

- Michael, Brett, "les écrits anglais sur la guerre de libération Algérienne", Colloque international d'Alger, 1984, P237.

المبحث الثاني:

الكفـــــاح المسلـــــح فـــي تونـــــس:

كانت تونس غارقة في أزمة سياسية عميقة تلتها أزمة اقتصـــادية واجتماعية, في ما يتعلق بالجانب السياسي تجلت في النظام الاســـتعماري في عنجيته، وقد تزامن ذلك مع بروز حركة تحرريـــة ينقصـــها التـــأطير والتوجيه[1].

ولعل ظهور بوادر الكفاح المسلح في تونس بدأت ملامحه تتضـــح عقب فشل المفاوضات التي تمت في شهر ديسمبر 1951م بـــين الوفـــد التونسي والذي كان صالح بن يوسف عضوا فيه والوفد الفرنسي برئاسة وزير خارجية فرنسا, وقد تعمدت فرنسا إلى عدم إعترافها بمبدأ لســـيادة لتونس, مما أدى إلى حدوث مظاهرات قامت علـــى إثرهـــا الســـلطات الفرنسية بحملة إعتقالات واسعة مست أعضاء في الحـــزب الدســـتوري الجديد بما فيهم الحبيب بورقيبة, الأمر الذي زاد في حدة المظاهرات الـــتي ستؤدي إلى تبلور الكفاح المسلح الذي سيكتسي طابعا شـــعبيا تعرفـــه العديد من المدن التونسية وفي المناطق النائية والمعزولة [2].

كما كانت تونس إلى جانب الوضع السياسي المتأزم تعيش وضعا اقتصاديا متدهورا أثر بصفة مباشرة على القطاع الحضـــري بالمـــدن , والمناطق التي تفطنها أكثرية أوروبية, وكان المتضرر الأكبر مـــن هـــذا التردي في الأوضاع الاقتصادية هـــم المصـــدرين في المجـــال الزراعـــي والمنجمي (الفوسفات), فقد حدث لهؤلاء ركود بســـبب عـــدم رواج

سلعهم في الخارج لسيما وأن الإنتاج كان من النوعية المتوسطة, كما أن الأزمة الاقتصادية مست الصناعات التقليدية التي تعد مصـــدر العـــيش بالنسبة للتونسيين, والأزمة الاقتصادية التي عرفتها تونس أثـــرت أيضـــا على الإنتاج الفلاحي التقليدي وقد زاد من حدتها الظروف الطبيعيـــة كالجفاف لاسيما بالمناطق الوسطى والجنوبية , والتي عرفت تراجعـــا في منتوجين فلاحيين هامين, أولهما إنتاج الشعير حيث انخفض الإنتاج من 1,021 مليون طن بين 1945 إلى 1949 إلى 440 ألـــف طـــن , وثانيهما قطيع الأغنام والماعز .

في قفصة من 250 ألف رأس سنة 1936 م إلى 117 ألـــف رأس سنة 1951 م[1], وهذه الأزمة الاقتصادية تلتها أزمة اجتماعيـــة, حيث احتكر العنصر الأوروبي كل شيء مما أثر على السكان الأصـــليين (الجانب العنصري)[2].

وقد نجد هناك توسع في المدن دون ظهور مراكز صناعية مما أدى إلى حدوث أزمة بطالة , هذا بالإضـــافة إلى تـــدني الأجـــور للعمـــال التونسيين , وقد رافقه ذلك غلاء في الأسعار , وهذه الأزمات تجلـــت بصورة واضحة في المدن , وقد كان الدخل القومي 100 ألف فرنـــك في السنوات الأولى للاستعمار وتراجع دخل البلاد الاقتصـــادي عـــام

---

(1) -Gadhoumi Salim, "Introduction à l'étude de la résistance nationaliste armée en Tunisie 1952-1954, R.I.S.I.M.N, N° 2, 1996, Tunis, p 63.

(2) -IBID

1948 م إلى 30 ألف فرنك , وفي مطلع الخمسينات كان 20 ألف فرنك في الناحية الشمالية , و6 آلاف فرنك في الجهة الجنوبية للبلاد .

كما انتشرت ظاهرة الأكواخ والبيوت القصديرية, وكانت هناك ظاهرة الترحال وعدم استقرار العديد من السكان بالإضافة إلى ظاهرة النزوح من الوسط والجنوب نحو الشمال, وقد اضطر العديد من السكان إلى بيع ممتلكاتهم ومجوهراتهم, ومواشيهم قبل الانتقال إلى الشمال, وفي هذه الظروف المتدهورة تبلورت فكرة التحرر والاستقلال لدى التونسيين فالخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يأت إلا بالثورة, ولعل هذا ما جعل العديد من السكان ينخرطون في الحزب الدستوري الجديد[1].

وبذلك نجد أن الاستعمار الفرنسي الذي كان قد أخضع أقطار المغرب العربي لسيطرته ساهم بطريقة أو بأخرى في تحفيز العمل الوطني, سواء من خلال النشاط السياسي, والطلابي والنقابي أو من خلال محاولات توحيد النضال من أجل القيام بعمل تحرري مشترك مثلما ذكرنا سابقا[2].

وفي ظل هذه الأوضاع المتدهورة كان الحزب الدستوري الجديد يشكل قطبا بارزا في الوزارة التي تم تشكيلها مثلما ذكرنا سابقا, ولعل هذا ما أدى إلى ظهور استياء في كافة الأقطار المغربية لأن ذلك لا يتماشى والمواثيق التي أمضتها الأحزاب التونسية عام 1946 , ولا مع

---

(1)-PI,BID65

(2)- سليمان الشيخ :الجزائر تحمل السلاح ص. ص497.498

ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي , ولا مع الوعي الوطني العام , ولعل هذه الوزارة التي تم تشكيلها واشترك فيها الحزب الدستوري الجديد كانت تخدم المصالح الفرنسية أكثر من المصلحة الوطنية , و لم يقم الحزب وزنا للأخطار التي كانت تهدد البلاد وظل متمسكا بفكرة التجربة مما أدى إلى حدوث تصدع وتشتيت للجهود الوطنية[1].

لقد فشلت تجربة الحزب الدستوري الجديد مع السلطات الاستعمارية التي لم تقم بتغيير سياستها تجاه تونس بل تجاه أقطار المغرب العربي حيث أعلنت فرنسا عن رفضها بمحاصرة سلطات المغرب العربي.

في قصره بالدبابات وهددته بالخلع , وقد احتجت الحركة الوطنية التونسية إلى استنكار هذه السياسة , وتنكر الاستعمار لحكومة شنيق وأرادوا اعتقال صالح بن يوسف وزير العدل والأمين العام للحزب الجديد, ومحمد بدره وزير الشؤون الاجتماعية مما اضطرهم للفرار إلى القاهرة[2].

وفي شهر جانفي 1952م، أذاعت السلطات الفرنسية بيانا جاء فيه " إن وزارة الحربية تعلن أن إرسال الجنود إلى القطر التونسي لم ينقطع كما يتبادر إلى الذهن من نبأ نشرته بعض الصحف وقد أجرت جميع النجدات المقررة وأعدت أخرى لكي تلحق بها إذا مست الحاجة إليها ".

---

(1) – عبد الله، مرجع سابق ص. ص 94.92.

(2) –المرجع نفسه، ص 100.

وكانت فرنسا من عملها هذا تريد سحق الحركة الوطنيـــة وإخضـــاع الشعب التونسي إخضاعا تاما, وبذلك فات علـــى هـــؤلاء أن بهـــذه الإجراءات هيئوا الشعب التونسي للدخول في معركة حاسمة مع قـــوات الاحتلال من أجل الحصول على الحرية والاستقلال بأي ثمن, وقد بـــدأ ذلك عن طريق الصدام الذي حدث بين المتظاهرين التونسيين والقوات الفرنسية وكانت المظاهرات تنادي بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

وكانت هذه الإصطدامات شاملة لكافة القطر التونسي خاصـــة بتونس, وبترت والحمامات والقيروان , وصفاقس , وسوسة .

وقد اشترك في هذه المظاهرات العمـــال والطـــلاب[1], وقـــد تأكدت الحركة الوطنية أن المظاهرات ليس هي الحل للحصـــول علـــى الاستقلال لذلك سوف يتحول العمل إلى طريقة تتمثـــل في مهاجمـــة الاستعمار عن طريق وحدات صغيرة فقد تم تجريب أســـلوب العمـــل المسلح في بترت حيث هاجمت مجموعة مسلحة صغيرة دورية للحـــرس العسكري الفرنسي قتلوا أحد أفرادها وأجبروا الباقين على الفرار , كما لجأ الوطنيون إلى أسلوب حرب العصابات حيث قطعوا أسلاك الهاتف , وحطموا السكك الحديدية , والجسور والطرق لاسيما إلتي تربط بـــين تونس والجزائر من أجل منع وصول النجدات العسكرية , وكـــان رد السلطات الفرنسية عنيفا حيث بدأت بتصـــفية الـــوطنيين , والقتـــل الجماعي, وتدمير المنازل [2].

---

[1]- شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص ص 248.247

[2]- عبد الله , مرجع سابق .ص 100.

لقد أحس الفرنسيون بالخطر وانتابتهم نوبة هلع , لـــذلك شـــرعت السلطات الفرنسية القيام بعمليات تطهير قام بها الجنرال "بيار قاربـــاي "بالوطن القبلي ,وكان هدف حملة التطهير ليس القبض على المنـــاوئين لفرنسا بل إرهاب السكان وجمع الأسلحة التي خلفها الألمـــان , وقـــد جرت عمليات التطهير في 28 جـــانفي وبدايـــة فيفـــري 1952م في ظروف تميزت بالعنف والوحشية , وقد كشف صحافي أمريكي مراسل شركة "associated press" هذه العمليات الوحشية التي تميـــزت بالقتل والإغتصاب والتعدي على الشيوخ والأطفال , وإتلاف المحاصيل والمدن وإرتكاب السرقات , ولم يعتـــرف الجنـــرال "قاربـــاي "إلا بالإعتداء على إمرأتين فقط , واعترف الجنرال أن عملية التطهير أجريت بصلابة وعنف وسرعة عن طريق جنود غير صالحين لإجراء التفتيش ولا يعرفون شيئا عن البلاد وعاداتها .

ولعـــل هـــذا العمـــل الوحشـــي أدى إلى اقتناع التونســـيين أكثـــر بالكفاح المسلح لإفتكاك الاستـــقلال دفعة واحـــدة أو علـــى مراحـــل [1].

لقد عقد الوطنيون التونسيون العزم على التصدي للقمع الاستعماري المتزايد ولم يكن هناك مفر من اللجوء إلى الكفاح المسلح وبذلك سوف قام عناصر من الإتحاد الوطني للشغل , وأعضاء من الحزب الدســـتوري في تكوين نواة لحركة الكفاح المسلح [2].

---

[1]- جوليان، مرجع سابق، ص ص 250-256.

[2]-عبد الله، مرجع سابق، ص 103.

فظهرت حركة المقاومة أو الكفاح المسلح في تونس كرد فعل على سياسة الاستعمار التي تميزت بالتسلط, وقد وجدت حركة المقاومة تضامنا شعبيا , وقد ظهرت أولى الحركات المسلحة بين 1952-1953م .لاسيما بالمناطق الريفية مدعومة من طرف القبائل والأعراش التي وجدت فيها مصدرا للتموين والتسليح, وكان عدد الفرق المسلحة حوالي 28 فرقة متوزعة في تالة والقصرين .

وقد نجحت هذه الفرق في أن تقيم نظاما عسكريا خاصا بها , وكل هذه المجموعات بدأ الكفاح المسلح بأسلحة بسيطة , وكانت تقوم بجمع الأموال لشراء السلاح والمؤن ومن أمثال الذين كانوا يدعمون الكفاح المسلح بالأموال "البربي بناني", وقد شكلت هذه الفرق نواة جيش التحرير التونسي ,الذي تجلى في جيش "الجلاس" بالقيروان .

كما ظهرت مجموعات مسلحة بالجنوب لاسيما المنطقة الجبلية في بني زيد والمرازيق, في حين نجد بمنطقة الساحل ظهور عدة مجموعات مسلحة موجهة من طرف حسان عبد العزيز الذي أسس مجموعة "زرمدين" و"علي ماني" الذي أسس مجموعة مع إخوته وحركة المقاومة هذه بدأت نشاطها تقريبا منذ سنة 1953م. وكان نشاطها محدودا في مناطق معينة، ثم لم يلبث أن أصبح نشاطها وطنيا في إطار الجيش التونسي[1].

ولقد كان التجنيد في الحركة المسلحة يتم بصورة سرية, وقد كان من ضمن هؤلاء المجاهدين من شارك في حرب فلسطين, ومن بين الذين

---

[1]-Gadhoumi,OP.CIT.PP 65.66

ساهموا في تأسيس نواة جيش التحرير التونسي الطاهر لسود, وبلقاسم البازمي, وسعد بعر, وعلي بوالشنب المرزوقي وأحمد الأزرق, ومصباح الجربوع وغيرهم , وقد بلغ تعداد الجيش التونسي في سنة 1954م حوالي 3000 مجاهد وكان مركز القيادة بالجنوب التونسي , وقد كان السلاح المعتمد عليه من مخلفات الحرب العالمية الثانية حيث كان يتم جمع هذه الأسلحة ومعظمها ألمانية وإيطالية وفرنسية وتخزينها , كما كانت هناك أسلحة أخرى , تم الحصول عليها كغنائم من الجيش الفرنسي[1] نتيجة إشتداد المقاومة .

ومع إقتراب موعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1952 تقدمت الحكومة الفرنسية بمشروع إصلاحات من أجل إخماد المقاومة المسلحة , وقطع الطريق على النشاط الدبلوماسي التونسي عن طريق الجامعة العربية والدول الآسيوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة , لكن بمجرد عرض الباي لمشروع الإصلاحات على 40 وطنيا تونسيا للنظر فيه , ثم رفض المشروع بالإجماع من طرف الحزب الدستوري بشقيه القديم والجديد , والإتحاد العام التونسي للشغل, والإتحاد العام التونسي للفلاحة, والإتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة بالإضافة إلى إتحادات المحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين, وجميع المنظمات الرياضية والثقافية وكان من أبرز الحاضرين الزعيم النقابي فرحات حشاد[2].

---

[1]-عبد الله، المرجع السابق، ص 103.

[2]-عبد الله، المرجع السابق، ص. ص.105.104

وقد نشط بعد ذلك الكفاح المسلح, وعمت الإضطرابات كافة البلاد وبدا المستوطنون يسقطون قتلى عن طريق الاغتيالات , ونمت بذلك حركة المقاومة المسلحة وهذا ما سيؤدي بفرنسا إلى تشكيل فرق انتقامية [1]. ولقد وجد الكفاح المسلح في تونس تعاطفا كبيرا من طرف دول المغرب العربي لاسيما الجزائر والمغرب الأقصى[2].

ولعل هذا التضامن المغاربي سوف يتعزز بصورة أكبر بمرور الوقت وسوف تلتجيء فرنسا إلى سياسة الإنتقام ضد هذه البلدان بطرق مختلفة.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نشير إلى أن دول المغرب العربي كانت تسعى إلى توحيد المجاهدين والمكافحين وجعلهم تحت مسؤولية واحدة موحدة , وذلك بتكوين جيش تحرير مغاربي , وهذه الحركة التحريرية الموحدة ستكون نواة لتوحيد أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال [3].

وفي هذا الإطار، نشير إلى أن ثوارا تونسيين قاموا بالتوغل إلى القطر الجزائري حيث يذكر المناضل التونسي عبد الوهاب السندي، أن لزهر شريط –أحد قادة المقاومة التونسية– دعى الثوار التونسيين للدخول إلى الجزائر قبل 1954، للحصول على السلاح ومن بينهم:

---

[1]– مصطفى عاشور، "في ذكر إستقلالها "، موقع سابق.

[2]– عبد الإله بلتقزيز، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1987م محاولة في التاريخ، بيروت 2001، ص 64.

[3]–عبد الكريم الخطيب، "الاتفاقات بين جيش التحرير المغربي وجيش التحرير الجزائري "، مؤسسة محمد بوضياف، ص196 .

عبد الوهاب السندي، علي ترعة، عبدالله وبن سعد. وكـــان هـــدفهم الحصول على السلاح وأيضا، البحث عن مجندين جزائريين للالتحـــاق بصفوف الثورة التونسية. وتم الاتصال بمناضلين ينتمون لحركة الانتصار في دوار أولاد بوزيان، قرب الشريعة بتبسة. ووجـــدوا دعمـــا ماديـــا ومعنويا من طرف السكان، إذ تحصلوا على بعض المؤن وقطع أســـلحة، وجندوا مقاومين جزائريين ليلتحقوا بالثورة التونســـية انطلاقـــا مـــن الشريعة، ووادي هلال وبئر العاتر. ورفض بعض الجزائـــريين تســـليم سلاحهم لإخوانهم التونسيين. استعدادا لتفجير الثورة في الجزائر[1].

وبعد ما تم رفض الإصلاحات الفرنسية المقدمـــة ازداد القمـــع الفرنسي الذي دأب على قمع حركات التحرير ليس فقط في تونس. لاسيما على يد الجنرال "غرباي " الذي كان يدير بشكل مباشر مجـــازر 8 ماي 45 في سطيف, وهو الذي أخمد أيضـــا حركـــة التحـــرر في مدغشقر, وقد فتحت السلطات الاستعمارية الســـجون والمعـــتقلات للتونسيين, وبدأت عصابة اليد الحمراء تعمل على تصفية الوطنيين, وقد نفذت السلطات الاستعمارية الإغتيالات حيث طالت الـــزعيم النقـــابي فرحات حشاد, كما تم الزج بأنصاره في المحتشدات.

وقد قرر المقيم العام الفرنسي عام 1953م , تنظيم إنتخابـــات بلدية رشح لها فرنسيون وبعض الخونة التونسيين , لكن الحركة الوطنية إستطاعت إفشال هذه الإنتخابات وبدأت عمليات إغتيال الخونة الذين قبلوا الترشح فيها .

---

[1]- شهادة السيد عبد الوهاب السندي، رقم تسجيل 101، المركز الأعلى للحركة الوطنية – تونس.

وعلى إثر هذه الإغتيالات تم إعتقال الهادي نويرة الأمين العام المساعد للحزب والمشرف على المكتب السياسي السري, كما قامت اليد الحمراء الفرنسية بإغتيال الأخوين حفوز بمنطقة القيروان, وقد كانا من المسؤولين عن الإتحاد العام للفلاحين وقد رد جيش التحرير التونسي بقوة حيث قام بقتل خمسة من غلاة المستعمر الفرنسي, وظلت المقاومة مستمرة[1]. ونتيجة سياسة الإغتيالات التي كانت تقوم بها السلطات الفرنسية إشتدت المقاومة المسلحة في تونس وبلغت أشدها عام 1954م , وتأكدت القوات الفرنسية أنها عاجزة عن القضاء على المقاومة ومن ثم سوف تلجأ إلى إظهار أسلوب التفاوض خاصة بعد تعيين "بيير فوازار " مقيما عاما جديد وقد قام بمحاولة تهدئة الأوضاع عن طريق محاولة إستمالة الباي وحاشيته[2].

وفي هذه الأثناء وبالموازاة مع سياسة المناورات السياسية الفرنسية ظلت المقاومة المسلحة متواصلة, وقد إستفادت الثورة التونسية من كميات كبيرة من الأسلحة ثم الحصول عليها من مصر لتهرب إلى تونس انطلاقا من ليبيا.

وقد استطاع قادة التحرير في تونس من أمثال الطاهر لسود وصالح بن يوسف تنظيم صفوف المجاهدين تنظيما محكما , وكذلك العمل على توزيع وتنويع النشاط العسكري لجيش التحرير التونسي[3].

---

[1]- عبدالله، مرجع سابق ص .ص.105-107

[2]- عبد الله، مرجع سابق، ص109.

[3]- الديب، مرجع سابق، ص170.

ارتكزت الإصلاحات السياسية الفرنسية قد ارتكزت علـــى محاولـــة تشكيل وزارة برئاسة محمد الصالح مزالي أحد وزراء حكومـــة محمـــد شنيق, كما حاولت إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين وكـــذلك إلغاء المحتشدات التي كانت مملوءة بالمعتقلين[1].

لعل إستمرار الكفاح المسلح بتونس, وإقناع الشعب التونسي بـــالثورة أصبح يهدد سياسة الإصلاحات وسياسة الحلول الجزئية التي تلتجـــيء إليها فرنسا في تونس، وحتى في مراكش ,لاسيما وأن الوضع في الجزائر قد تميز منذ نوفمبر 1954 م، بانطلاق الثورة التحررية الجزائرية ولعـــل هذا ما سيجعل فرنسا تراجع حساباتها السياسية والعسكرية في تـــونس لاسيما وأن العمل التحرري الذي طرأ في الجزائر تميز بمايلي:

أ-الثورة الجزائرية القائمة تمتاز بعمق التنظـــيم والانتشـــار ومســـاندة الجماهير الشعبية لها, يضاف إلى ذلك اتساع مساحة البلاد ووفرة الجبال الحصينة التي تساعد على حرب تحررية طويلة الأمـــد تكلـــف العـــدو الفرنسي جهدا مرهقا في الجانب العسكري والمالي.

ب-إمكانية توسيع نطاق هـــذه الثـــورة لأن الإمكانيـــات الإنســـانية والإستراتيجية كبيرة إذا وجدت السلاح والمال[2].

ونتيجة تخوف فرنسا من موجة تحرر شاملة بالمغرب العربي إتصـــل منديس فرانس رئيس وزراء فرنسا بمحمد المصمودي منـــدوب حـــزب

---

[1]- عبدالله، مرجع سابق، ص 109.

[2]- فتحي الديب، مرجع سابق، ص-ص157-165

الدستور الجديد في فرنسا للتحدث معه حول موضوع المفاوضات بين تونس وفرنسا فما كان من المصمودي إلا أن قال لمنديس فرانس:

" ليس هناك حل للمشكلة إلا بالإتصال بالحبيب بورقيبة رئيس حزب الدستور الجديد ", ودخل معه في محادثات سياسية, وقد قام المصمودي بزيارة إلى بورقيبة وأطلعه على نوايا الفرنسيين، ولعل ما زاد من إلحاح فرنسا على التفاوض هو المقاومة المسلحة في تونس, وكذلك إشتداد الثورة الجزائرية , هذا بالإضافة إلى هزيمة فرنسا في ديان بيان فو , وفي الوقت الذي كان فيه منداس فرانس يتفاوض في الهند الصينية لإنهاء الأزمة , فإذا بقضية المغرب العربي تواجهه حيث كانت عبارة عن ثورة واحدة متأججة من مراكش حتى حدود ليبيا, لذلك أمر بنقل الحبيب بورقيبة من منفاه " بقروا "إلى قصر " لافرتي" بالقرب من باريس , وذلك في 16 جويلية 1954م، وتقابل منداس فرانس مع بورقيبة ,وقد أعلن منداس فرانس في خطاب رسمي له أمام الباي بقرطاج إستقلال تونس الداخلي , وقد اعتبر الحزب الدستوري هذا التصريح من طرف فرنسا نقطة تحول في السياسة الفرنسية, وقد تم تشكيل حكومة تفاوضية برئاسة الطاهر بن عمار رئيس الحجرة الفلاحية[1].

وقد كانت السلطات الفرنسية تراهن على الحبيب بورقيبة على حساب صالح بن يوسف لأن بورقيبة كان يأمل في إنشاء دولة لائكية

---

[1]-عبدالله ، مرجع سابق، ص ص 113.112.

وذلك بوضع قانون مدني تونسي والتخلي عن قواعد الشريعة الإسلامية وإرتباط شمال إفريقيا بالغرب وبفرنسا خاصة.

في حين أن بن يوسف كان متمسكا بدولة إسلامية معتمدة على قواعد الشريعة الإسلامية ومساعدة الدول العربية له في ذلك وقطع العلاقات مع الغرب [1]. فأبعد هذا الأخير، الشيء الذي جعله يعتمد على إستراتيجية التحرير الشامل للمغرب العربي وتفصيل المقاومة المسلحة بدل التفاوض, وقد تحالف مع الطاهر لسود الذي كان يؤمن هو الآخر بنجاعة المقاومة المسلحة، وكان غالبية المقاومين التونسيين الذين كونوا قاعدة جيش التحرير التونسي كانت لهم قناعة وهي مواصلة المقاومة إلى غاية الاستقلال التام ومساندة الثورة الجزائرية[2].

بدأت المفاوضات بين الحزب الدستوري والحكومة التونسية في 04سبتمبر 1954م ونقلت المفاوضات إلى باريس في 13 سبتمبر من نفس الشهر, وظلت هذه المفاوضات بين أخذ ورد, وقد لقيت المفاوضات معارضة -مثلما ذكرنا سابقا- من طرف جماعة الحزب الدستوري القديم, ومنظمة صوت الطالب الزيتوني, واستمرت المفاوضات بعد ذلك بين حزب الدستور الجديد والحكومة الفرنسية من شهر سبتمبر إلى غاية 03 جوان 1955م. وأثناء المفاوضات طلبت الحكومة الفرنسية من الحزب الدستوري أن يوجه تعليماته على الثوار بأن يسلموا أسلحتهم إلى السلطات الفرنسية فوافق الحزب على ذلك

---

[1] -أنظر الملحق رقم 1، 2:

-Archives Nationals Tunisiens, C 61. D. 05 P. 150.

[2] – عميرة علية الصغير "جيش التحرير الوطني التونسي حقيقته ومصيره" محمد بوضياف. ص ص87 ,88.

وأرسل مندوبين عنه للإتصال بالثوار لإقناعهم بتسليم أسلحتهم, و فعلا استطاع الحزب اقناع جزء كبير من الثوار بتسليم أسلحتهم والعودة للحياة المدنية[1].

وأصبح بورقيبة وأنصاره منذ توقيع الاتفاقية الفرنسية التونسية في 03 جوان 1955م، يواجهون موقفا صعبا نتيجة قوة المعارضة الشعبية للاتفاقية, والتي كان لصالح بن يوسف وأنصاره المعارضين لها دورا كبير في إقناع الجماهير بضرورة حل كل قضايا شمال إفريقيا باعتباره قضية واحدة, وإصرار القاعدة الشعبية على انتهاج سياسة عربية ورفض سياسية بورقيبة الرامية لارتباط تونس بالغرب ففي حصة إذاعية, بإذاعة دمشق وبتاريخ 25 ماي 1955 انتقدت هذه الإتفاقية. واعتبر مذيع الحصة يوسف الرويسي عضو المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد ورئيس مكتب المغرب العربي بدمشق أن حكومة طاهر بن عمار و بورقيبة هي حكومة خائنة لوطنها لأنهم اعتبروا أن الوجود الفرنسي ضروري لمصلحة تونس. واعتبرت الحصة الطاهر لسود بطلا لتونس لأنه رفض تسليم السلاح وفضل اللجوء إلى الجزائر لمواصلة الكفاح ضد المستعمر مع إخوانه هناك[2]. وعطفه على اليهود و رعاية مصالحهم والسماح لهم بالهجرة إلى فلسطين[3].

---

[1] – الطاهر عبد الله:– المرجع السابق,ص. 114

[2] – أنظر الملحق 2:

-Note de renseignement, Gafsa, Date 25/05/55, Archives nationals Tunisiens, carton 61, dossier 05, piece 150.

[3] – الديب، المرجع السابق، ص 179

كان صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد على رأس وفدا تونس بمؤتمر باندونغ[1] وعندما بلغه توقيع الإتفاقية أعلن من باندونغ في تصريح له: "إن الشعب العربي في تونس يرفض المعاهدة التي وقعتها تونس مع فرنسا, وقال أن الحزب المتكلم باسم شعب تونس يرفض المعاهدة التي وقعتها تونس مع فرنسا , وقال أن الحزب المتكلم باسم شعب تونس العربي قبل الحكم الذاتي كخطوة نحو الاستقلال التام, ولذلك فهو يرفض أي تفاوض يقر هذا الوضع"[2], وفي خطاب آخر له قال: "إن هذه الإتفاقيات تشكل خطرا على وجودنا واستقلالنا. إنني متأكد أن ما من قوة ستقدر على مقاومة التيار الشعبي. سوف نسير معا اليد في اليد نحو الهدف الأعلى, أي تحرير البلاد نهائيا من النظام الاستعماري, وهذا لا يكون إلا بالاستقلال التام"[3].

وبعد هذه التصريحات أصبح هناك تياران متصارعان في تونس أحدهما المنادي بالاستقلال التام ووحدة كفاح المغرب العربي، ويمثله صالح بن يوسف, والثاني الذي قبل المفاوضات و اتفاقيات 03جوان 1955م، واعتبرها تقدما مهما لتونس ويمثله بورقيبة ويذكر العديد من المؤرخين وخاصة التونسيين منهم أن الخلاف الأساسي بين هاتين

---

[1] – الطاهر عبد الله:- المرجع السابق ص 114

[2] – لقد شارك بن يو سف كرئيس و فد المغرب العربي في مؤتمر عدم الإنحياز(أفريل 1955م) لرئاسة الوفد الثلاثي المشترك اللذي حضره محمد يزيد و حسين آيت أحمد. عن الجزا ئر, وعلال الفاسي و عبد المجيد بن جلول عن المغرب والطيب سليم والطاهر عميرة عن تونس. انظر: عبد الله، مرجع سابق، ص 115.

[3]- الصافي سعيد :بورقيبة سيرة شبه محرمة , ط1 , رياض الريس للكتب و النشر, بيروت , لبنان , 2000, ص 196.

الشخصيتين لا يكمن في شكل الاستقلال و لا في محتواه بقدر ما هو خلاف حول الزعامة. حيث كان يرى كل واحد منهما أن القمة لا يجلس عليها إلا رجلا واحدا, والأنانية المفرطة التي استفحلت كل واحد منهما لم تترك المجال بينهما للتسوية [1]، واستطاع بورقيبة بمساعدة السلطات الفرنسية احتواء الحركة الثورية و تصفيتها. و رغم محاولات الحزب إقناع صالح بن يوسف عن العدول عن رأيه لكنه بقي مصرا على موقفه , وبعد الإجتماع الذي عقده صالح بن يوسف في جامع الزيتونة في أكتوبر من عام 1955م والذي لقي صدى عميق وضع من خلاله ميولا ته نحو العروبة والإسلام والكفاح المسلح قائلا: "إن تونس جزء لا يتجزأ من الأمة العربية, وهي كذلك جزء من الأمة الإسلامية, وإن قدرها يملي عليها الوقوف إلى جانب أشقائها في الجزائر" , ثم طالب بتكوين جبهة مغاربية متحدة لمواجهة الاستعمار معتبرا أن تحرير المغرب العربي هو عنصر مهم لتحرير الأمة العربية"[2].

عقد بورقيبة اجتماعا في القلعة الكبرى وألقى خطابا مناوئا لصالح بن يوسف ثم بعد ذلك قام بفصل صالح بن يوسف من الأمانة العامة للحزب ومن عضوية المكتب السياسي[3]. في نوفمبر1955م, ومع أواخر سنة 1955م. قام صالح بن يوسف بتعبئة عامة حيث كون منظمة شبه عسكرية تعرف "بالجبهة المضادة" تحت رئاسة عبد الرحمان بن محمود الشملي وكان يزودها بالمال والسلاح, كما ظهرت منظمة

---

(1) – الصافي ،مرجع سابق.

(2)- المرجع نفسه.

(3)- عبد الله، مرجع سابق، ص ,ص 115, 117

أخرى يشرف عليها بعض من كانوا في جيش التحرير التونسي مثل, رضا بن عمار, وقد كون أنصار بورقيبة تكتلا لملاحقة هؤلاء متبعين أسلوب الترهيب والقتل وهذا ما جعل صالح بن يوسف يحول نشاطه من المدن إلى الريف وأنشأ وحدات عسكرية سماها جيش التحرير الوطني[1].

ويمكن القول, أن تونس أصبحت مقسمة إلى اتجاهين, اتجاه ينادي باستمرار الكفاح والاستقلال التام, واتجاه يريد القبول بما منحه الفرنسيون, وفي ظل هذه الظروف دخلت البلاد من جديد في موجة من الاغتيالات والتصفيات, حيث طالت سائق صالح بن يوسف وكذلك أحد المصورين الذي كان يسجل نشاطات صالح بن يوسف وقد أصبح صالح بن يوسف يقود المعارضة الوطنية ليس فقط ضد الحزب الدستوري الجديد بل ضد الجناح المتفرنس التغريبي, على أساس أن صالح بن يوسف يمثل الاتجاه العربي الوحدوي و ظل الصراع متواصلا إلى غاية 1955/11/15م، حيث عقد مؤتمرا بالقاهرة برئاسة أحمد حسن الباقوري من أجل حل الخلاف بين الطرفين, كما كانت هناك وساطة ليبية لأجل هذا الغرض لكن المؤتمر فشل, كما فشل فيما بعد مؤتمر صفاقص في نفس السنة[2]

---

[1]- عميرة علية الصغير, "جيش التحرير الفرنسي لاتونسي حقيقته ومصيره". المجلة التاريخيةلانغاربية" السنة الثلاثون, ع 109 , جانفي 2003 منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات, زغوان , تونس, ص,ص 137, 138

[2] – عبد الله , مرجع سابق, ص 127.

لقد تركزت الحركة اليوسفية في المنطقة الجنوبية و كانت هذه الأخيرة تسعى إلى تحرير البلاد و لعل انضمام العديد من المجاهدين إلى هذه الحركة سببه خيبة الأمل التي أحسوا بها إذ لم تقدر تضحياتهم , و لم تقدم لهم الترضيات المستحقة, بالإضافة إلى أوضاع الفقر التي كانت سائدة بالريف التونسي, هذا بالإضافة إلى التقسيمات القبلية قي الجنو ب التونسي لا سيما الجنوب الشرقي, فالطاهر لسود كان من الحامة, وبن يوسف من جربة, كما تأثرت المنطقة الجنوبية المتاخمة للحدود الجزائرية بعدوى الثورة الجزائرية, وأيضا متاخمتها لمركز القيادة والتدريب ومصدر السلاح في طرابلس[1].

وقبل أن يغادر صالح بن يوسف تونس إلى طرابلس عقد اجتماعا في بيته يوم 28 جانفي 1965 م بالعاصمة مع قيادات المقاومة المسلحة بالمغرب عن الجانب التونسي حضر علي الزليطني والطاهر لسود والطيب الزلاق, وقد مثل الثورة الجزائرية عبد الحي السوقي و عباس لغرور (المنطقة الأولى), و محمد البصري عن جيش التحرير المغربي, وتلاه اجتماع آخر في فيفري 1956م بين قيادات الجيوش الثلاث بالقاهرة حضره عبد الكريم الخطابي, وأحمد بن بلة, والطاهر لسود, وكان المنسق العام فتحي الديب رجل المخابرات المصري وكان هدف ذلك الالتزام بمواصلة الكفاح المسلح حتى تحرير كامل المغرب العربي[2].

---

[1] – عميرة علية الصغير, "جيش التحرير الوطني التو نسي حقيقته و مصيره" , مرجع سابق , ص, 140.

[2] – المرجع نفسه, ص141 وأنظر كذلك: فتحي الديب, مرجع سابق، ص 178.

لقد شكلت الحركة اليوسفية ضغطا فعليا على الحكومة التونسية لذلك قررت إلقاء القبض على صالح بن يوسف ولما علم هذا الأخير بهذا القرار عن طريق أحد أعوانه, فر إلى طرابلس[1].

وقد وجه الطاهر لسود بيانا باسم القيادة العامة لجيش التحرير التونسي[*] الذي بلغ عدده حسب تقديرات الكومندان قيبون (guilebond) قائد القوات العسكرية الفرنسية بالجنوب بـ 500 و700مقاتل، ولكن في حقيقية الأمر أن المناوئين كان عددهم يتعدى 5 آلاف. أما عن شهادة الطاهر لسود فتحصر عددهم بين 600 و700مقاوم[2].

وكان مصدر التموين الأساسي لجيش التحرير التونسي بالجنوب ليبيا بدعم من القاهرة وجمال عبد الناصر, وقد كان المقاومون المتمركزون بقفصة, و سليانة والقصرين تصلهما الامدادات عن طريق السكان مباشرة سواء عن طواعية أو اكراه, كما كانت الجالية الجزائرية

---

[1] – الطاهر عبد الله , مرجع سابق, ص 128

[*] –هذا بيان للقيادة العامة لجيش التحرير التونسي نوجهه إلى الشعب التونسي: نعلن على رؤوس الملأ للشعب التونسي والشعب الفرنسي والعالم بأسره أننا أحدثنا على بركة الله جيشا تحرريا وطنيا تو نسيا مهمته تحرير الوطن العزيز من الإستعمار وأذنابه وقد تم إتخاذ قرار بضمه إلى جيوش إخواننا الجزائريين والمغاربة, وبهذه الناسبة التاريخية نتقدم إلى جلالة ملكنا و مولانا محمد الأمين الأول مراسم الولاء, ونحن ندعو الدولة الفرنسية إلى إدراك خطورة الحالة وأن لا تربط مصلحة شعب كامل بصلحة شخص مهما كان, وأن تجنح للسلم حتى ..... بحقوقنا الكاملة والشروع في فتح مفاوضات مبدؤها الإعتراف بالاستقلال التام وتكون المفاوضات مع الناطفين الحقيقيين باسم الحزب الدستوري العتيد الذين بقوا ملتزمين بالعهد, وفي الختام نحذر كل مشوش أو انتهازي من العواقب الوخيمة التي قد تعطل عمل جيش التحرير الوطني في هذه المعركة.
وختم البيان بالآية الكريمة : " إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم"

[2] – شهادة الطاهر لسود, رقم التسجيل 101, المركز الأعلى للحركة الوطنية التونسية , جامعة منوبة، تونس.

بسوق الأربعاء والرديف والكاف تساهم في المجهـــود الحـــربي لجـــيش التحرير التونسي، وكان يشرف على جمع الســـلاح والمـــال و الغـــذاء والدواء جمعية "السيف الأسود" التي كانـــت تابعـــة لجـــيش التحريـــر الجزائري[1].

لقد قام هذا الجيش بأعمال فدائية ضد القوات الفرنسية, وأعوانها من التونسيين الحرس المتجول "ولجان الرعاية"[*] ووحـــدات الجـــيش خاصة ما بين جوان 1956م ومارس 1956م، و قد أدركت القيادة الفرنسية خطورة التمرد العسكري ليس فقط على النظام البـــورقيبي في تونس بل على الجزائر كذلك, خاصة وأن جيش التحريـــر التونســـي يعتمد على عقد الارتباط بين جيش التحرير الجزائري بمنطقـــة الأوراس وواد سوف عبر جبال مطماطة و الحامة و جبال عسكر بقفصة, وكان يمثل حلقة إمداد بالسلاح والمؤن الآتية من ليبيا.

ومن هنا كان لابد من تدخـــل الجـــيش الفرنســـي لســـحق المقاومة، لاسيما في مارس وأفر يل وماي 1956م واقتـــرف مجـــازر جماعية خاصة في مطماطة و مدنين وقد تعرض الجـــيش التونســـي إلى خسائر فادحة, رغم محاولات هذا الأخير التصـــدي للقوات الفرنســـية والموالين لها، ويمكن القول أن صائفة 1956م شكلت نهايـــة جـــيش التحرير الوطني التونسي, بعد تمكن القوات الفرنسية مـــن القضـــاء

---

[1] – أنظر الملحق رقم4 : "السيف الأسود" متحف المجاهد, تبسة, الصندوق رقم 3 لوحة العرض2 .

[*] – التي أنشأها الحزب الدستوري من اجل تطبيق النظام.

على قواعده وفرار مجموعات منه إلى جيش التحرير الجزائري تحت قيادة الطالب العربي و عبد الله البوعمراني[1] .

ولما كانت فرنسا مقتنعة بأن تمنع اتحام ثوار تونس بثوار الجزائر لتمنع ثورة مغاربية حقيقية وفي غضون ذلك, و لما رأى بورقيبة أن المغرب قد حصل على اتفاق استقلال أفضل بكثير من الإتفاق التونسي لسنة 1955م فقد اتجه إلى باريس ليفتح المفاوضات مع فرنسا واتخذ من الثورة الجزائرية وسيلة ضغط في مقابلته مع وزير الخارجية الفرنسي كريستان بينو, حيث قال بورقيبة: "إن مصلحة فرنسا الآن هي أن تدعم سلطة حلفائها في تونس, وتمكنهم من وسائل لإطفاء الحريق الذي يوشك أن يلتحم بالحريق الجزائري"[2], واقتنعت فرنسا بذلك وبعد 18 يوما فقط من استقلال المغرب, وقع بورقيبة وثيقة الاستقلال التام لتونس في 20 مارس 1956م.

وقد اعتبرها صالح بن يوسف خطوة متقدمة على مختلف الاتفاقيات وثمرة من ثمرات كفاح الشعب التونسي, كما لم يتوان في تحذير بورقيبة من خطر بقاء الجيش الفرنسي على التراب التونسي مطالبا بجلائها جلاء تاما عن التراب التونسي، بما في ذلك قاعدة بنزرت[3].

---

[1] – عميرة علية الصغير,"جيش التحرير التونسي حقيقته ومصيره", مرجع سابق, ص,ص, 145-147

[2] – الصافي , مرجع سابق, ص, 203

[3] – أنظر برقيات وتعليقات صالح بن يوسف على بروتوكول 20 مارس 1956م في كتاب: الطاهر عبد الله , مرجع سابق ,ص-ص. 157-159

أمـــــا المعارضة اليوسفية فقد أصبحت ذكـــرى, لأن الجـــيش الفرنسي كـــان قد قضى على نصفها, في حين أن النصف الثـــاني قـــد تكفل به بورقيبة, فخلال سنتين قتل التونسيون من التونسيين أكثر من ألف رجل، وهو ضعف العدد التي قتل خلال الثورة ضد فرنســـا لمـــدة سنتين, وهو العـــــدد الذي يفوق بأربع مرات عدد القتلـــى الـــذين سقطوا منذ بداية الحماية سنة 1881م إلى بدء المفاوضـــات الأولى في سنة 1954م[1].

[1]- الصافي ,مرجع سابق , ص206

الفصل الثاني

العلاقات السياسية بـــــين البلدين

نحاول في هذا الفصل المتعلق بالعلاقات السياسية بين البلدين الإجابة على الأطروحات التالية وهي ماهو الموقف التونسي الرسمي من الثورة الجزائرية، ومن المفاوضات الجزائرية – الفرنسية؟ وماهي مساعي الرئيس التونسي نحو ذلك وإلى ماذا كان يهدف؟ وهل أثرت مواقفه اللينة في الموقف الجزائري المتشدد في المفاوضات؟وماذا كان موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة من ذلك؟

المبحث الأول:

العلاقات السياسية بين البلدين في عهد لجنة التنسيق والتنفيذ 1956-1958:

بالرغم من أن استقلال تونس والمغرب كان الهدف من ورائه أن يكون وسيلة ضغط لخنق الثورة التحريرية الجزائرية وترسيخ فكرة الجزائر فرنسية ، وفعلا كان وسيلة لإيقاف جبهة الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي ، إلا أن الثورة استطاعت أن تتكيف معه بصورة من شأنها أن تفوت على الاستعمار خططه. كما كان لاندلاع الثورة الجزائرية انعكاسات ايجابية ومباشرة على الأوضاع في تونس ، حيث باندلاعها سارعت السلطات الفرنسية إلى إجراء مفاوضات مع التونسيين بعدما كانت تتماطل وتتشدد في إجرائها و التي انتهت في الأخير بإبرام اتفاقية تمنح الاستقلال الذاتي الداخلي لتونس بتاريخ 03 جوان 1955 . لكن توقيع هذه الاتفاقية سرعان ما واجهته معارضة شعبية شديدة من

طرف أنصار صالح بن يوسف[*], الذين كانوا يرون إن بقاء مستعمر فرنسي في أي جزء من شمال إفريقيا معناه تسربه إلى باقي الأجزاء كلما شحت له الفرصة. واعتبروا أن حكومة طاهر بن عمار وبورقيبة حكومة خائنة لوطنها لأنها كانت ترى بأن التواجد الفرنسي ضروري بالنسبة لتونس[1]. ولكن توقف كل ذلك مع توقيع البروتوكول التونسي الفرنسي[**] في 20 مارس 1956الذي أعلنت فرنسا من خلاله استقلال تونس.

ولاشك أن هذا الاستقلال لم يكن عشوائيا لولا انعكاسات الثورة الجزائرية التي اندلعت بعد أشهر من تصريح قرطاج.

---

[*] صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري التونسي و كان يدعوا إلى تبني النموذج الجزائري لنيل الاستقلال الغير مشروط عكس بورقيبة الذي كان يتبنى سياسة المفاوضات المرحلية مما سبب الخلاف بينهما فأدى ذلك إلى فصل بن يوسف عن مهامه كأمين عام للحزب يوم 9 أكتوبر 1955 .وفر إلى ليبيا للعمل ضد السياسة البورقيبة الأمر الذي أدى إلى تصفيته جسديا بمدينة فرانكفورت الألمانية في شهر أوت من سنة 1961 من قبل أجهزة الاستخبارات التونسية ,وبتحريض من المقربين من الرئيس بورقيبة وبتأييد منه شخصيا .حيث كان ذلك أول حادث اغتيال سياسي تعرفه تونس بعد استقلالها . ومن قبل ذلك لم تعرف له مثيلا غير اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد مطلع شهر ديسمبر 1954 والذي كان من تدبير" اليد الحمراء الفرنسية" . وقد أنهى حادث اغتيال بن يوسف صراعا مريرا بين بورقيبة وعدوه اللدود ومنافسه الأخطر على زعامة البلاد.

[1]-انظر ملحق 2:

-Note de renseignement, 25/05/1955, Archives Nationales Tunisiens, M.N., C61, D05, Pièce 150.

[**] -من أهم بنوده:

1-الاعتراف الفرنسي باستقلال تونس

2-إلغاء فرنسا معاهدة الحماية لعام 1881

3-مباشرة تونس لمسؤولياتها في الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وتكوين وطني تونسي.انظر: الديب،مرجع سابق ،ص 179

ولم يكن بوسع تونس عشية استقلالها أن تعلن دعمها للكفـــاح المسلح في الجزائر ولا تأيدها لجبهة التحرير الوطني، ذلـــك راجـــع إلى النفوذ العسكري والاقتصادي الفرنسي المتواصل في تونس حـــتى بعـــد استقلالها. أما عن نظرة جبهة التحرير الوطني لاستقلال تونسن فكانت متباينة بين مؤيد ومعارض. فسؤولي الوفد الخارجي وثوار منطقة الحدود الجزائرية –التونسية، كانوا يفضلون استمرار الكفاح في تونس من أجل تحقيق تحرير المغرب العربي ووحدته، ويتعاملون مع صالح بـــن يوســـف وأنصاره في تسهيل تزويد الثورة الجزائرية بالسلاح. أما مسؤولو الداخل فقد قرروا التعاون مع الحكومة التونسية الجديدة التي أبدت هي الأخرى رغبتها في التعاون مع الثورة الجزائرية بفضل تضامن الشعب التونســـي. وفي مؤتمر الصومام تقرر التنسيق مع الحكومـــة التونســـية في الميـــدان السياسي والشعبوي وخاصة الميدان العسكري وكيفية تمرير السلاح[1]. ويرجع تضامن الحكومة التونسية مع الثورة الجزائريـــة نتيجـــة ضـــغط الشارع التونسي من جهة، ومن جهة أخرى لكســـب الجزائـــريين إلى صفها والحصول على اعتراف جبهة التحرير الوطنين، وتحقيق الاستقرار في تونس مما يخول للرئيس بورقيبة إقامة علاقات تعامل مع فرنســـا[2]. وبالرغم من ذلك فإن المواقف السياسية للحكومة التونسية لم تـــرق إلى مستوى أهداف ومبادئ الثورة الجزائرية، وهذا يرجع حسب نظرنا إلى عدة متناقضات أهمها تباين الاستعمار في الدولتين واختلاف التوجهات السياسية فيها، حيث أن المشكل التونسي كان قابلا للحل عن طريـــق

---

[1]-احمد توفيق المدني، حياة كفاح ,ج3,ط2,المؤسسة الوطنية للكتاب ,الجزائر ,1988ص152.

[2]-نفس المرجع السابق، ص154.

سياسة المراحل، في حين أن المشكل الجزائري، كان يرفض ذلك واعتبر أن القبول بسياسة المراحل معناه القبول بتجزئة الأرض والسيادة الجزائريين. فكان بورقيبة يظن أن فرنسا سوف تتنازل عن الجزائر بالتفاوض مع الجزائريين، كما سبق لها أن تنازلت عن تونس والمغرب، والأمر لا يتطلب حلا عسكريا بل يقتضي حلا سلميا مبنيا على أساس التفاوض مع فرنسا حتى لو أدى ذلك إلى القبول بمبدأ الحكم الذاتي.

هذا ما كان في عدة محطات من سياسته تجاه القضية الجزائرية ففي خطابه أمام مجلس الأمة التونسي يوم 19 أفريل 1956 قال: "إن تونس المستقلة تتألم من الحرب الفاشية المسلطة على الشعب الجزائري الشقيق وتصرح هذه الحكومة بأنها سوف تبذل كل ما في وسعها لتساعد على إيجاد الحلول السلمية التي تضمن للشعب الجزائري الشقيق حقوقه الوطنية ليسود الاطمئنان كامل أقطار شمال إفريقيا ويزول آخر عامل يكدر صفو العلاقات بين الشعبين التونسي والفرنسي"[1].

ولما صادقت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ،بتاريخ 12 نوفمبر 1956،على قبول تونس في عضويتها،سافر بورقيبة إلى نيويورك ،حيث ألقى خطابا من على منبر المنظمة الدولية ،طالب فيه بحق الشعب الجزائري في الحرية والكرامة.وناشد الدول الصناعية الغنية أن تمد يد المساعدة إلى الدول النامية،لتطوير حياتها الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]-الحبيب بورقيبة: من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس لحبيب بورقيبة، ط1، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، 1984، ص 183.

ويبدو أن الرئيس التونسي قد أدرك أن استقلال تونس بدون استقلال الجزائر يعتبر استقلالا ناقصا، وأن الوضع في الجزائر يؤثر على صفو العلاقات التونسية – الفرنسية خاصة مع تزايد القمع الفرنسي للشعب الجزائري.

وكانت ثقة وآمال بورقيبة كبيرتان في الاستعمار الفرنسي فبادر منذ سنة 1956 بتقديم اقتراحاته للتفاوض بين طرفي النزاع لحل المشكلة الجزائرية بالتعاون مع أقطار المغرب العربي وفي إطار الجامعة الفرنسية – الشمال إفريقية، وأكد ذلك في عدة محطات. ففي المقابلة التي أجراها مع فرحات عباس في 5 أوت 1956 في سويسرا قال: "إن الشعب الجزائري له الحق في الاستقلال ... لكن هذا الحق النظري لابد أن يعرف داخل تسوية مع فرنسا، لكن إدراك الحرية لا يجب أن يكون فوريا. الجزائر[...]. لن تستطيع أن تصل إلى الاستقلال إلا بعد أجل طويل [...] الشيء المهم هو أن فرنسا تعرف ميولهم نحو الحرية. من هذا المنطلق هناك مراحل يجب أن تدرك ..." [1].

وعلى هذا الأساس قام بالتحضير لعقد ندوة يوم 23 أكتوبر 1956 بتونس ودعا لها كل من ملك المغرب محمد الخامس، وقادة جبهة التحرير الوطني، لكن سرعان ما تبخرت أحلام الرئيس التونسي بفعل العمل اللاأخلاقي الذي قامت به السلطات الفرنسية حيث قامت

---

[1]-Daho Djerbal, "Alliances et mésalliances tunisiennes ou les relations Algéro-Tunisiennes vues par le FLN 1954-1958", Fondation mohamed boudief, Algérie, 11-12 mai 2001.

بقرصنة الطائرة المقلة للزعماء الخمسة لجبهة التحرير الـــوطني وهـــي في طريقها إلى تونس. الأمر الذي ضاعف من التضامن الشعبي التونسي في احتجاجات شعبية عارمة في الشوارع التونسية، واستنكاره من طـــرف الحكومة التونسية باستدعاء سفيرها "المصمودي" من باريس وطالبـــت بإطلاق سراح المعتقلين[1].

وعلى الرغم من أن العلاقات التونسية – الفرنسية قـــد تـــأثرت كثيرا بفعل هذا الحادث، إلا أننا نجد أن الرئيس بورقيبة كـــان يســـعى دوما إلى الغرب لحل قضايا دول المغرب العربي، حيث قام بإجراء اتصال مع الرئيس الأمريكي إيزنهاور بخصوص تعاون تونس والولايات المتحدة الأمريكية، وإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية بالضغط علـــى فرنســـا، كما كانت له رغبة في إقامة مشرع حلف الشمال الإفريقـــي – كمـــا ذكرنا سابقا- وحاول إقناع جبهة التحرير الوطني بالانضمام إلى هـــذا المشروع على أساس أنه يكفل الحلول السلمية للقضية الجزائريـــة عـــن طريق الضغط على فرنسا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وهو –حسب رأيه- الحل الطبيعي الذي يخدم شعوب المغرب العربي وجاءت مقترحات[3] الرئيس التونسي مع حلول سنة 1957 وتضمنت مايلي:

1-تقديم ضمانات كافية للجزائريين يتم فيها اختيار ممثلين للتفاوض مع فرنسا.

---

[1]-المقاومة الجزائرية، الطبعة التونسية، العدد2، 15 نوفمبر 1956، ص12.أثناء خطف طائرة زعماء الثورة الجزائرية الستة في رحلتها من الرباط إلى تونس , نددت جميع دول العالم بتلك القرصنة و استقال السفير الفرنسي(De Leusse) بتونس احتجاجا عليها .

[2]-عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، دار البعث، قسنطينة، ج3، ص ص 133، 134.

[3]-انظر بهذا الشأن: الديب، مرجع سابق، ص (297، 300، 301).

2-لا يتم إيقاف القتال إلا بعد التأكد من الضمانات على أســـاس أن فرنسا مازالت غير معترفة بجبهة التحرير ممثل شرعي للشعب الجزائري.

3-إطلاق سراح الزعماء المعتقلين.

4-إجراء مؤتمر يحضره ممثلين عن الدول العربية ودول البحر الأبـــيض المتوسط لدراسة هذه المقترحات والإشراف على تنفيذها مـــن طـــرف فرنسا.

ولأن ضمانات بورقيبة لم توضح الوضـــع السياســـي للجزائـــر مستقبلا من جهة، ومن جهة ثانية أن وقف إطلاق النار معناه إعطـــاء فرصة كبيرة لفرنسا لتفادي هزيمة عسكرية بعـــدما حققـــت الثـــورة الجزائرية تطورا كبيرا – بالرغم من الخسائر التي وقعـــت في صـــفوف جيش التحرير الوطني – وكلفت إنفاقا عسكريا باهظا للخزينة الفرنسية مقدرا بأكثر من مليوني جنيه إسترليني[1].

لذلك جاءت العروض البورقيبية لحل القضية الجزائرية غير مرضية لجبهة التحرير الوطني ولذلك فضلت هذه الأخيرة أن تتجه إلى مصـــر، لعقد الاجتماع السنوي لقيادة الثورة في أوائل شهر جوان (يونيو) ســـنة 1957 بالقاهرة، وهذا لتحاشي الاصطدام بالنظام التونسي[2]. حيـــث كانت أهداف جبهة التحرير من الكفاح المسلح هو الحصـــول علـــى اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر كمبدأ أساســـي للتفـــاوض وإيقـــاف القتال، لكن الرئيس بورقيبة كان في كل مرة يحاول إقناع قادة الجبهـــة

---

[1]-Slimane Chikh, l'Algérie en armes, ou le temps des certitudes, O.P.U, Alger, 1981, P105.

[2]-الديب، مرجع سابق، ص 343.

بعدم التمسك بشرط الاستقلال لأن ذلك يضعف موقفهم دوليا – حسب رأيه – في الوقت الراهن. كما حاول استمالة الملك محمد الخامس للضغط على قادة الجبهة، في إطار مشروع الوساطة المشترك لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، لتليين موقفهم حول وقف إطلاق النار. وراح أبعد من ذلك في محاولة إقناعهم بفكرة توحيد دول شمال إفريقيا والارتباط بفرنسا، في إطار ما كان يطلق عليه " حلف الشمال الإفريقي الفرنسي"[1]، على أن يكون هو زعيم هذا الاتحاد.

فكان رد فعل جبهة التحرير الوطني بالإيجاب حول مسألة الوساطة التونسية المغربية لكن على أساس أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري وعلى أساس احترام مبدأ الاستقلال فيها[2]. وبما أن هذا الشرط الأخير لم يكن ليتحقق في الظروف الراهنة فبذلك تكون مساعي الرئيس بورقيبة قد فشلت في سعيه للوساطة وتكييف مطلب الاستقلال على أهوائه.

وربما تعود نواياه الخفية وراء هذا المشروع إلى الخوف من امتداد الثورة الجزائرية إلى الأراضي التونسية ومشاركة الأوساط الشعبية التونسية لها مما يؤدي إلى استفحال الفوضى وعدم استقرار النظام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن نجاح الرئيس بورقيبة في مسعاه إلى إيقاف القتال في الجزائر سيدعم مركزه أمام الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1]–الشيء الذي أحرج الرئيس بورقيبة وجعله يصفهم في حديثه الأسبوعي بالإذاعة التونسية بالمغالين في التطرف، انظر:

-El Moudjahid, 1 decembre 1957, T1, p192.

[2]–الديب، مرجع سابق، ص361.

التي سوف تمن عليه ببعض الدولارات لاجتياز الأزمة الاقتصادية الـــتي تواجهها تونس المستقلة[1].

ومهما يكن فإن مشروع الوساطة التونسية – المغربية، كانت له عدة مكاسب بالنسبة للثورة الجزائرية. فلو قرأنا بلاغ الـــنص النـــهائي الذي صدر على قمة الرباط حول تطبيق معاهدة تعاون مـــن منطلـــق الدعوة إلى الوحدة المغاربية، بين الرئيس بورقيبة والملك محمد الخـــامس يومي 20 و21 نوفمبر 1957، نجد أن كلا مـــن الـــرئيس بورقيبـــة والملك محمد الخامس قد وجها "نداء حارا لإجراء مفاوضات تؤدي إلى حل عاجل يقضي إلى تجسيد سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ..." [2].

وبالرغم من أن هذا البيان يكتنفه الكثير من الغموض خاصة فيما يتعلق بمبدأ السيادة[3]. إلا أن مشروع الوساطة التونسية المغربية قد خدم القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة فصادقت هذه الأخيرة يوم 11 ديسمبر 1957، على توصية تسجيل الوساطة التونسية – المغربية لحل القضية الجزائرية، بالرغم من أن هذه الوساطة جاءت (معتدلـــة) ودون المواقف الواضحة لتأييد جبهة التحرير والتي اتخـــذتها مجموعـــة الـــدول الإفريقية – الآسيوية في الدورة التي سبقتها للأمم المتحدة[4].

---

[1]–الديب، مرجع سابق، ص362.

[2]–محمد الميلي: مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 49، 50.

[3]–حيث علقت عليه جبهة التحرير بقولها: "نعم لتجسيد السيادة إذا كانت تعني الاستقلال، لا إذا كانت تسجل في التراجع".

[4]–حيث طالبت 14 دولة أفرو – آسيوية في الدورة العاشرة للأمم المتحدة عام 1955، بوضع المشكلة الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة. انظر: El Chikh, OP.CIT, P 424.

وفي إطار الاعتداءات التعسفية المتكررة للقوات الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية قصد عزل الثورة الجزائرية عن جارتها، نسجل حادثة قصف ساقية سيدي يوسف التونسية بالطائرات الفرنسية يوم 8 فيفري 1958[1] الحادث الذي أثار استنكارا محليا ودوليا واضحا لهذه الجريمة النكراء في حق شعب أعزل لم يفرق فيه لا بين طفلا ولا شيخ ولا امرأة، تحدثت عنه مختلف الجرائد العالمية في تلك الفترة. الحادث الذي أرادت من وراءه القوات الاستعمارية القضاء على التضامن التونسي للثورة الجزائرية، ولكن –حقيقة – حدث عكس ما كانت تتصوره إذ زاد هذا القصف من التلاحم الشعبي التونسي للثورة الجزائرية، كما دعم تمسك الحكومة التونسية بتأييد الكفاح في الجزائر، ودول القضية الجزائرية في الأمم المتحدة عن طريق رفع تونس لشكوى لمجلس الأمن في 14 فيفري 1958 ليقوم بتثبيط عمل القوات الفرنسية المرابطة في تونس وتصفية ما بقي لها من قواعد عسكرية فيها.

وخوفا من المد الشيوعي في الشمال الإفريقي تسارعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة الأمر بين كل من فرنسا وتونس[2] واقتراح طرفا الوساطة بتجميع جزء من القوات الفرنسية في بترت وبانسحاب جزئي لباقي القوات. فقبلت تونس وصرحت: "أن أمن تونس متوقف على جلاء القوات الفرنسية"، و"أن على العالم الغربي

---

[1]–الحادث خلف 75 قتيلا و 108 جريحا، حسب ما جاء في: عمار بوحوش، "ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر 1954"، مجلة العلوم السياسية، العدد 1، ص21.

[2]–الميلي، مرجع سابق، ص ص 58، 59.

أن يغتنم الفرصة لحل المشكل الجزائري كضمان وحيد للحفاظ على السلم بالمنطقة"[1].

لكن تعنت الطرف الفرنسي حول تسوية القضية الجزائرية أثار مشاكل سياسية لفرنسا أدت إلى سقوط حكومة فليكس غايار يوم 15 أفريل 1958[2]، لعدم موافقتها على مقترحات الجلاء.

أما عن رد فعل جبهة التحرير حول هذا الاعتداء الإجرامي فقد اعتبرته سلسلة من المؤامرات والتهديدات لكسر وحدة المغرب العربي بعزل الجزائر عن تونس وإيقاف تضامن شعبها مع الثورة التحريرية التي تعول كثيرا على تضامن ومساعدة شعوب المغرب العربي الشقيقة[3].

في ظل هذه الظروف والمعطيات ومع استمرار كفاح الشعب الجزائري، وتصاعد صدى ثورته، وفي ظل ما أكده عدوان الساقية من تفاعل وتلاحم الشعبين التونسي والجزائري ومع فشل مساعي الرئيس بورقيبة والملك محمد الخامس في إيجاد تجاوب مع الحكومة الفرنسية لحل القضية الجزائرية وجلاء القوات الفرنسية من الأراضي التونسية، تأكدت وحدة المصير المغاربي وأن استقراره لن يتحقق إلا بالاعتراف بالكيان الجزائري وتحقيق استقلاله. وبالرغم من أن جبهة التحرير الوطني كانت

---

[1]-الميلي، مرجع سابق، ص59، وجوان غليسبي: الجزائر الثائرة، ترجمة: خيري حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص194.

[2]-بوحوش، المرجع السابق، ص22.

[3]-المجاهد، ع18، 16 فيفري 1958.

متأكدة من عدم توحيد معركة الكفاح المسلح على مستوى البلدان المغاربية الثلاث نتيجة للتوجه الجديد لقادة كل من تونس والمغرب[1]، إلا أننا نجد أن قضية توحيد المغرب العربي حظيت باهتمام دائم من طرف الحركة السياسية الوطنية المغاربية[2].

وثمن هذا الاهتمام بعقد مؤتمر طنجة الذي جاء بمبادرة من حزب الاستقلال المغربي منذ 2 مارس 1958 والذي خرج بعد اجتماع لجنته التنفيذية بتوصية لـ "دراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي وذلك بتأسيس اتحاد حقيقي وفقا للمطامح الصحيحة لجميع شعوب المغرب العربي"[3].

وبعد الاتصالات والمشاورات بين الحركات السياسية المغاربية الثلاث: حزب الاستقلال المغربي، الحزب الدستوري التونسي، وجبهة التحرير الوطني عقد مؤتمر طنجة[4] أيام 27 إلى 30 أفريل 1958 برئاسة علال الفاسي في ظل ساحة عربية حماسية خاصة بعد قيام الوحدة العربية (مصر، سوريا) وفي ظل تصعيد استعماري كبير على بلدان المغرب العربي[5] وخرج المؤتمر بقسم كبير من توصيات هامة

---

(1)-الميلي، مرجع سابق، ص71.

(2)-إن فكرة توحيد المغرب العربي فكرة عريقة لدى الحركة الوطنية في شمال إفريقيا ثم ما لبثت أن استمرت بعض الهيئات المغاربية المشتركة في تنظيم مؤتمرات داعية إلى فكرة توحيد المغرب العربي، مثل: جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، استمرار محاولات توحيد الحركة النقابية المغاربية... في هذا الشأن، انظر: محمد عابد الجابري، مرجع سابق ،ص (19، 20، 21).

(3)-عامر رخيلة، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، المصادر، ع1، الجزائر (1999)، ص160.

(4)-عن قائمة الحضور، انظر: نفس المرجع السابق، ص ص 160-161.

(5)-عبد الإله بلقزيز وآخرون: الحركة الوطنية والمسألة القومية، ط1، م.د.و.ع، بيروت، 1992، ص73.

لصالح الدعم والتأييد الكامل من طرف الأحزاب السياسية المغاربية للشعب الجزائري في كفاحه من أجل سيادته وتحقيق استقلاله وإنشاء حكومة جزائرية مؤقتة في الوقت المناسب بعد مشاورات مع حكومتي تونس والمغرب[1].

كذلك أكد على وجوب العمل على تصفية القواعد الاستعمارية الفرنسية في كل من المغرب وتونس، حيث يتم العمل بإقامة وحدة فدرالية لبلدان المغرب العربي على أساس إقامة مؤسسات فدرالية[2].

ولما تأكدت جبهة التحرير الوطني من استحالة توحيد معركة الكفاح المسلح على مستوى البلدان المغاربية الثلاث – كما ذكرنا سالفا – ركزت كل جهودها في هذا المؤتمر على ضرورة دعم التضامن المغربي والتونسي للكفاح المسلح في الجزائر تضامنا كاملا وغير مشروط[3].

وبالرغم من أهمية القرارات المتخذة في هذا المؤتمر إلا أنها حالت دون تزكيتها من طرف الحكومات المغاربية، ذلك لعدة اعتبارات، إذ أن حزب الاستقلال المغربي عرف صراعات حادة في صفوفه أدت إلى انقسامه مع بداية 1959، إضافة إلى دخول كل من المغرب وتونس في خلاف سياسي حاد على إثر اعتراف الأخيرة بدولة موريتانيا التي كان يعتبرها الوطنيون المغاربة إقليما مغربيا[4]، فاعتبرت المغرب "أن الموقف

---

[1]–رخيلة،"الثورة ..." ، مرجع سابق، ص ص 161، 162 وكذلك: غليسبي، مرجع سابق، ص 194.

[2]–بلقزيز، مرجع سابق، ص74.

[3]–الميلي، مرجع سابق، ص ص 71، 72.

[4]–بلقزيز، مرجع سابق، ص74.

التونسي خرقا صريحا لمقررات مؤتمر طنجة"، "وطعنة نجلاء تسدد للكفاح العربي في سبيل التحرر من عبودية الاستعمار"[1]. إضافة إلى الخلافات داخل جبهة التحرير الوطني نفسها ومشكل الحدود بين المغرب والجزائر. ثم لا ننسى الحملة الواسعة ضد المؤتمر من طرف بعض الأقطار العربية[2].

كما كانت لحوادث الانقلاب العسكري بالجزائر بتاريخ 13 ماي 1958 ومجيء الجنرال ديغول[3] إلى الحكم بفرنسا نتائج سيئة على قرارات مؤتمر طنجة، بفعل ما كان له من تأثير سياسي على سلطتي البلدين: تونس والمغرب، حيث استطاع مزاوجة سياستي الإغراء والتهديد مع الحكومتين مع تصعيد العمل العسكري في الجزائر لتطويق الثورة الجزائرية للقضاء على أمل كل من تونس والمغرب في إمكانية استقلال الجزائر على الأقل على المدى القريب[4]، وتحقيق وحدة المغرب العربي.

وبالفعل، استطاع ديغول تنفيذ استراتيجية في استمالة تونس والمغرب وعزل الثورة الجزائرية عنهما وتحطيم التقارب المغاربي الذي وصلت إليه قرارات مؤتمر طنجة. هذا ما تأكد خلال مؤتمر تونس "مؤتمر المهدية" الذي انعقد في منتصف شهر جوان (من 17 إلى 20)

---

[1]-بلقزيز، مرجع سابق، ص159.

[2]-انظر في هذا الشأن: بلقزيز، مرجع سابق، ص ص 171-174.

[3]-تولي رئاسة الوزارة في أول جوان 1958.

[4]-الميلي، مرجع سابق، ص ص 93-94.

سنة 1958 بحضور الحكومتين التونسية والمغربية، وجبهة التحرير الوطني، لدراسة وسائل تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر طنجة.

فبالرغم من أنه انعقد على مستوى حكومي مغربي يوحي بوصول تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر طنجة من جهة، ومن جهة ثانية اعتبار لجنة التنسيق والتنفيذ بمثابة هيئة حكومة إلا أن نتائجه كانت مخيبة للآمال. وحتى نقطة النقاش التي دارت حول تقديم الدعم للثورة الجزائرية فإنها عرفت موقفا غير واضح من طرف تونس والمغرب بخصوص تحديد حجم دعم المجهود الحربي للثورة الجزائرية وجعله ينحصر في المساعدات الإنسانية المقدمة للاجئين الجزائريين على الحدود المشتركة للبلدين مع الجزائر[1]. أما بالنسبة لجبهة التحرير الوطني فقد ركزت اهتمامها على محاربة سياسة ديغول الاندماجية، لذلك تقرر أثناء المؤتمر رفض سياسة الإدماج والتأكيد على حق الشعب الجزائري في الحرية والسيادة.

واتفقت الأطراف الثلاث على ضرورة الدعم السياسي المشترك الواجب اتخاذه في الأمم المتحدة[2]، أما بشأن إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة فقد تأجل الأمر للتشاور فيه. وهكذا نجد أن مؤتمر المهدية جاء "مؤتمرا مناهضا لطنجة روحا وتوجها"[3]، بفعل السياسة

---

[1]-الميلي، مرجع سابق ، ص ص 100-105.

[2]-انظر بشأن مؤتمر المهدية: المجاهد، ع26، 2 جويلية 1958، وأيضا: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر،ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص178.

[3]-الميلي، مرجع سابق، ص 104.

الديغوليـــة[1] التي نجحت في تهدئة الوطنيين في تونس والمغرب وزكـــت الطموحات والمطامع الشخصية للرئيس بورقيبة والملك محمد الخـــامس. باكتشافه أن التضامن المغربي و الإفريقي مع جبهة التحريـــر الـــوطني و الثورة الجزائرية يهدد بإفشال محاولة فصل الصحراء عن الشمال و يمارس ضغطا خارجيا إضافيا على فرنسا يحول دون تنفيذ هذا المشروع، ممـــا أدى به إلى استعمال ورقة ثروات الصحراء كأسلوب إغـــراء لكســـب مساندة البلـــدان الإفريقيـــة المتاخمـــة و دعوتهـــا إلى دعـــم الموقـــف الفرنسي.وبهذا فان ديغول قد عمل ليس فقط عل تحييد الموقف الإفريقي بل كسبه لصالحه أيضا بعد أن كان موجها ضده. وهذا ما عمله مـــع تونس في قضية خط الأنابيب بين حقل إيجلي إلى ميناء السخيرة .

إذ أن تونس ما لبثت أن وجهت ضربة شديدة لروح التضامن المغـــاربي المقرر في مؤتمر طنجة، ضاربة المصالح الجزائرية عرض الحائط متناســـبة العدوان الفرنسي على قرية سيدي يوسف بتوقيعها لاتفاقية 30 جـــوان 1958 مع الطرف الفرنسي. الاتفاقية التي تسمح بواســـطتها تـــونس للشركة الفرنسية (STRAPSA) بتمرير أنبـــوب نفـــط (إيجلـــي) (جنوب الجزائر) عبر الأراضي التونسية لتصديره عـــن طريـــق ميناـــاء الصخيرة بقابس (شمال شرق تونس) [2].

---

[1]-حيث أمر ديغول بجلاء القوات الفرنسية عن تونس ماعدا قاعدة بنزرت ونفس الشيء بالنسبة للمغرب حيث أبرمت الحكومة الفرنسية اتفاقا مع المغرب يقضي بجلاء جزئي للقوات الفرنسية من المغرب ولكن في الحقيقة هذا ليس بجلاء وإنما إعادة تجميع للقوى التي سحبت في أماكن أكثر فعالية لاستعمالها في ضرب الثورة الجزائرية.

[2]-إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2000، ص110.

إن الإعلان عن هذه الاتفاقية سرعان ما أزم العلاقة بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني. حيث أدانتها هذه الأخيرة بشدة كونها تعتبر دعما سياسيا واقتصاديا من طرف الحكومة التونسية لصالح المستعمر الفرنسي[1]. إضافة لما لها من آثار سلبية مباشرة على الثورة التحريرية على عدة مستويات، إذ أنها تعتبر الثورة الجزائرية غير معترف بها من طرف جيرانها وأن الطرف الفاعل على أرض الجزائر، هو الحكومة الفرنسية وليست جبهة التحرير الوطني.

إن الاتفاق حول تمرير الأنبوب يعني كذلك الاتفاق على مشروع فرنسا القاضي بفصل الصحراء عن الجزائر، ثم أنه يقضي بعزل الثوار الجزائريين وتوقيف نشاطهم العسكري عبر الحدود الجزائرية التونسية[2].

وعلى ذلك، ردت الصحافة التونسية، محاولة تبرير الاتفاقية بحجة كونها اقتصادية محضة، تخدم الاقتصاد التونسي بتوفيرها لمناصب شغل، وزيادة دخل العامل التونسي مما يمكنه من تأمين خبزه اليومي[3].

و لم تكن هذه الحجة لتقنع جبهة التحرير الوطني فردت عليها بلهجة لاذعة بصحيفة المجاهد بمقال افتتاحي عنوانه:

---

[1]-انظر: المجاهد، ع27، 22 جوان 1958، ص3.

[2]-انظر: الميلي، مرجع سابق، ص ص 107-108. وكذلك: دبش، مرجع سابق، ص ص 111-112.

[3]-الميلي، مرجع سابق، ص108.

"الخبر المسموم"[1] منتقدة فيه الموقف التونسي السلبي إزاء الثورة الجزائرية، مبرزة فيه أن "الحرية تأتي قبل الخبز"[2]، مذكرة بمواقف عربية فذة[3] فضلت الحرية والكرامة والتضامن العربي قبل المصالح الخاصة لكل بلد مع المستعمر الانتهازي. الشيء الذي أدى بدوره بالسلطات التونسية إلى إظهار عدة تصرفات سلبية تجاه الثورة الجزائرية كحجز العدد 28 من جريدة المجاهد بالمطبعة التونسية بطبعتها العربية والفرنسية[4]، ثم إنه لم يكن رد الفعل السلبي والوحيد من الجانب التونسي بل امتد ذلك إلى توقيف إذاعة صوت الجزائر بتونس ثم إلى حجز كمية من السلع كانت موجهة من طرف بلدان شقيقة إلى الهلال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958.

كما طال هذا العمل كمية ضخمة من السلاح كانت مارة عبر الحدود التونسية لتموين الثورة الجزائرية[5]. وبذلك استطاع الجنرال ديغول عن طريق هذه الاتفاقية أن يحدث شرخا كبيرا في العلاقات الجزائرية – التونسية في تلك الفترة.

لكن ذلك لم يدم طويلا إذ سرعان ما احتوى البلدان خلافاتهما بشأن إقامة أنبوب إيجلي في الاجتماع المنعقد في بداية شهر

---

[1]-الميلي، مرجع سابق، ص109، وكذلك: المجاهد، ع27، 22 جوان 1958، ص5.

[2]-المرجع نفسه، ص109.

[3]-كرفض الوطنيين في سوريا ولبنان عبور أنابيب البترول عبر الأراضي السورية اللبنانية تضامنا مع مصر على إثر العدوان الثلاثي عليها بعد قرار عبد الناصر بإغلاق قناة السويس. وكذلك رفض ليبيا لأنبوب إيجلي، ورفض المغرب تكرير بترول حاسي مسعود في معمل القنيطرة.

[4]-الميلي، مرجع سابق، ص ص 118، 119.

[5]-حربي، مرجع سابق، ص ص 178-179.

أوت من سنة 1958 في تونس بين الحكومة التونسية عن دعهما للقضية الجزائرية وتأكيدها على المبادئ المتفق عليها في مؤتمر طنجة[1].

وبالرغم من أن الاجتماع لم يوضح إجراءات حل الخلاف إلا أن مصادر كثيرة توضح بأن الخلاف قد انتهى بعد صدور تأكيد تونسي بتجميد اتفاق إيجلي إلى ما بعد استقلال الجزائر[2].

وبذلك أعيدت المياه إلى مجاريها وتم كسب الدعم السياسي التونسي للثورة الجزائرية بالرغم من مخاوف الطرفين، فالجانب التونسي متخوف من اتساع نشاطات الثورة الجزائرية وانعكاساتها على ذهنية الشعب التونسي أما الجانب الجزائري فجد متوتر بخصوص الرقابة التونسية على مختلف أعماله.

---

[1]-انظر: المجاهد، ع28، 22 أوت 1958، وكذلك: El Chikh, OP.CIT, P 494.

[2]-انظر: غليسي، مرجع سابق، ص 215، وكذلك: El Chikh, OP.CIT, P 494

المبحث الثاني:

العلاقات في عهد الحكومة المؤقتة 1958-1962:

جاء الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 كرد فعل على سياسة الإدماج التي جاء بها ديغول منذ توليه الحكم على إثر انقلاب 13 ماي 1958 ورأت الحكومة التونسية أن هذا القرار يخدم القضية الجزائرية يفند الحجج الفرنسية القائلة بعدم وجود هيئة تنفيذية تمثل الشعب الجزائري يمكن التفاوض معها. وبالرغم من أنها كانت متخوفة – في وقت سابق-[1] من الاعتراف بها إذ أن هذا الاعتراف من شأنه أن يعكر صفو العلاقات التونسية – الفرنسية خاصة وأنها بلد حديث الاستقلال وقليل الثروات، إلا أنها أكدت هذه المرة وقوفها إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استقلاله وأعلنت رسميا اعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اليوم الأول من الإعلان عنها[2] وبتأييد تام من الشعب التونسي، وقدمت لها كل التسهيلات بشأن استقرارها بالعاصمة التونسية[3].

---

[1]-إذ أنه كان من المفترض أن يتم الإعلان عنها يوم 5 جويلية 1958 ولكن بسبب تدهور العلاقات الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية بفضل نجاح الاستراتيجية الفرنسية في توجيه نظرة تونس والمغرب حول مشرع الوحدة المغاربية، أجل الإعلان عن هذا الحدث.

[2]-الميلي، مرجع سابق، ص ص 127-128.

[3]-انظر ملحق5: وثائق الأرشيف الوطني الجزائري:

-Boite N°246, N°348 compte rendu d'entretien Algéro-Tunisiens (1960), p.p 2,3.

وبدأ نشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية يتسع في تونس منذ الإعلان عليها ودعمتها الحكومة التونسية وتحملت أعباءها مما استدعى إلى انتقالها من مصر إلى تونس ليتسنى للحكومة المؤقتة ويسهل عليها الأمر للإشراف على نشاطات الثورة.

والجدير بالذكر هنا أن الحكومة التونسية استفادت من مداخيل مالية نتيجة تركيز نشاط الحكومة المؤقتة بتونس وذلك من أجل دفعها للتعامل بأكثر إيجابية مع الثورة الجزائرية[1].

وما إن أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أكتوبر 1958 عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة الفرنسية بلا شرط أو قيد –وفي ظل التصريحات المتناقضة لأعضاء الحكومة المؤقتة وغموضها– تعال سخط كافة شرائح الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني، خاصة بعدما جاء القرار الرابع للحكومة المؤقتة لينص على التعاون مع الرئيس بورقيبة لإجراء التفاوض مع فرنسا والوصول إلى حل يرضي الطرفان. فتسارع كل من الرئيس التونسي وملك المغرب محمد الخامس للاتصال بديغول للتوسط بين الطرفان عن طريق إقناع الحكومة الجزائرية بعدم التطرف في مطالبها لوقف الحرب بالجزائر[2] على أساس "تسوية القضية الجزائرية في نطاق المجموعة الفرنسية عن طريق مشروع

---

[1]–دبش، مرجع سابق، ص 114.

[2]–انظر ملحق 5: وثائق الأرشيف الوطني الجزائري:

-Boite N°246, N°348, La Tunisie de Bourguiba devant la révolution Algérienne 1960, p6.

–وكذلك: الديب، مرجع سابق، ص (399، 415، 416، 433) .

لقد قام بورقيبة بإرسال مندوب للقاء بن بلة ورفقائه في منفاهم لإقناعهم بضرورة التساهل في مطالبهم،وقبل ذلك صرح في 25 فيفري أنه يرغب في الاجتماع بالجنرال ديغول.

الفدرالية المغاربية"، -التي تعني استقلال الجزائر عن طريق اتحادها مع المغرب العربي على أن يتحد المغرب العربي مع فرنسا شأنه شأن الكومنولث البريطاني- يطمح فيه الرئيس بورقيبة بأن يكون "الشخصية البارزة"[1]، في حين أن قادة الجبهة كانوا متيقنين أنهم إذا وضع جيش التحرير سلاحه فإنه لن يجد شيئا آخر يعول عليه في المفاوضات للضغط على الطرف الفرنسي، في هذا الشأن يقول هؤلاء القادة "إن التونسيين والمغاربة استفادوا من العراقيل التي أثارتها في وجه فرنسا حرب الهند الصينية ثم الحرب الجزائرية أما نحن فإننا لو وضعنا الأسلحة فإننا لن نجد أحدا يضغط على فرنسا"[2].

وبالتالي فإننا نجد أن كل طرف بقي متشددا برأيه فديغول يريد الضغط على الجبهة لتتخلى عن السلاح وتتفاوض، أما الطرف الجزائري فيريد أن يجر ديغول إلى الاعتراف باستقلال وسيادة الجزائر.

أما بالنسبة لموقف تونس السياسي فهي دائما تبقى مجبورة على التفاوض ولو المحدود مع القضية الجزائرية في مثل هذه الظروف. فالرئيس بورقيبة لا يستطيع التملص من ثورة تمثل له التضامن المغاربي وتاريخ طويل حافل بالكفاح ضد الاستعمار. لذلك فتراه يؤازر الثورة الجزائرية ويسمح بإعانات وتسهيلات تقدم للاجئين الجزائريين على الحدود التونسية الجزائرية وتارة أخرى نجده يحددها ويسيطر على كل الإعانات الآتية من الدول الشقيقة والصديقة لمساندة الثورة الجزائرية،

---

[1]-عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1959، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر (ب.س.ط).

[2]-نفسه ، ص ص 219-220.

وربما يرجع موقفه هذا إلى خوفه من امتداد الثورة إلى التراب التونسي وتدخل القوات الفرنسية وعدم استتاب الأمن والاستقرار في تونس.

وبعد 18 شهرا من حكم الجنرال ديغول تغيرت الكلمة الأساسية في سياسته التي كان ينادي بها من قبل وهي كلمة "إدماج" وحلت محلها عبارة أخرى جديدة هي عبارة "تقرير المصير"، التي كانت تندرج تحت ثلاث احتمالات، الاحتمال الأول: الاندماج التام والفرنسة، الاحتمال الثاني: الفدرالية التي تستلزم الاتحاد الوثيق مع فرنسا وسيادة مشتركة، أما الاحتمال الثالث فيعني الاستقلال والانفصال، وربما هنا تكمن المخادعة، فديغول لا يعني الاستقلال هنا كما يريده الجزائريون أو جبهة التحرير الوطني وإنما يريد الاستقلال القائم على أساس فكرة التقسيم التي جاءت في خطابه بتاريخ 16 سبتمبر 1959، بحيث تحتفظ فرنسا بالساحل والمدن التي توجد فيها أغلبية أوروبية والأراضي التي تحوي الآبار البترولية.

وعلى هذا الأساس فتح ديغول باب التفاوض مع الجزائريين لكن بدون التفاوض مع الحكومة المؤقتة محاولا خلق ما يعرف بالقوة الثالثة. ثم جاء إجراء انتخاب بالجزائر ليترك الشعب الجزائري ليقرر مصيره.

أما عن موقف الرئيس بورقيبة في مشروع ديغول هذا، فهو يرى بأنه "حلا ديمقراطيا عادلا للمشكلة الجزائرية" يسانده في ذلك كل من

الأمريكيين(*) والفرنسيين. وراح محاولا إقناع جبهة التحرير بضرورة عدم التعنت لذلك لكي لا تظهر بمظهر المتصلب وعدم الرغبة في حل المشكلة سلميا أمام الرأي العام الدولي في حين أن الجبهة تصدت للمشروع في تصريح للحكومة المؤقتة واعتبرت قبوله تنازلا عن مبدأ الاستقلال وضياعا للمكاسب التي حققها كفاح الشعب الجزائري منذ غرة نوفمبر 1954[1].

أما بشأن الاتصالات المباشرة والمحادثات الرسمية بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، فنجد أن الرئيس بورقيبة حث في خطابه في الفاتح أكتوبر 1959 قادة الجبهة على الذهاب إلى باريس وعن استعداده هو شخصيا للقاء الجنرال ديغول ليطرح من جديد فكرة الوساطة التي ينحصر الهدف منها – في حقيقة الأمر – في إطلاع الطرفين عن حقيقة نواياهما[2].

وما إن حل تاريخ 14 جوان 1960 حتى أعلن الجنرال ديغول عن بيان، دعا فيه قادة الثورة للتوجه إلى باريس لمباشرة المفاوضات لإيجاد حل للقضية الجزائرية و إيقاف القتال.

(*)–حيث عينت الولايات المتحدة الأمريكية رجلا دبلوماسيا نشطا يدعى "بلاك" مكلف بالسفارة بتونس بالإشراف على الشؤون الجزائرية للضغط على أعضاء الحكومة المؤقتة للقبول بحل وسط لإيقاف الثورة الجزائرية مع إعطاء ضمانات أمريكية لبقاء سيطرتها على الأوضاع في الجزائر.

(1)–الديب، مرجع سابق، ص 447.

وكذلك: شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، ج3، منشورات وزارة المجاهدين، مؤسسة الشروق، (ب.س.ط)، ص96.

(2)–نفسه، ص101.

وبالرغم من أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اعتبرت بيان باريس لا يزال بعيدا عن النوايا الحسنة وعن جديته في الوصول إلى اتفاق، وأن احتمالات فشل المفاوضات كبيرة، إلا أنها قررت المباشرة فيها و لم تعلن عن أي شروط أو ضمانات فيها، وذلك لتضييع الفرصة على ديغول في محاولة إظهار الجزائريين بمظهر المتعنتين أمام الرأي العام العالمي. وأرسل وفد برئاسة فرحات عباس لمقابلة الجنرال ديغول وإجراء المفاوضات.

فهللت تونس لذلك واعتبره الرئيس بورقيبة "من الأحداث الهامة في سبيل تحرير الشعب الجزائري وإنهاء الحرب الضروس" وخطوة جريئة من أجل تمكين الشعب الجزائري من تحقيق سيادته. واجتمع مجلس الأمة التونسي للرد على تطورات الأحداث، وأعلن لائحة نصت على: "إن مجلس الأمة التونسي يؤكد للشعب الجزائري في هذا الظرف الدقيق من الكفاح التحرري مساندته المعهودة ويعتقد راسخا أن الإخوان الجزائريين سيجتازون هذه المرحلة الجديدة وحدة وثباتا"[1].

وبدأت المفاوضات التي سميت بمفاوضات مولان بين ممثلين عن الجانبين الفرنسي والجزائري وانتهت بالفشل وعودة الوفد الجزائري دون تحقيق أي نجاح. ووقفت الحكومة التونسية تؤيد الموقف الجزائري في رفضه للشروط التعجيزية الفرنسية وأكدت أنها لا تقبل بأن يتفاوض الجزائريون من موقف ضعف وأنها لا تقبل بأن يقع إيقاف القتال بلا

---

[1]-انظر: المجاهد، ع71، 27 جوان 1960، ص4.

ضمانات، كما أنها ألحت على الحكومة المؤقتة بأن تترك باب المفاوضات مفتوحا إلى أن يعتدل الموقف الفرنسي[1].

ولعل مكانة جبهة التحرير قد تعززت بأنصارها بعد إجراء محادثات مولان واتضاح نوايا الحكومة الفرنسية، حيث تزعزعت ثقة الحكومة التونسية في فرنسا مما أدى بالرئيس بورقيبة إلى التصريح في سبتمبر 1960 "بأن ديغول غير قادر على حل القضية الجزائرية"[2]. وهو الذي كان يرى في ما سبق بأنه هو الوحيد القادر على حلها. وبذلك دعت الحكومة التونسية إلى ضرورة استعمال كل الوسائل للضغط على الحكومة الفرنسية لإجراء التفاوض حتى لو أدى الأمر إلى الاستعانة بالمعسكر الشيوعي. ففي خطاب آخر أمام مجلس الأمة في أكتوبر 1960 صرح بقوله: "إنه لو قدر لاستقلال الجزائر أن يتم على يد روسيا أو الصين مثلما تم استقلال الفيتنام الشمالي فان نتائج ذلك لا تمس الجزائر بل قد تمس تونس والمغرب وكامل شمال إفريقيا بل ربما تعم نتائجه إفريقيا كلها..." [3] . وربما يعود هذا المنحى الغير معهود من الرئيس بورقيبة إلى إدراكه بضرورة تحسيس الغرب بخطورة الوضع في

---

[1]-انظر: المجاهد: ع72، 11 جويلية 1960، ص ص 2،6.

[2]-بورقيبة: المصدر السابق، ص 68. وكذلك : ملحق6 ،وثائق الأرشيف الوطني الجزائري:
-La Tunisie de Bourguiba devant la révolution Algérienne, P6.

[3]-بورقيبة، المصدر السابق، ص ص . 69، 70. وكذلك : الديب، مرجع سابق، ص 483.
الوثائق الجزائرية تقول أنها فكرة طرحت من طرف بورقيبة في شهر أوت 1960. وأن تونس سوف تدخل مباشرة في إطار الثورة الجزائرية بعد استشارة مجلس الأمة التونسي والمجلس الوطني للثورة C.N.R.A. أما بشأن الدول المغاربية الأخرى، فقد كان يرى بأن ليس من السهل على المغرب أن تتنازل على ملكيتها لصالح نظام جمهوري، أما ليبيا ليست متحمسة أكثر لهذه العملية ومنقسمة بين فكرتي المغرب العربي واتحاد الجمهورية العربية.

الجزائر وضرورة الإسراع بإيجاد حل للقضية الجزائرية قبل أن يتـــدخل المعسكر الشرقي في شؤون إفريقيا.

ثم أنـــه اقترح بتاريخ 7 أكتوبر 1960 إقامة مشروع وحـــدة تونسية –جزائرية في إطار دولة فدرالية أو كفدرالية عرضه على مجلـــس الأمة التونسي. وأثار اهتماما بالغا به. وأبدى رغبة كبيرة في ضـــرورة إقامته قبل انتهاء الحرب لتسهيل استقلال الجزائر. وذكر بأنها أحســـن طريقة لتدويل القضية الجزائرية.

أما جبهة التحرير فلم تتحمس للمشروع و لم تستســـغه أصـــلا، كونها شكت في كون المشروع فكرة أمريكية، كما التمست فيه محاولة لاحتواء الثورة وبالتالي القضاء على مبدأ الاستقلال التام للجزائر، إضافة إلى أن المشروع يحمل في طياته نوايا خاصة يطمح بورقيبة من ورائها إلى زعامة الشمال الإفريقي. إضافة إلى أنه يحمل أهدافا اقتصادية خاصة وأن تونس كانت غير منتعشة اقتصاديا من خلال ما أكده وزير التخطـــيط والمالية التونسي بن صالح. ومن مصادر خاصة للحكومة المؤقتة أكـــدت بأنه خلال جلسة سرية خاصة للمكتب السياسي التونســـي للحـــزب الدستوري تأكدت نتيجة مفادها أن ليس هناك مشـــروع أو مخطـــط اقتصادي جاد وصالح لتونس إلا بعد استقلال الجزائر[1].

واستمرت مساعي الرئيس بورقيبة مع بداية شهر فيفري من سنة 1961 قصد نجاح عودة المفاوضات الجزائرية الفرنسية لحـــل القضـــية

---

[1]-انظر ملحق6 : وثائق الأرشيف الوطني الجزائري:

-La Tunisie de Bourguiba devant la révolution Algérienne, P7.

الجزائرية سلميا. ومن هنا بدأت التحضيرات لمقابلة الجنرال ديغـــول – والتي عرفت فيما يعد بمفاوضات قصر رامبويي – على أساس إجـــراء التفاوض مع الجانبين الجزائري والفرنسي. ويبدو أن الـــرئيس بورقيبـــة حاول في هذه المرة إزالة أكبر قدر ممكن من العراقيـــل مـــع الحكومـــة المؤقتة[1]، حيث أنه احتاط لنفسه بحصوله على موافقـــة الجبهـــة علـــى مقابلته للجنرال ديغول في ما يتعلق بالقضية الجزائرية واشترط أن يشرع الطرف الفرنسي في المباشرة بالتفاوض لأنه "لا يريد أن يســـتقبل مـــن طرف الدولة الفرنسية المسئولة عن مواصلة الحرب" في الجزائر. وكلف سفيره بفرنسا المصمودي بالتحضير لإجراء هذه المقابلة[2].

وعند اطلاعنا على مذكرات الجنرال ديغول "الأمل" وجدنا ،أن ديغول يذكر أن الرئيس بورقيبة حرص على اللقاء به ليعرب لـــه عـــن تأييده لإجراء المفاوضات مع الطرف الجزائري وعن استعداده للتوفيـــق بين وجهتي النظر الفرنسية والجزائرية لإنجاح المفاوضات، غـــير أنـــه لم يخف نواياه في الحصول على بعض المكاسب وتوسيع بلاده من ناحيـــة

---

[1]–حيث رأت الجبهة أن كل تصريحاته لم تأت لمؤازرة موقف الثورة، وألزمته بالتعهـــد بعـــدم الإدلاء بـــأي تصريح يخص الجزائر، دون الرجوع لها.

[2]– المقابلة التي سوف تتم على أساس دراسة المشكل الأساسي المتعلق بالثورة الجزائرية والمشـــاكل العامـــة المتعلقة به، كانتقال الزعماء الخمس من جزيرة إيكس إلى ضواحي باريس، وإيقاف تنفيذ أحكـــام الإعـــدام والإفراج عن المساجين السياسيين الموجودين في المحتشدات، غير أن الجبهة لم يكن في نظرها انتقال الزعماء أو إطلاق سراحهم شرطا من شروط التفاوض وبهذا الموقف رفعت كل لبس حول النوايا الخفية لفرنسا حول هذه المفاوضات.

انظر: شريط، الثورة الجزائرية والصحافة الدولية، 1961، ج1، مرجع سابق، ص81.

وكذلك: ملحق7 وثائق الأرشيف الوطني الجزائري:

-Boite N°264 , 348. Note Politique, Des rapports Algéro-Tunisiens, 1961, P(1,2,3,4,5).

الحدود الصحراوية على حساب الأراضي الجزائرية[1]. إذ أن ملف الصحراء اكتنفه الكثير من الغموض من طرف الجانب التونسي. في هذه الفترة، حيث مر موقف الحكومة التونسية بهذا الشأن بعدة تطورات[2]:

أولا: على إثر تصريحات الرئيس بورقيبة، التي اعتبر فيها أن الصحراء عبارة عن بحر داخلي (mer intérieur)، وعليه فإن السيادة عليها واستغلالها لابد أن يكون مؤمن من طرف الساكنين على ضفافها. وبهذا الشأن اعتبرت جريدة (Le monde) بتاريخ 1961/07/07 "أن نظرة بورقيبة لمستقبل الصحراء ليس بالبعيد عن نظرة الجنرال ديغول". لكن أمام ضغط الدول الشقيقة والصديقة تظاهر بورقيبة بتخليه عن هذه الفكرة.

ثانيا: جاء على إثر التصريح الرسمي للمصمودي فيAfrique-action بتاريخ 1961/6/26 عندما كتب قائلا: "كل العالم يعرف أن تعديل الحدود الجنوبية -أي حق تونس في مجالها الصحراوي- هو أحد أهم نقاط الخلاف الفرنسي – التونسي.. وفي دار السلام وحتى الرئيس بورقيبة قد ذكر رفاقه الشمال الإفريقيين أنه طلب من الجنرال ديغول إرجاع تونس حقها في مجالها الصحراوي.

وكان هذا الموقف يحمل في طياته خطرين على مستقبل الجزائر:

---

[1]-شال ديغول: مذكرات الأمل، ج3، التجديد، 1958-1962، ت. سموحي، فوق العادة، ط1، منشورات العويدات، بيروت، 1971، ص ص 113-114.

[2]-انظر: ملحق7، وثائق الأرشيف الوطني الجزائري:

-Note politique: Des rapports Algéro-Tunisiens, 1961, P(3,4,5).

1/-إن تغيير جد مهم سوف يحدث في الخريطة الجغرافية قبل أن تحصل الجزائر على استقلالها.

2/-ثم أنه عندما يسطر الخلاف ضمن النزاع الفرنسي – التونسي فإن ذلك معناه الاعتراف الضمني للسيادة الفرنسية على الجزائر. لكن التونسيين حاولوا تدارك ذلك في الاجتماع الجزائري – التونسي بتاريخ 1 جويلية 1961 الذي اعتبر نجاحا بالنسبة للجزائر حيث تخلت تونس عن مطالبها في الصحراء الجزائرية لما بعد استقلال الجزائر، وبالمقابل فإن الحكومة المؤقتة أخذت على عاتقها الالتزام بمناقشة تعديل الحدود الصحراوية بين تونس الجزائر المستقلة.

ثالثا: إصلاح الحدود (Rétablissement) وهي فكرة بعيدة عن الفكرتين الأولى والثانية، فإصلاح الحدود لا يعني تعديلها (Rectification).

وتعني إصلاح الحدود الجنوبية التونسية كما كانت عليه مثبتة في اتفاقية 1910(*). وقامت تونس بالتخلي عن الفكرتين السابقتين لصالح هذه الفكرة والجلاء الفرنسي عن القواعد العسكرية في بترت وفي بعض القواعد في الجنوب التونسي في (fort-Saint).

(*) -لقد تم تعيين لجنة بمرسوم من البايلك بتاريخ 9 فيفري 1910، والتي التقت بلجنة عثمانية، من أجل تحديد الحدود التي تفصل بين تونس وليبيا وقد دون هذا التحديد في اتفاقية بتاريخ 19 ماي 1910، وهذا التحديد يبدأ من مكان يدعى رأس الجير في شرق بن غردان ليمتد إلى آلاف الكلومترات لينتهي إلى حد 233 الذي يقع في مكان يدعى غارة الحمل. والحد كذلك يمتد أكثر إلى الجنوب حتى حوالي 15 كلم جنوب قدامس.

وهكـــذا فإن الرئيس بورقيبة استطاع وبمهارة أن يضـــع هـــذا الطلب في إطار التصدي للاستعمار والخلاف الفرنســـي – التونســـي. واستطاع التأثير على الرأي العام التونسي والعـــالمي عـــبر الســـفارات الأجنبية وبأن هذا المطلب يدخل ضمن نطاق مؤازرة تـــونس للثـــورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي الذي يستغل هذه القواعـــد لضـــرب الشعب الجزائري.

وفي ظل نجاح الثورة و التطورات التي عرفتـــها وأمـــام تـــدهور الأوضاع الاقتصادية لفرنسا وتفاقم مشاكلها داخليا وخارجيا، وعلـــى إثر فشل مخطط شال العسكري، اضطر ديغول إلى قبول التفاوض مـــع الحكومة الجزائرية عن استعداده لمباشرة المفاوضات بمدينـــة إيفيـــان في أواخر شهر ماي 1961 ونتيجة لتضارب موقف الطـــرفين، لتصـــلب الجانب الفرنسي على اعتبار أن الصحراء أرض خلاء ليس للجزائـــريين حق السيادة عليها، وإصرار الجانب الجزائري على حق الشعب الجزائري المشروع على كل شبر من أراضيه، توقفت المفاوضات وأعلن الـــرئيس بورقيبة موقفه المعادي بشأن إصرار الجزائريين عن حقهـــم في الســـيادة على الصحـــراء فقـــام بإصدار أوامره إلى الجيش التونســـي والحـــرس الوطني لإغلاق الحـــدود التونسية الجزائرية تنفيذا للتعليمات الفرنســـية والأمريكيـــة.

وبناء عليه، اتصل ابن بلة[*] وهو تحت الإقامة الجبرية بفيلا توركان – بالخوجة القائم بالأعمال التونسية في باريس ،وحمله رسالة إلى الرئيس بورقيبة يطالبه فيها بفتح الحدود، وإلا سوف يضطر إلى إصدار أوامره إلى الجيش الجزائري المتواجد على الحدود الجزائرية – التونسية لفتحها بالقوة، وتهديده بنشر بيان صحفي عن حقيقة دوره ضد الثورة الجزائرية[1].

وبتعليمات ابن بلة تسارع الجزائريون من جهتهم إلى توضيح موقف الرئيس بورقيبة و تصرفاته إزاء الصحراء الجزائرية داخل الأوساط

---

[*]- ولد أحمد بن بلة في 25 ديسمبر 1918 بمغنية بالغرب الجزائري . من أسرة فلاحية، تابع دراسته الثانوية بتلمسان وأدى الخدمة العسكرية الإلزامية سنة 1937. وأعيد تجنيده كبقية الجزائريين في الحرب العالمية الثاني.

بعد انتفاضة 8 ماي1945 ،انخرط في صفوف **حزب الشعب الجزائري** ثم **في حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، وتدرج في عدة مناصب ومسؤوليات . ترشح في انتخابات سنة 1948 على مستوى مدينة مغنية .

أصبح مسؤولا عن القطاع الوهراني في المنظمة الخاصة التي بدأت تحضر للعمل المسلح ، وخطط للهجوم على بريد وهران عام 1949 والذي استهدف من ورائه الحصول على تمويل للعمل العسكري.=

=عين على رأس **المنظمة الخاصة** بعد استبعاد حسين آيت أحمد في 1949 إلى غاية سنة 1950 تاريخ اكتشاف المنظمة الخاصة. وقد اعتقلته السلطات الاستعمارية في 1950وحكم عليه بالسجن لمدة 7 **سنوات** . وفي 16 مارس 1952 تمكن من الفرار من سجن البليدة . بعد فراره التحق بالوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الدمقراطية بالعاصمة المصرية **القاهرة**. شارك أحمد بن بلة في تأسيس جبهة التحرير الوطني عام 1954، وبعد اندلاع الثورة أصبح عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني مكلفا بالجوانب= العسكرية خاصة تزويد الثورة بالسلاح. اخنير عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ التي أقرها مؤتمر الصومام وعضوا في المجلس الوطني ا لثورة 1956-1962. وفي 22 اوكتوبر 1956 ألقت عليه السلطات الاستعمارية القبض برفقة آيت أحمد الحسين ومحمد بوضياف ومحمد خيضر والكاتب مصطفى الأشرف في حادثة اختطاف الطائرة . وقد بقي في السجون الفرنسية إلى غاية 19 مارس 1962.

انظر: تاريخ الجزائر1830-1962 ، القرص المضغوط.

[1]-انظر: شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962، منشورات وزارة المجاهدين، مؤسسة الشروق، (ب.س.ط)، ص17.و كذلك: الديب، مرجع سابق، ص ص508، 509.

التونسية. وبتأثير التضامن الشعبي التونسي مع الجزائريين وبزعم أعضاء الحكومة المؤقتة عن نقل مقرهم من تونس نحو الرباط أو القاهرة حتى بدأت مظاهر عدول الرئيس التونسي عن موقفه وتم فتح الحدود الجزائرية – التونسية[1].

كما كان لحادثة أسر الطيار الفرنسي من طرف جيش التحرير الجزائري على الحدود التونسية – الجزائرية في جوان 1961 وقع كبير على الخلاف بين الحكومة التونسية والحكومة الجزائرية المؤقتة، إذ لجأت هذه الأخيرة بحل الخلاف الناشئ بتسليم الطيار إلى السلطات التونسية، الشيء الذي أثار ضغينة هيئة الأركان العامة التي تماطلت في الاستجابة لهذا الطلب. واحتجت عن ذلك بتقديم استقالتها منتقدة الرئيس بورقيبة لمحاولته إبراز الموالين لسياسته من أعضاء الحكومة المؤقتة كقادة فعليين للثورة، و لم تتوان في إيضاح مطامعه بالصحراء الجزائرية وخاصة منطقة وادي سوف بمحاولة الضغط على سكانها للمطالبة بالجنسية التونسية[2] بل راح أبعد من ذلك في محاولة احتلال المنطقة على إثر معركة الجلاء ببترت.

ربما إذا استثنينا موضوع الخلاف المتعلق بأطماع الرئيس بورقيبة في الصحراء الجزائرية، نجد أن العلاقات السياسية التونسية – الجزائرية ومع تعيين السيد بن يوسف بن خدة لم يأت ما يكدر صفوها، خاصة مع التعليمات التي أصدرها مجلس الثورة في اجتماعه (صيف 1961) والتي أوصى من خلالها

---

[1]-الديب، مرجع سابق، ص509.

[2]-حربي، الأسطورة و الواقع، مرجع سابق، ص ص. 224، 225.

حكومة بن خدة على تحسين علاقة الثورة الجزائرية مع الشعب والحكومة التونسيين.

ومن كل هذا نخلص إلى القول، أن العلاقات السياسية الجزائرية – التونسية تميزت بالدعم السياسي التونسي للقضية الجزائرية والذي طبع بختم الشخصية القوية للرئيس بورقيبة. هذا الدعم الذي تميز بالتقلب الناتج عن تذبذب المذهب البورقيبي الذي ميز هذه العلاقات بين تصريحاته بالحرب على فرنسا الذي مثلته فترة العدوان على ساقية سيدي يوسف ،والدعم الشعبي التونسي المتكرر لمساندة الحكومة المؤقتة الجزائرية وحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وصولا إلى إطراء شخصية الرئيس ديغول وكتمان كل ما يتعلق بالمحادثات الفرنسية – التونسية بشأن القضية الجزائرية. ثم إلى الرسالة التي وجهها إلى مصالي في سنة 1959 داعيا إياه فيها إلى الانضمام للثورة. فاقتراحه لمشروع الاتحاد الجزائري التونسي.

وبالرغم من أن هذا المذهب البورقيبي مبني أساسا على التسوية والطرق السليمة، إلا أن الثورة الجزائرية تلقت الدعم الكامل والغير مشروط من طرف الشعب التونسي (مظاهرات شعبية، مواقف بعض الجرائد، (Afrique Action, Tribune du progrès...)، الذي حتم على الرئيس بورقيبة اتخاذ قرارات إيجابية لصالح الثورة وحتى الأفكار القوية المتعلقة بالوحدة المغاربية والوحدة الإفريقية والقومية العربية، كان لها دورا في ذلك وقيدت بذلك مجال عمل المذهب البورقيبي.

كما كان للثورة الجزائرية تأثيرا مباشرا على السياسة الداخلية والخارجية للحكومة التونسية، إذ أن حضورها في تونس أعطى لهذه الأخيرة برنامجا واضحا على الساحة الدولية. فأصبحت بذلك عاصمة سياسية كبرى حيث لجأ الرئيس بورقيبة إلى نشر حركة دبلوماسية مكثفة عرفت بحرب الجزائر، (La guerre d'Algérie) في كل لقاءاته بالشخصيات السياسية والاقتصادية والصحافة الدولية التي زارت تونس، واستطاعت تونس بذلك أن تتقرب من فرنسا وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها الخاصة. وما بين الشرق والغرب أصبحت الثورة الجزائرية العامل الأساسي لتحريك سياستها.

وبعد استقلال الجزائر، تدهورت علاقات تونس بها بحكم خلاف الأيديولوجيات بين نظامي البلدين.وفي جانفي1963،استدعت تونس سفيرها لدى الجزائر،بحجة تورط سلطات الجزائر في الاتصال بالمعارضة التونسية بقيادة صالح بن يوسف،للاغتيال بورقيبة.و أدت إلى عقد مؤتمر البلدان الثلاث في الرباط،و أسفرت المحادثات الثنائية التي أعقبته، إلى اتفاقية حدود بين البلدين وتحسين العلاقات بينهما.

الفصل الثالث

العلاقـــات العسكريـــة بـــين البلديـــن

نحاول من خلال هذا الفصل دراسة العلاقات العسكرية بين القطرين الشقيقين من خلال فترات متمايزة، انطلاقا من اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، ثم المقاومة التونسية الثانية بعد الإعلان عن اتفاق الحكم الذاتي في 3 جوان 1955، وكيف كان العمل والتنسيق بين الإخوان التونسيين بقيادة رجل المقاومة التونسية الطاهر لسود و إخوانه الجزائريين ثم الإعلان عن استقلال تونس وتوقيع اتفاقية مارس 1956 وتسليم السلاح من طرف المقاومة التونسية بعد تحقيق غرضها الذي كان الاستقلال التام للوطن التونسي، ثم استمرار هذه العلاقات العسكرية مع الحكومة التونسية الجديدة بقيادة الرئيس الحبيب بورقيبة وتكمن إشكالية هذا الفصل في: كيف تمركزت وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية التونسية؟ وكم كان عددها؟ وكيف كانت عملية مرور الأسلحة عبر تونس للثورة الجزائرية؟ وما هي التسهيلات التي لاقتها من الحكومة التونسية؟ وهل كان للمعارك التي قادها جيش التحرير الوطني ضد القوات الاستعمارية عبر الحدود الشرقية انطلاقا من القطر التونسي وكذلك نشاطاته المستمرة ضد القوات والمراكز الاستعمارية الفرنسية قرب المراكز العسكرية التونسية تأثيرا على العلاقة بين البلدين ؟

ولا يفوتني هنا أن أذكر بأن محاولات التنسيق بين الحركات الوطنية في بلدان المغرب العربي لم تبدأ مع سنوات الخمسينات بل كانت قبل هذا التاريخ مع نجم شمال إفريقيا (1926) وجمعية الطلبة المسلمين

لشمال إفريقيا (1927)، حيث عقدت عـــدة ملتقيـــات،و نـــدوات وجمعيات من أجل هدف واحد هو تحرير بلدان المغرب العربي. و لم يكن إنشاء "مكتب المغرب العربي" بالقاهـــرة في فيفـــري 1947 و"لجنـــة تحرير شمال إفريقية "في باريس في أوائل سنـــة 1952 إلا خير دليـــل على ذلك.

وترجع إرادة الشعب المغاربي في الوحدة والتضامن إلى جـــذوره التاريخية والثقافية المشتركة، فقد أدرك بأنه شعب واحد مهما تكرست بينه الحدود الاستعمارية. إذ يذكر محمد حربي،أن مصالي الحـــاج هـــو الذي أقر بضرورة الكفاح المسلح ابتداء من سنة1951 حـــين بـــدأت تونس تتحرك في هذا الاتجاه.وقد اقترح على سكرتارية الحزب آنـــذاك إيفاد رجال للتدريب على السلاح في الشرق الأوسط تحـــت إشـــراف الأمير عبد الكريم الخطابي ، وفكر كذلك في بعث المنظمة الخاصة مـــن جديد وأمر آيت أحمد بتحضير مخطط يهدف إلى إعادة تنظيمها وقـــد تم ذلك فعلا.

ومن هنا، كان لاندلاع الثورة التحريرية الجزائرية صدى كـــبير على حياة التونسيين، ويتحتم علينا هنا عند دراسة العلاقات العســـكرية بين البلدين إبان الثورة التحريرية الجزائرية أن نقسم الفترة بـــين ســـنتي 1954-1956 ثم من 1956 إلى غاية 1962 وهذا نظرا للمراحل التاريخية التي مرت بها تونس والتي سبق ذكرها (الفصل الأول).

المبحث الأول:

العلاقات العسكرية بين البلدين بين 1954-1956:

لقد رأت اللجنة الثورية للوحدة والعمل أنه لابد من مسايرة المقاومة المسلحة التي اندلعت في تونس (جانفي 1952 – ديسمبر 1954) ثم في المغرب. فأدى هذا إلى محاولة التقارب والاحتكاك بهذه المقاومة خاصة في الجنوب التونسي. فكانت بداية هذا التقارب في القاهرة عن طريق ابن بلة وجماعة الوفد الخارجي في القاهرة الذين كانت لهم علاقة متينة مع الإخوان المغاربة والتونسيين وعلى رأسهم الهاشمي طود. كما كانت لهم علاقات مع مكتب المقاومة التونسية بطرابلس.

ولما خرج مصطفى بن بولعيد (بعد اجتماع 22) للقاء بن بلة في طرابلس في صيف 1954، هنا بدأ التعاون والتنسيق مع المقاومة التونسية الأولى. وكان انتقال ابن بولعيد عبر شبكات تمرير السلاح التي أقامها رجال المقاومة التونسية[1]. وتعاون التونسيين مع إخوانهم الجزائريين في هذا المجال لتمرير السلاح الذي كان موجودا في ليبيا برا وبحرا إلى داخل القطر الجزائري، فكان اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954 بأقل من 400 قطعة سلاح. لكن هذا التعاون لم يدم طويلا لأن تونس سرعان ما دخلت في مفاوضات مع فرنسا كانت نتيجتها تسليم أغلبية المقاومين المسلحين سلاحهم في 10 ديسمبر

---

[1]-بشير قاضي، "المسيرون المغاربة، الاتفاق والاختلاف"، جيش التحرير المغاربي 1945-1948،أعمال مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004، ص ص. 172-173.

1954 لأن فرنسا طالبت بذلك على أساس أن لا تكون المفاوضات مهددة بالسلاح.

فكان حوالي 2713 مقاوم مسلح، سلم سلاحه مع نهاية شهر ديسمبر من سنة 1954[1]. وبالتالي شل مكتب تونس في طرابلس و لم يعد في إمكانه الاستمرار في تمرير السلاح، ولكن وقبل اندلاع المقاومة المسلحة الثانية والتي عرفت بالمقاومة اليوسفية مع نهاية سنة 1955 انظم عدد هام من المقاومين المسلحين التونسيين أو التحق بصفوف الثورة التحريرية الجزائرية ومنهم المقاوم عبد الوهاب السندي والذي ذكر- وفي تسجيل خاص به للمعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسية بجامعة منوبة- أنه وبعد شهر أكتوبر سنة 1954، تلقى المقاومون التونسيون رسالة من المنجي سليم يدعوهم فيها إلى الالتحاق بالجزائر ودعم المقاومة المسلحة فيها، وباتفاق مشترك مع رئيس المقاومة المسلحة لزهر شريطي اتجهت ثلاث كتائب (Sections) إلى الجزائر بعد معركة "تمغزة"، هي فرقة عبد الوهاب السندي، فرقة الشيخ علي بوترعة وفرقة أحمد بن سعد، ودخلوا الجزائر ومكثوا بها شهرا كاملا في منطقة النمامشة وتبسة لبث الدعاية وتحريك الجزائريين للوقوف إلى جانب أشقائهم التونسيين وتجاوب معهم الجزائريون وتحمسوا لهم ومولوهم

[1]- Amira Aleya Sghaier," La Tunisie et la Révolution algérienne", in Actes du 1er congres du forum d'histoire contemporaine sur méthodologie, de l'histoire des mouvements nationaux au Maghreb, Fondation Temimi, Septembre, 1998, p110.

بالسلاح[1]، انطلاقا من أن فكرة توحيد المغرب العربي فكـــرة راودت قادة الحركة الوطنية في البلدان الثلاث (تـــونس، الجزائـــر، المغـــرب)، وآمنت بها شعوبها ومنها فكرة تشكيل جيش موحد لشمال إفريقيا منذ تاريخ 29 ماي 1954.

وقد ذكر دحو جربال، أنه وقبل اندلاع الثورة التحريرية، قـــام باجي مختار بإخبار محمد بوضياف بأن مجموعة من المقاومين التونســـيين قد دخلـــت الحـــدود الجزائرية لطلب المساعدة وجمع السلاح والنقود والأدويـــة، ممـــا أدى إلى تسرب الأمر إلى الصحف المحلية. فأثار هـــذا انزعاجا وخوفـــا، لـــدى مسؤولي جبهة التحير الوطني، على كشـــف المنظمة الخاصة.

وهذا الرائد الطاهر سعيداني يذكر في مذكراتـــه أنـــه وبحكـــم احتكاك الثوار الجزائريين بإخوانهم التونسيين في منطقة ســـوق أهـــراس جعلهم يلتحقون بالتونسيين ويشاركونهم كفاحهم ومن بينهم الحـــاج عبد الله، جبار عمر والحاج علي. الذين عادوا إلى الجزائر مباشرة بعـــد انطلاق ثورة التحرير الجزائرية وبعدها مباشرة التحق عدد لا بأس به من الثوار التونسيين بصفوف جيش التحرير الوطني[2].

---

[1]-حكاية عبد الوهاب السندي بتاريخ 30 ديسمبر 1993، بالمعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسية، رقم التسجيل 101. يذكر إبراهيم العسكري في كتابه: "لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية " أنه ،وفي أواخر سنة 1955، قام "فوج كهف الشهبة بشراء أسلحة أوتوماتكية من مواطنين تونسيين احتفظوا ببعض الأسلحة الأوتوماتيكية الخفية مثل: الرشاشات والمسدسات الألمانية الصنع والإيطالية والفرنسية وذلك منذ الحرب العالمية الثانية.

[2]-الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية: قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص ص 166-167.

وقد كشف أحمد محساس لنفس المؤرخ أنه ومنذ اندلاع الثـــورة التونسية في الجنوب التونسي، قدم جيش التحرير الـــوطني مســـاعدات لكل من لزهر شريطي والطاهر لسود من أجل تنظيم وحدات جـــيش التحرير التونسي. كما ذكر بأنه كان مبعوثا من طرف ابن بلة وجـــاء من ليبيا إلى الحدود التونسية الجزائرية وكلف بمهمتين، علـــى الصـــعيد العسكري: تشكيل لجنة مهمتها تقسيم السلاح القادم من القاهرة على الولايات. أما على الصعيد السياسي: وضع قواعد لتنظيم ثوري شمـــال إفريقي لإحباط المخططات الفرنسية[1].

أما عن المقاومة التونسية المسلحة ،نشير إلى أن الطـــاهر لســـود رفض المفاوضات وتسليم الســـلاح في ديســـمبر 1954، وأبى إلا أن يتضامن مع الثورة الجزائرية. فمن منطلق شـــهادته الـــتي أدى بهـــا للمعهـــد الأعلى للحركة الوطنية ذكر بأنه كانت لـــه علاقـــات مـــع المجاهدين الجزائريين، حيث اتصلوا به وعرضوا عليه أن يقـــود كتيبـــة (Un Bataillon) مكونة من 400 جندي. وكان قائدا عســـكريا في منطقة سوق أهراس أين قضى مدة شهرين قبل عودته إلى تونس بطلب من الرئيس بورقيبة في 1 جوان 1955. وعندما انطلقـــت المقاومـــة التونسية المسلحة الثانية في نوفمبر 1955 ضد اتفاقيات الحكم الـــذاتي (في 3 جوان 1955) والتي أمضاها رئيس الحزب الدستوري الجديـــد

[1]-Daho, Djerbal:" Alliances et mesalliances tunisiennes ou les relations algéro-tunisiennes vues par le FLN 1954-1958", in: Actes du IXe colloque international sur processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie, institut supérieur d'histoire du mouvement national, 1999, pp. 94-95.

الحبيب بورقيبة مع الطرف الفرنسي والتي عارضها الأمين العام للحزب صالح بن يوسف رافعا شعار المقاومة حتى الاستقلال التام للبلاد والتضامن مع الإخوة المجاهدين في المغرب وخاصة في الجزائر، كان الطاهر الأسود من الذين عارضوا تلك الاتفاقات و لم يسلم سلاحه، واعتبر أن ذلك خيانة في حق الدولة التونسية[1]. وتحطيمها لآمال وحدة الكفاح المغاربي المسلح، وحتى أغلبية قادة جبهة التحرير الوطني كانوا يرون في شخصية بورقيبة – وحتى ذلك الوقت- خائنا وانتهازيا بتوقيعه لذلك الاتفاق[2].

وابتداء من 30 نوفمبر 1955 بدأ الطاهر لسود في تجنيد المجاهدين للمقاومة المسلحة الثانية في إطار ثورة شاملة لتحرير البلدان المغاربية الثلاث[3]. وعلى هذا الأساس كان العمل يتم في إطار من التعاون والتنسيق العميقين بين وحدات مشتركة بين الإخوة التونسيين وأشقائهم الجزائريين لدرجة أن الأسلحة التي كانت توجه للثورة الجزائرية في الأوراس كانت تقسم مع جيش التحرير التونسي الذي كان يتولى عملية تمريرها عبر الجنوب التونسي[4].

وفي هذا الإطار عقدت عدة لقاءات واجتماعات بين كل من أحمد بن بلة، وصالح بن يوسف في القاهرة وطرابلس حيث كونوا لجنة

---

[1]-بشير قاضي، مرجع سابق، ص175.

[2]-محمد لبجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر الحر، الجزائر، (ب.س.ط)، ص ص 123-124.

[3]-Sghaier, OP.CIT, P.111.

[4]-قاضي، مرجع سابق، ص176.

لتنسيق الكفاح المسلح في كل من تونس والجزائر والمغـــرب[1]. وقـــد ساعد انطلاق المقاومة المسلحة التونسية الثانية على عملية تسهيل تموين الثورة الجزائرية بالسلاح والذخيرة. وكانت مصـــر الناصـــرية المـــدعم والممول الأكبر للثورة المسلحة في المغرب العربي[2]. كما كانـــت ليبيـــا كذلك من الدول الشقيقة التي زودت الثوار بالسلاح ومكنـــت مـــن عملية تسهيل مرور السلاح عبر أراضيها[3]، بل كانت أراضيها مخازنـــا للسلاح الذي كان يوزع على الثوار الجزائريين والتونسيين، حيث كان لهؤلاء مـــزرعتين لتخـــزين السلاح والتـــدريب واحـــدة في"زن زور" (14 كلم عن طرابلس) والثانية في "بني قشير"، حيث كانـــت عمليـــة تهريب السلاح تتم بعمل منسق ومنظم، وكانت أهم قاعدة هي قاعـــدة العصا (El Assa) (12 كلم من الحدود التونسية) [4]. وكان الطـــاهر لسود وابن أخيه بشير، وابن بلة المسئولين عن السلاح الذي كان يـــأتي من ليبيا وكانت نقاط انطلاق السلاح كالتالي:

"رغدالين" (مخزن رئيسي للسلاح)، "العصا" (مخزن سلاح)، "تيجـــي" (مخزن ثانوي ومركز للتدريب) علـــى بعـــد 40 كلـــم مـــن شـــرق "نالوت"،"جوش" Djoch (مخزن ثانوي ومركز تدريب) 35 كلـــم

---

[1]–Gian Polo Calchi Novati: "Le bombardement de sakiet – Sidi – Youssef et les péripéties de la politique tunisienne face a la guerre d'Algérie", in. Actes du IX[e] colloque international sur processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952-1964), I.S.H.M.V, Tunis, 1999, P.58.

وانظر أيضا: الديب، مرجع سابق، ص99.

[2]–للإطلاع أكثر على ذلك أنظر: الديب، مرجع سابق، ص ص 111-131.

[3]–بأمر من الوزير الأول الليبي مصطفى بن حليم.

[4]–لبجاوي، مرجع سابق، ص ص. 151-152.

من شرق "تيجي"، و"نالوت" (مخزن رئيسي ومركز تدريب) في الجنوب الشرقي "لدهيبات". أما عن عبور الحدود فيكون عموما عبر منطقة بن غردان مرورا بالجنوب الغربي "لنفطة" أو عبر الحدود الساحلية عبر "زرزيس" و"جربة"، حيث كان المرور يتم ليلا وعبر قوافل صغيرة مكونة من 7 إلى 8 أشخاص أو من 2 إلى 3 جمال حتى الدخول إلى الحدود التونسية والاستمرار في الدخول متفادين أي تصادم مع الجيش الفرنسي أو السلطات التونسية. وكانت قرية "الحامة"، قرية الطاهر لسود، على بعد 30 كلم غرب مدينة "قابس" من أهم مراكز تهريب السلاح ونقطة تجميع لتوزيعه وفي الوقت نفسه مركز توزيع لمهربي السلاح في شمال وجنوب النمامشة[1].

كما سجلت السلطات الفرنسية بعض المعلومات حول تهريب السلاح عبر الشمال في "الجبل الأبيض" و"غار الدماء" وفي "فرنانة" و"جبل الرويس" و"عين البيضة" وفي قطاع "قصرين" وعلى كامل الشريط الحدودي الجزائري – التونسي[2]. كما تبين الوثيقة رقم (2) أن جزء من السلاح التابع للقوات الفرنسية في تونس كان يقع في يد جيش التحرير الوطني مما حتم على قادة الجيش الفرنسي أخذ الحيطة والإجراءات اللازمة لكي لا يفقد المزيد من سلاحه.

وحسب ما تحصل عليه عميرة الصغير من الوثائق الفرنسية في الأرشيف الفرنسي "لفانسان" و التي تؤكد أن المقاومة المسلحة التونسية الثانية (اليوسفية) بدأت تتشكل منذ شهر نوفمبر 1955 ولكن عملياتها

---

(1)-El Sghaier, OP.CIT. P.113

(2)-IBID. P.114.

العسكرية لم تبدأ بشكل واضح إلا في ربيع 1956 ، حيث شهد مارس 1956 نشاطا متزايدا في عملية تمرير السلاح من ليبيا نحو تونس لتزويد جيش التحرير التونسي باحتياجاته ثم من تونس نحو الجبهة الشرقية بالجزائر (الأوراس – سوق أهراس) رغم اشتداد الرقابة الفرنسية ورقابة أنصار بورقيبة وحتى رقابة العناصر البريطانية المسيطرة على قوات الأمن الليبي[1]. وبذلك سرعان ما شملت العمليات العسكرية منطقة الوسط والجنوب التونسي.كما أكدت التقارير الفرنسية على وجود جماعات جزائرية مسلحة في تونس وجماعات تونسية أخرى مسلحة لكن أغلبها كانت جماعات مختلطة من الثوار الجزائريين والتونسيين. وكان من بين أهم تلك الجماعات، جماعة طيب زلاق[*] التي تكونت في فيفري 1956 من 17 مقاوما في منطقة (Bec du Canard) في غار الدماء وكانت تعمل بالتنسيق مع جماعة جزائرية بقيادة محمد الشريف وأحمد القايلي الذين كونوا جماعة مشتركة مكونة من 110 جندي، وكانت تنتقل بين طرفي حدود البلدين. كما تؤكد التقارير أن التونسيين كانوا يوجهون الجنود الجزائريين ويقدمون لهم المأوى والمئونة. وانتشرت المقاومة التونسية خاصة في النصف الأول من سنة 1956 على كامل التراب التونسي، لكنها كانت بصفة مركزة في الجبال في منطقة قفصة وشط الجريد، وجبال دهار ، أين كان الترابط والعمل

---

[1]–الديب، مرجع سابق، ص.185.

[*] –مقاوم يوسفي، سلم نفسه في 7 ماي 1956 بعدما لوحقت جماعته من طرف السلطات التونسية بقيادة محجوب بن علي، وحكم عليه بالإعدام في المحكمة العليا في جويلية 1956 بتهمة قتله للتونسيين بالرغم من أن محاميه أكد أن زلاق صعد للجبل لمحاربة المستعمر الفرنسي ومساندة إخوانه الجزائريين وليس لإطلاق النار على أشقائه من التونسيين.

المشترك بين المجاهدين الجزائريين في منطقة واد سوف بقيادة القائد الجزائري محمد العربي بن عمور السوفي والذي ضم إليه عناصر تونسية تحت قيادة المجاهد التونسي الطاهر بن لخضر غربي من نفطة[1]. ويذكر عميرة الصغير أنه وفي 21 جانفي 1956، اشتركت جماعة جزائرية – يوسفية في معركة بجبل البلجي (جبهة قفصة) ضد الجيش الفرنسي خسروا فيها 29 قتيلا وأسر 9 منهم، في حين أن الخسائر في الجانب الفرنسي كانت 2 قتلى و 5 جرحى[2].

وفي هذا الصدد يؤكد الجنرال "Guillebon " قائد مقاطعة الجنوب (Commandant de la division du sud) في تقرير خص به للسلطات الفرنسية: "[أن] المتمردين الجزائريين قووا الجماعات اليوسفية .... [مما أدى إلى ظهور] جيش التحرير الجزائري وجيش التحرير التونسي وأغلبية الجماعات المتمردة كانت مختلطة وتحوي عناصر جزائرية وأخرى تونسية"[3].

وكانت استراتيجية جيش التحرير التونسي بعد مارس 1956 هي الارتباط والتنسيق مع إخوانه الجزائريين بالأوراس والنمامشة و واد سوف عبر جبال مطماطة والحامة وجبال العسكر (قفصة) كما شارك الجزائريون في عمليات الاغتيال ضد معارضي المقاومة و لم يعتبروا خونة[*]. وفي صائفة 1956 وعلى إثر إبرام الاتفاق انضمت قلة من

---

[1]-El Sghaier, OP.CIT, pp. 115-116.

[2]–الصغير، مرجع سابق، مؤسسة بوضياف، ص.105.

[3]-El Sghaier, OP.CIT, P.117.

[*] –من ديسمبر 1955 إلى جوان 1956 تمت 24 عملية قتل فردي.

جيش التحرير التونسي إلى صفوف جيش التحريـــر الجزائـــري مثـــل: مجموعات القادة سعيد شيبة من الحرارزة، والقائد الطاهر بـــن لخضـــر الغريبي الذي انضم إلى الجماعة الجزائرية المكونة من طالب العربي، وعبد الله البوعمراني، محمد المخلوفي، النفزاوي، عبد السلام ثامر[1].

وابتداءا من شهر أفريل 1956 توطدت المقاومـــة الجزائريـــة – التونسية في سلسلة جبال شمال شط الجريد أين كانت الظروف ملائمة لذلك. وكانت أهم الجماعات المختلطة في ربيع وصيف ســـنة 1956 بمنطقة الجنوب هي[2]:

طبيعة الجماعات	القادة	عدد الجنود	منطقة العمليات
جزائرية – تونسية	-عبد الله بن شيخ -عمار بوعمراني (تونسي) -طالب العربي (جزائري) -محمد العربي بن سمـــات (تونسي)	200	-سلسلة الجريد الجريد أو رباطة وسقى
جزائرية – تونسية	-طاهر بن لخضر غربي	200	-الجريد -سلسلة شمال الجريد
جزائرية – تونسية	-زين بن لسود (قتـــل في جبل مورة)	من 15 إلى 20	جبل الراديف
جزائرية – تونسية	- علي درغال	من 15 إلى 20	-جبل مراطة

[1]- انظر : الصغير، مرجع سابق، ص96.

[2]-El Sghaier, OP.Cit, P.118

ومن الملاحظ أن المعارضة اليوسفية عرفت تطورا منذ ظهورها في نوفمبر 1955، وهـــذا في ما يخص القيادة والتسليح والتنســـيق مـــع جيش التحريـــر الجزائري الذي يعمل في تونس تحت قيـــادة الطـــاهر لسود.

أما فيما يخص العدد الحقيقي للمقاومين الـــذين رفعـــوا شـــعار الاستقلال التام والتضامن المغاربي لتحرير المغرب العـــربي فلـــم يحـــدد تدقيقا، وما تحصل عليه المؤرخ التونسي عميرة الصغير مـــن المصـــادر الفرنسية يؤكد أن عدهم كان 5000 شخص، وهـــذا في الجنـــوب الشرقي فقط من تونس في مارس 1956 منهم مـــن 500 إلى 700 جندي كانوا مسلحين تسليحا جيدا، أما حسب المصادر التونسية لنفس المؤرخ فتحصى عددا من المجندين الحقيقيين في المقاومة المسلحة الثانية ما بين 1700 و 2000 جندي[1].

ونتيجة لضغط الجيش الفرنسي[2]، والخسائر الكبرى التي ألحقها بصفوف المعارضة التونسية، التحق عدد كبير من جنودهـــا بصـــفوف جيش التحرير الجزائري بالجزائر منذ شهر ماي 1956، ولكن عـــدد كبير منهم تراجع فيما بعد عن الصفوف الجزائرية للعـــودة إلى تـــونس وتسليم السلاح، لتيقنهم من أن ثورتهم من أجل الاستقلال في تـــونس أصبحت بلا معنى بعد إمضاء بروتوكول 20 مارس 1956، الشـــيء

---

[1] –El Sghaier, OP.CIT, P.119.

[2] –انظر كذلك ملحق 8، الوثيقة التي تبين مختلف الإجراءات التي اتخذتها القوات الفرنسية لكشف عمليات تمرير السلاح والجنود من تونس إلى الجزائر وهي تدل على أن عملية تمرير السلاح كانت بصورة مكثفة في صيف سنة 1956 وأحرجت القوات الفرنسية على التراب التونسي.

الذي أثار احتراز الجزائريين ودفعهم إلى انتزاع السلاح منهم، شكا فيهم بإبلاغ السلطات الفرنسية عنهم[1].

في هذا الصدد نورد رسالة صالح بن يوسف إلى احد قادته في الداخل مصطفى كمال المزوقي بتاريخ 1956/7/10 (بعد إزاحة الطاهر لسود في مارس 1956) يقول فيها: "نحن لم نعط الأمر أبدا لجنودنا في جيش التحرير الوطني التونسي لمواصلة الكفاح من اجل دعم الجزائر فقط، بينما كان هذا الأمر هدفنا الثاني. نحن نكافح من الداخل ضد حكومة بورقيبة والمتواطئين معه (...) وأنا أمتع مسلحينا من الدخول إلى الجزائر والانضمام إلى جيش التحرير الجزائري خاصة وأنه بلغنا أن الإخوة الجزائريين بدؤوا يطالبون من وحداتنا الحصول على تراخيص من الحكومة التونسية للاندماج داخل الجيش الجزائري وإلا سوف يردون من حيث جاؤوا (...) إنني لم أقل أبدا أن ثورتنا ملحقة بالثورة الجزائرية. ثورتنا تبحث عن مساعدة الجزائريين وللاشتراك معنا لتحرير المغرب العربي ووحدته. والهدف الجوهري لثورتنا يبقى التحرير التام لوطننا والتخلص من النظام القائم"[2].

وربما يرجع سبب طلب قادة جيش التحرير الوطني الجزائري إلى تراخيص من الحكومة التونسية للالتحاق الجنود التونسيين بجيش التحرير الجزائري إلى تيقنهم – وبعد إمضاء بروتوكول 20 مارس 1956 بضرورة التعامل مع الحكومة التونسية لذلك نجد أن أغلبهم دخل إلى تونس وسلم سلاحه في شهر جويلية 1956 ومنهم الزعيم الطاهر

(1)- El Sghaier, OP.Cit, P120.

(2)- IBID, pp120-121.

لسود الذي قطع الحدود الليبية – التونسية ليلة 2 إلى 3 جويلية 1956 لتسليم سلاحه لممثل بن غردان[1]. وبذلك شهدت صائفة 1956 نهاية جيش التحرير الوطني التونسي.

المبحث الثاني:

العلاقات العسكرية بين البلدين 1956-1962:

إن توقيع بروتوكول 20 مارس 1956، لم يمنع التونسيين من مساعدة الثورة الجزائرية، وهذا حسب ما جاء في تصريح للرئيس بورقيبة لجريدة (Le Figaro) الفرنسية في نهاية شهر أفريل 1956 حيث قال: "نحن لا نستطيع أن لا نساعد إخواننا الجزائريين. من المؤكد أننا لا نملك العزيمة لإعلان الحرب على فرنسا، لكن طلب متطوعين تونسيين المحاربة في الجزائر، باسم التضامن العربي كما حدث أثناء الحرب على فلسطين. لا أستطيع أن أمانعه"[2].

وبالفعل كان التحاق التونسيين من مناضلي الحزب ومن عناصر أخرى ابتداء من ماي 1956 حيث فتحت عدة مكاتب لتجنيدهم واستقبال المحاربين المتطوعين الذين كانوا في أغلب الأحيان غير مسلحين في الشمال الغربي من البلاد في كل من سوق العربة، عين الدراهم، غار الدماء، والساحل، وربما يعود ذلك إلى محاولة القضاء على من تبقى من

---

(1) - El sghaier, OP.Cit, P121.

وكذلك : الصغير: مرجع سابق، ص95.

(2)-IBID, P123.

اليوسفيين والشباب العاطلين الذين كانوا يشكلون عبئا علـــى النظـــام الجديد وكذلك إظهار بأن بورقيبة لم يتخل عن الثورة الجزائرية.

وفي 19 ماي 1956 وبعد موافقة المكتب السياسي للحـــزب الدستوري الجديد، فتح أحمد بورقيبة مكتبا للتجنيد بالقلعـــة الكـــبيرة، وسير من طرف مختار بن علي بلعيد جمالي، وخمايس بن ميلاد زرقاطي وهما من المقاومين القدماء. كما فتح مكتب آخر ولنفس الغرض بعقودة في بداية شهر أوت 1956 من طرف مقاوم قديم آخر عاد من المنفـــى من مدينة طرابلس يدعى كوبار. كمـــا جند تونســـيون وجزائريـــون كذلك في كل من سبيطلة، تجروين، بومرداس، قيرون، مترل بورقيبـــة، منستر، مهدية[1].

ومع نهاية سنة 1957 أصبح لجيش التحرير الـــوطني المراكـــز التالية: مركز ملاق، مركز قرن الحلفايا (قرب الكاف)، مركز بيرينـــو في نواحي تالة، مركز تاجروين، مركز شعاني قرب قصرين، وقفصـــة. وكانت في غالب الأحيان مراكز متنقلة[2]. وكانت وحـــدات جـــيش التحرير الوطني تبدأ هجوماتها على العدو انطلاقا من هذه المراكز، كما كانت مكاتب لقادة جيش التحرير وجبهته وحتى مستشفيات عسكرية، كما كان المجندين يتلقون مبالغ مالية[3]، وأحيانا تـــدريبات عســـكرية.

---

[1]- El sghaier, OP.Cit, P121.

وكذلك ملحق 9: أرشيف المعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسية

Trafic d'Armes 9/06/1956, M.N,bobine 523, carton 2H398.

[2]- Mohamed, Teguia, l'algerie en gerre, Alger, 1981, p324.

[3]-حيث تلقى مجندوا الساحل مبلغ 3000 فرنك قديم في شهر أوت 1956 (حسب المصادر الفرنسية).

وإضافة إلى هذه المراكز شيدت معسكرات خاصة بقيادة الثورة خاصة على طول الحدود الجزائرية ـــ التونسية، وهذا بهدف ربط وحدات جيش التحرير الوطني بخلايا جبهة التحرير في كل من: غار الدماء، الكاف، فريانة، تالة، عين دراهم، سوق العربة، ردايف، تيبر سوق، تاجروين، ساقية سيدي سويف، قفصة، قصرين، قابس[1].

إضافة إلى مخازن الأسلحة والذخيرة التي كانت مستودعات سرية كذلك، وتحت مراقبة شديدة ومؤمنة يوميا من طرف وحدات القيادة وفيها توضع كل الأسلحة القادمة من مصر وليبيا ومختلف البلدان العربية والشقيقة والدول الصديقة سواء برا أو بحرا. وكانت أهم هذه المراكز: تونس، مغرين، سوق العربة، تاجروين، القيروان، حاسي دراهم، غار الدماء، حيدرة، تاليت، راديف، نفطة، فريانة، قفصة، قصرين، متولى.

ويتم نقل الأسلحة من هذه المخازن نحو الثورة الجزائرية على ظهور الجمال والبغال وأحيانا عن طريق سيارات خاصة بالثورة وأحيانا أخرى عن طريق سيارات خاصة بالجيش التونسي أو حرسه الوطني. حيث توضع هذه الأسلحة في البداية وبصورة مؤقتة في ثكنة "فرجمول" بتونس ثم توجه إلى معسكرات قريبة من الحدود والتي ذكرناها سابقا لتأخذ طريقها نحو الداخل حيث كان كل ذلك برصد من طرف الجيش الوطني التونسي والحرس الوطني التونسي[2].

---

[1]-Mohamed Guentari: Organisation politico- administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962, OPU, Alger, 1994, T2, p771.

[2]-IBID, PP 772-773.

كما كان هناك مجندين متطوعين التحقوا فرادى دون تسجيل وآخرين يقومون بتوفير السلاح وسيارات نقله ويوجهونها إلى مراكز التجمع التي كانت في كل من الكاف دلالة قريبا من أولاد حفوز، جبل سلوم، جبل برغو، سوق العربة، وغار الدماء. وكان المتطوعون التونسيون يلتحقون بصفوف المجاهدين في جيش التحرير الوطني بالإقليم التونسي أو بقطع الحدود وهذا المرور يكون منسقا من طرف جماعات صغيرة وفي نقاط مرور محددة هي ساقية سيدي يوسف، قلعة السنان، المنطقة الجنوبية من غار الدماء وعبر جداول الوديان بين مجردة وملاق[1].

ومما لا شك فيه، أن تونس لعبت دورا هما أثناء الثورة الجزائرية حيث كانت القاعدة اللوجستيكية لها (مرور حر للسلاح ولوحدات جيش التحرير الوطني وتسهيل حركة جنوده).

وتهريب السلاح بين تونس والجزائر لم يتكثف فقط منذ شهر جوان 1956 بل أصبح بصفة رسمية وبدون مضايقات من طرف الحكومة التونسية والوثيقة في الملحق رقم (8)، تكشف عن وجود اجتماع بين كل من ممثل جبهة التحرير الوطني بوحاووش ، ووزير الداخلية التونسي الطيب مهيري وعامل من وزارة النقل التيجاني بن خليفة وثلاث جزائريين آخرين تجهل أسماؤهم ورئيس الحزب الدستوري في مقاطعة قليبية ،المقاوم محمد بن أحمد، وذلك في ليلة 29 ماي 1956 بالمكتب السياسي لجبهة التحرير بتونس (قليبية)،الغرض منه

[1]-El Sghaier, OP.CIT, P124.

البحث عن مخطط جديد لعملية إنزال الأسلحة على الشواطئ التونسية وتوجهيها نحو الحدود الجزائرية.وقد قرر هذا الجتماع أن شاطئ تيبلبولة،شاطئ توجد على حوافه مزارع يمكن استغلالها لتخزين الأسلحة، وقد تقرر ذهاب المبعوثين الجزائريين الثلاث في اليوم الموالى إلى Cap Bon ثم إلى الساحل من طرف عبد اله فرحات المكلف بالقضايا الجزائرية للاتصال بالمسؤولين عن المكتب السياسي.

ولعل اجتماعا كهذا، وإن دل على شيء، فإنه يدل على تنظيم عملية مرور الأسلحة ورسميتها مع الحكومة التونسية.

وقد لقى المجاهدون الجزائريون مساعدات كبيرة من طرف الحكومة التونسية وخاصة من طرف الحرس الوطني التونسي في عملية تمرير السلاح بعدما تقرر خلال اجتماع البعثة الخارجية للجبهة في أوت 1956 تأكيد ضرورة التعامل مع الحكومة التونسية بدلا من التعامل مع المعارضة، إذ يعد ذلك قضية خاسرة بعد سيطرت الحكومة التونسية على الوضع. فتم الوصول مع هذه الأخيرة إلى اتفاقية تعاون فيما يخص تمرير الأسلحة[1]. وكلف ابن بلة بتعيين مسئول جديد على قاعدة تونس للتكفل بذلك، بعدما كان عبد الحي الأوراسي هو المسئول عن ذلك (لم يكن يتفاهم مع أنصار بورقيبة) [2].

وأثناء انعقاد مؤتمر الصومام في الجزائر في 20 أوت 1956 تأكدت فيه ضرورة التنسيق الحكومي والشعبي مع تونس. وتم التعرض فيه لمسألة التسليح والتموين وأسباب عدم وصول السلاح لولايات

---

[1]-لكن شاءت الظروف بعدم توقيعها، راجع: المدني، مرجع سابق، ص66.

[2]-انظر: المدني، المرجع السابق، ص ص 185-186.

الداخل، واتخذت فيه قرارات هامة للتكفل بمهمة تمرير السلاح، كما أرسل عمار بن عودة إلى تونس للتكفل بتلك المهمة[1].

وفي 28 جانفي 1957، قام كل من الأمين دباغين وأحمد توفيق المدني بعقد اتفاقية مع ممثلي الحكومة التونسية تتعلق أساسا بتنسيق الجهود لضمان تمرير السلاح والذخيرة عبر تونس، اعتمادا على مساعدات الحكومة التونسية حيث تضمن فحواها ستة بنود كما أوردها أحمد توفيق المدني في كتابه باعتباره أحد المساهمين في صياغتها، وكما أشارت إليها الكاتبة الأمريكية جوان غليسبي وهي[2]:

1-الحكومة التونسية تتعهد بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد عليها إلى الحدود من ممثلي جبهة التحرير الوطني وتتعهد بتسليمها على الحدود الجزائرية لمن تعنيهم الجبهة لتسلمها.

2-تكون هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني.

3-تتعهد هذه الهيئة المشتركة بأنه لن يتسرب إلى البلاد التونسية أي قطعة من السلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.

4-لا تتم معاملة النقل هذه إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني، والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي، دون أي مشاركة خارجة عنهما.

---

[1]-يحي بوعزيز،ثورات الجزائر في القرنين 19و20، ج2،ط2،منشورات م.و.م،الجزائر،1996،ص221.

[2]-انظر: المدني، المرجع السابق، ص ص 278-279. وكذلك: جوان غليسبي، مرجع سابق، ص215.

5-المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية تتولاها لجنة مسئولة مشتركة مؤلفة من عضو يعنيه الديوان السياسي، وعضو آخر تعينه جبهة التحرير الوطني.

6-تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الأخ الرئيس بورقيبة على هذا النص النهائي، بعد رجوع الوفد التونسي للعاصمة التونسية.

وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية بين أوعمران والحكومة التونسية في فيفري 1957، واتخذت كافة الإجراءات لتنفيذ بنودها. وأكدت في نفس الوقت على التعاون التونسي الجزائري في هذا المجال. وبالفعل، قام الحرس الوطني التونسي بنقل السلاح الموجه لجيش التحرير الوطني بالسيارات المدنية وحتى سيارات الإدارة التونسية . وعلى سبيل المثال قام السيد إبراهيم بن يحمد (أخ بشير بن يحمد، وزير الإعلام سابقا) من أكبر الملاك ورئيس الحزب الدستوري بمقطار بنقل السلاح عدة مرات بشاحنته الخاصة من هذه المدنية إلى ناحية الساقية والفتلة. كما أثبتت الوثائق الفرنسية كذلك عن وجود علاقة متينة بين سلطات الحزب الدستوري الجديد وممثل الحكومة في الساقية مع القائد العسكري الجزائري عبد الله باربي فيما يتعلق بتهريب السلاح والذخيرة[1].

وفي كثير من الأحيان ما تتعرض قوافل السلاح الموجهة إلى الجزائر إلى الحجز من طرف السلطات الفرنسية.

---

[1]-El Sgahier, OP.CIT, P125.

ولما كان أوعمران مسؤولا عن التسليح، معينا من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ ،كلف بالإشراف العسكري على قطاع الشرق (تونس وليبيا) وعمل على نقل مخزون السلاح المتواجد بليبيا وتمريره إلى تونس متتبعا في ذلك مختلف خيوط شبكة الإمدادات والتموين التي أنشأها ابن بلة من قبل.

كما كلفت الحكومة التونسية أعضاء من الحزب الدستوري وعددا من المسئولين الإداريين للقيام بمهمة التنسيق ومساعدة الثوار الجزائريين. حسب ما أوردته بنود الاتفاقية السابقة الذكر. وفي هذا المجال يؤكد أوعمران أن الثورة الجزائرية تلقت مساعدات هامة من تونس في مجال تمرير السلاح[1].

وكان بن عودة مشرفا على نقل قوافل السلاح من ليبيا إلى الحدود التونسية في منطقة تعرف بقردان لتسلم إلى لجان الحرس التونسي وتنقل إلى الحدود التونسية – الجزائرية.

وهذا لم يتم- طبعا- بدون إزعاج من طرف القوات الفرنسية المرابطة على الحدود الليبية – التونسية. وكان والي مدنين (محمد الأمين) كثيرا ما يتدخل للتستر على هذه العملية، وذلك بمراوغة قادة الثكنات الفرنسية.كما طلب بن عودة من الوالي أن يكلم حكومته في مسألة جلاء القوات الفرنسية عن مراكزها بشوشة وبن قردان، لتسهيل عملية تمرير الأسلحة دون مضايقات من طرف القوات

[1]-انظر: شهادة أوعمران بـ محمد عباس: ثوار ... عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص187.

الفرنسية . وبالفعل كان له ذلك، وأصبحت بن قردان مركزا رئيسيا لتخزين الأسلحة[1].

وكانت عملية تمرير السلاح تتم عبر الحدود الليبية – التونسية بالقرب من بن قردان، جناين، وطريق الرمال في الجنوب الغربي في مقاطعة قدامس. كما عرفت عملية تمرير السلاح تكثيفا كبيرا بعد شهر مارس 1956 عبر الحدود الساحلية التونسية في (قليبية وفي منطقة الساحل، عقودة، سوسة، مونستير، تيبلبولة، مهدية) وفي منطقة طبرقة وكذلك في الجنوب في زرسيس وجربة. وكانت الأسلحة تأتي إلى الشواطئ والموانئ عبر قوارب الصيادين التونسيين وعن طريق بواخر الدول الصديقة[2].

وواجهت الرقابة الفرنسية في إقليم الجنوب والشرق صعوبات كبيرة خاصة بعد انتقال سلطة البوليس والدرك إلى السلطات التونسية وانتهاء مهامها في تونس تدريجيا ابتداء من سنة 1957 واتفاق 17 جوان 1958 حول انسحاب السلطات الفرنسية في أجل أقصاه 4 أشهر[3].

وقد تكفل مجاهدو القاعدة الشرقية بمهمة تمرير السلاح من الحدود التونسية إلى الولايات الداخلية،حيث كانت القاعدة الشرقية

---

[1]–انظر: شهادة بن عودة ب محمد عباس، ثوار...عظماء، مرجع سابق، ص97.

[2]–انظر ملحق (8)، أرشيف المعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسية:

-Trafic d'armes et de personneles vers l'algérie, 4/81956.

[3]–لكن ورغم ذلك أصدر الجيش الفرنسي لنفسه ومع نهاية 1958 واجب الرقابة على الحدود الجنوبية للبلاد على عمق 15 كلم تدعى (منطقة الآمان) والعمل على إخلائها من السكان ومنع أي مرور بها إلا بترخيص.وفي سبتمبر 1957 طبقت الحكومة الفرنسية قانون (حق المتابعة) ضد المجاهدين الجزائريين على الإقليم التونسي.

بسوق أهراس تحوي نحو 150الى200جندي مع نهاية سنة 1955، ليرتفع هذا العدد إلى 1200 مجاهدا في جويلية 1956، منهم 80 بالمائة كانوا متمركزين على التراب التونسي. ثم زاد هذا العدد ليصبح 1400 خلال ماي 1957 ثم إلى 1750 في ديسمبر من نفس السنة. فالولاية 2 فقط كانت تحوي 4000 جندي متمركزين على التراب التونسي[1]. وكانت نحو 300 قطعة سلاح توجه إلى الجزائر كل شهر، عبر القاعدة الشرقية سوق أهراس وعبر واد سوف[2]. واستطاعت بذلك الولايات الداخلية، خلال سنتي 1957و 1958، الاستفادة من قوافل الأسلحة بكميات متفاوتة، حيث يؤكد إبراهيم العسكري أن حصيلة قطع الأسلحة التي سلمتها القاعدة الشرقية إلى الولايات الداخلية سنة 1957، كانت تمثل 3017 قطعة سلاح أوتوماتيكية من بنادق ورشاشات ومدافع الهاون[3] وقد تكفل مجاهدو القاعدة الشرقية بمهمة تمرير السلاح من الحدود التونسية إلى الولايات الداخلية، فكانت القاعدة الشرقية بسوق أهراس تحوي 150 إلى 200 جندي.

ولم نتحصل على إحصائيات دقيقة بشأن كمية السلاح والذخيرة التي كانت تمر عبر تونس للثورة الجزائرية، وما تحصل عليه عميرة الصغير من وثائق الأرشيف الفرنسي بـ الكي دورسي(Quai d'Orsay) تثبت أنه، و خلال الفترة الممتدة من جانفي

---

(1)-Mahfoud Kaddache, Et l'Algérie se libéra (1954-1962), EDIF, Paris, 2000, P165. Et :Maurice Faivr,L'ALN Extérieure Face au Barrages Frontaliers,sur: www.Stratix.ORG

(2)-Harbi, OP.CIT, P204.

(3)-إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، (د.س.ط)، ص196.

1957 إلى 31 جويلية من نفس السنة، أكثر من 9000 قطعة سلاح قد مرت عبر تونس[1].

كما أصبح لكل ولاية تمثيل عسكري على الحدود الجزائرية التونسية وشكلوا بذلك لجنة مشتركة تشرف على تقسيم الأسلحة وإرسالها إلى الداخل.

وفي ذلك الوقت لم تتشكل بعد قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ هي المتكفلة بأعباء الجنود على القاعدة الشرقية وعلى التراب التونسي،فتعدت مصاريف الجنود في تونس من 5.5 إلى 50 مليون فرنك فرنسي قديم سنة 1957[2].

وفي منتصف سنة 1957، لم تعطل بعد السدود المكهربة عملية مرور الأسلحة. ففي جويلية 1957 وفي ندورة صحفية للجنرال راوول سالان: صرح قائلا: "... أن حوالي 1500 قطعة سلاح حربي يهرب نحو الجزائر كل شهر، وحوالي ثلاثة أرباع منها تأتي عن طريق تونس وربع منها عن طريق المغرب وقسط لا بأس به يغنمه الفلاقة من القوات الفرنسية..." [3].

كما ذكر مصدر آخر لكاتب فرنسي أنه: "من جانفي حتى جوان 1957 قدرت كمية السلاح الموجهة عبر تونس للجزائر بنحو أكثر من 8000 قطعة سلاح"[4].

---

[1]-El Sghaier, OP.CIT, P P 126, 127.

[2]-Maurice Faivr, L'ALN extérieure face aux barrages frontaliers: sur le site: www.stratisc.org.

[3]-Téguia, OP.CIT, P322.

[4]-IBID.

وبالرغـــم مـــن ذلك كانت قوافـــل الأسلحة تستغرق وقتا كبيرا لإيصالها يتعدى في بعـــض الأحيـــان شهرين كـــاملين لوصـــولها إلى الولاية الرابعة.

لقد كانت تونس هي الممر الأساسي للأسلحة نحـــو القطـــر الجزائري غير أن السلطات التونسية كانت تفرض رقابتها علـــى كـــل أنواع وكميات السلاح التي كانت تصل إلى قيادة جـــيش التحرير،ممـــا أثار ضعيفة الحكومة المؤقتة حيث أعلن كريم بلقاسم (وزيـــر القـــوى المسلحة) ومنذ اجتماع 3 أكتوبر 1959 عن ضغط التونسيين حيـــث قال: "يريدون معرفة قوانا، ماذا نأكل ... كلما أعلمناهم بشيء نجد أن الفرنسيين يعلمونه فورا ..." وأضاف محمود الشـــريف: " إن مخـــازن السلاح تحت رقابة الحرس الوطني التونسي. 7000 بندقيـــة، 2000 PM، 10 مليون ذخيرة لم نراها و لم نراقبها ..." [1].

إن كل ذلك أدى في كثير من الأحيان إلى حجز قوافل الســـلاح الموجهة للثورة الجزائرية وكان هذا خاصـــة خـــلال ســـنتي 1958و 1961: على إثر خلاف "إيجلي" -الذي أشرنا إليه سابقا- ثم بســـبب حادث الطائرة الفرنسية التي أسقطتها وحدات جيش التحرير الـــوطني بمنطقة الكاف واعتقال طائرها في جوان 1961، حيث تلقى جـــيش التحرير الوطني عراقيل حقيقية تمثلت أساسا في توقيف حركتـــه علـــى التراب التونسي واحتلال مواقعه خاصة بالكـــاف وتوقيـــف ضـــابطه وجنوده وحجز كمية من السلاح والتموين، الآتين من الدول الصديقة

[1]-Harbi, Op.Cit, P 212-213, et Maurice Faivr, L'ALN extérieure face aux barrages frontaliers: sur le site: www.stratisc.org.

لمساعدته، بل أقدمت كـــذلك السلطات التونسيـــة علـــــى قطـــع المـــاء والكهرباء بمراكزه علـــى الحـــدود التونسيـــــة وحاصرتـــــه بفـــرق حرسها الوطني وتوصلـــت كـــذلك إلى سرقت المراســـلات الرسميـــة لجيـــش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة خاصة في تـــاجروين ومدنين[1].

ولكن بالرغم من ذلك تبقى عراقيـــل ظرفيـــة فقـــط[2]، إذ أن السلطات التونسية كانت ترمي من وراء ذلك الضـــغط علـــى هيئـــة الأركان في التراب التونسي ورأت هيئة الأركان بأنـــه أســـير حـــرب ورفضت هي الأخرى تسليمه للسلطات التونسية. الشيء الـــذي أدى بالحكومة المؤقتة بالتدخل، آمرة بتسليم الطيـــار الفرنســـي للحكومـــة التونسية مما أدى إلى خلق نزاع جديد بين الحكومـــة المؤقتـــة وهيئـــة الأركان[3].

ومهما يكن فقد قدمت تونس تسهيلات معتبرة للثورة الجزائرية، و لم يثبت أنها قدمت دعما عسكريا ملموسا، وإنما سهلت عملية مـــرور الأسلحة للثوار الجزائريين،حيث اتخذ هؤلاء شريطها الحدود كقاعـــدة خلفية للتمركز والتموين والتدريب وإعادة تشكيل الوحدات إذ قـــدر محمد حـــربي عددها سنة 1960 بنحـــو 15.000 جنـــدي. أمـــا

---

(1)-El Sghaier, OP.CIT, P 132.

(2)-إذ لم تستمر إلا حوالي 10 أيام.

(3)-عامر رخيلة، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مرجع سابق، ص ص 170-171.

وكذلك: صديقي محمد، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح، ترجمة: أحمد الخطيب، دار الشهاب، باتنة، 1986، ص ص 30-31.

الأرشـــيف الفرنســـي SHAT فقـــدرها بنحـــو 21 كتيبـــة، 5Compagnies lourde و 22.000 جندي سنة 1962.

ويرجع هذا الارتفاع في العدد إلى أن بومدين وبعد توليه هيئـــة الأركان[1] سمح للمتمردين في الجيش الفرنسي بالانضمام إلى وحـــدات جبهة التحرير الوطني.إضافة إلى المهاجرين الجزائريين في تونس والمغرب وفرنسا ومختلف البلدان العربية وأبناء اللاجئين حيث كـــانوا يجنـــدون ويؤطرون في مراكز للتدريب قدرتها من 400 إلى 500 شـــخص وفي مراكز خاصة في تونس (مدرسة للإطارات، وأخرى للمدفعية ومركـــز لأجهزة الاتصال) [2].

وكانت الأسلحة الموجهة لجيش التحرير الوطني تجمع وتكـــدس في تونس أساسا وبعض الدول العربية الشقيقة. فحسب مصدر فرنســـي قدرها بنحو 8000 قطعة سلاح في تونس وأكثـــر مـــن 10.000 ذخيرة مخزنة في فيفري 1960 و1000 في المغرب و8000 في ليبيـــا و35.000 في الشرق الوسط[3]. وأصـــبح القطـــاع الأول والثـــاني (جنوبا "تالة" وشمالا جبـــل خروبـــة في(Le bec du canard) منطقة للعمليات بقدرة 3000 جندي جندوا خلال شهري أكتـــوبر، نوفمبر 1960 في مراكز للتدريب بتونس[4]. الشيء الذي أثار اســـتياء

---

[1]-تشكلت في (18 ديسمبر 1959- 18 جانفس 1960) بقيادة بومدين وأنشأ هيئتين تابعتين في تونس واحدة في الشمال بقيادة بن سالم والشاذلي وعبد الغاني وأخرى في الجنوب بقيادة صالح سوفي، وسعيد عبيد ومحمد علاق.

[2]-Kaddach, OP.CIT, P.167.

[3]-المرجع نفسه.

[4]-نفسه.

الحكومة التونسية وتخوفها من هذا العدد وعلى سلامة أمنها فصرح الرئيس بورقيبة خلال نفس السنة للحكومة المؤقتة قائلا: "لا أستطيع أن أدفع أكثر، من أجل ترك جيش يفوق 15000 جندي على التراب التونسي، وأنتم لا تستطيعون حتى التحكم في جيشكم"[1].

وقبل هذه السنة، لابد إلى الإشارة إلى أنه وبعرض الجنرال ديغول لمشروعه "تقرير المصير" في سبتمبر 1959، وأثناء قرب عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة، أراد الرئيس بورقيبة الضغط على قادة الجبهة بالموافقة على إيقاف القتال والدخول في المفاوضات وذلك باتخاذ عدة إجراءات استفزازية ضد الثورة الجزائرية فمنع تمرير السلاح للداخل، فشل بذلك حركة إمداد الجزائريين بالسلاح والذخيرة وحاصر قوات جيش التحرير الوطني على الحدود. واستولى الحرس الوطني التونسي على مخازن السلاح والذخيرة الخاصة بالجزائريين في تونس خلال الخمسة شهور الأخيرة من هذه السنة وقام بإلقاء القبض على الآلاف من الجزائريين ووضعهم بالسجون. وعذب بعضهم، كما أراد أن يضع الجزائريين في موضع غير لائق في نظر الشعب التونسي لمطالبتهم بالجلاء عن تونس. وسانده في ذلك كل من الأمريكيين والفرنسيين، مما أثار استياء الجزائريين ضد بورقيبة وكل من ناوؤوه من أعضاء الحكومة المؤقتة[2]. واتهم أعضاؤها بموالاتهم لنظام بورقيبة واعتمادهم على جيش دول أجنبية للتغلب على خلافاتهم الداخلية، أثناء ما عرف بحادثة الكاف، حيث أصدر كريم بلقاسم وبوالصوف وبن

---

[1]-Harbi, OP.CIT, P212.

[2]-الديب، مرجع سابق، ص ص 446-450. وكذلك: حربي،الأسطورة...، مرجع سابق، ص 189.

طوبال تهما بانعدام الكفاءة لمسئولي هيئة الأركان (الشرق) أدت على توقيف نشاطهم ونفيهم[1]. إلا أن محمد العموري قائد الولاية الأولى فر من منفاه وعاد إلى تونس ليعقد اجتماعا لإطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية لكنه لم ينجح في ذلك لأن كريم بلقاسم عرف بالأمر، وأمر بإلقاء القبض على كل من المجتمعين وإيداعهم السجن حيث تمت محاكمتهم بعد شهرين من طرف هيئة العموري ونواورية والرائدين عواشرية ومصطفى الأكحل بتهمة التآمر ضد الحكومة الجزائرية المؤقتة[2]. كما أن العديد من الجزائريين المستقرين بتونس أو الذين التحقوا بها خلال الفترة 1958-1959 يشيرون إلى اضطراب بين الحكومة التونسية وقيادة جيش الحدود بسبب المشاكل الآنفة الذكر. ويتحدثون عن مظاهر استفزازية من الحرس الوطني التونسي ورقابته الصارمة، إذ يذكر عبد الحفيظ أمقران في مذكراته أنه لما دخل تونس في أكتوبر 1959 وقع سوء تفاهم بين جيش التحرير الوطني والسلطات المحلية بقفصه بسبب انفجار قنبلة بجوار أنبوب إيجلي الذي يمر بها، الذريعة التي وجدت فيها الحكومة التونسية ضرورة فرض الاحترام على الجزائريين للسيادة التونسية[3].

---

[1]-صدرت أحكام متفاوتة ضد مسئولي هيئة أركان الشرق في سبتمبر 1958، كانت نتيجتها إيقاف بوقلاز عن نشاطه وإسقاط رتبته العسكرية ونفيه للسودان، ونفس الشيء بالنسبة للعقيد العموري ونفيه إلى لبنان. أما ابن عودة فجمدت نشاطاته لثلاثة أشهر وأرسل إلى سوريا، وأوقف نشاط محمدي السعيد المسئول الأول للهيئة العسكرية لمدة شهر وأرسل إلى مصر. انظر: نشأة هذه القضية: حربي،الأسطورة...، مرجع سابق، ص ص 182-190.

[2]-حربي، الأسطورة...،مرجع سابق، ص ص 189-190.

[3]-عبد الحفيظ امقران، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 1997، ص 112.

ولا نستطيع ننكر أنه وبإنشاء هيئة الأركان العامة في جانفي 1960 للإشراف على جيش الحدود، أنها تلقت مساعدات هامة وتسهيلات معتبرة لنشاطها بمقرها في غار الدماء من طرف الحكومة التونسية، لكن ومع ذلك اتهم النظام التونسي بتفرقته بين العسكريين والسياسيين في الحكومة المؤقتة وذلك من طرف هيئة الأركان في بيان استقالتها المقدم في 15 جويلية 1961[1].

لكن فيما يخص المساعدات الملموسة التي قدمتها تونس للثورة الجزائرية فلم أتحصل على وثائق تثبت ذلك، ولكن بالعكس، ما تحصلت عليه أن تونس أمضت اتفاقية مع الحكومة المؤقتة، مفادها أن تستفيد تونس بنسبة 10 بالمائة من السلاح والعتاد الذي كان يمر عبر أراضيها. بل أن تونس استفادت من مبلغ يقدر بـ17 مليار فرنك فرنسي مقدم من طرف الحكومة المؤقتة من أجل أن تضعه في البنك العالمي من أجل تحويل عملتها من الفرنك الفرنسي إلى الدينار التونسي[2].

أما وثائق الأرشيف الوطني فقد أثبتت أن الحكومة التونسية كانت تبيع التبغ لجيش التحرير الوطني بـ40 مليما للعلبة الواحدة، الشيء الذي كان في صالح الجزائريين، حيث في وسعهم اقتصاد أو ادخار عشرات الملايين من الفرنكات شهريا[3].

---

[1]-حربي، الأسطورة...، مرجع سابق، ص 225.

[2]-سعيدوني، مرجع سابق، ص 170.

[3]-انظر ملحق (7):

-Archives Nationales Algériens :.G.P.R.A, Boite N°264 – N°348, note politique, des rapports Algéro- Tunisiens, 1960,p2.

علـــى الصعيـــد اللوجستيكي، فقد تحصلت جيش التحرير على كل احتياجاته من السلاح والذخيرة والتجهيز (ملابس) اللازم خـــلال سنوات 1960، 1961، 1962، و لم تحتجز أي قافلة للسلاح على الحدود. وقامـــت الحكومة التونسية بإهداء جيش التحرير الوطني خمس شاحنات عسكرية من أجل تسهيل عملية تموينه، كما سمحت لوحداته بالمرور عبر قفصة، الشيء الذي كان مرفوضا بسبب مرور أنبوب أيجلي عبر هذه المنطقة[1]. وتم فتح ورشة لتصليح السلاح وصناعة الذخيرة في جبل جلول قرب تونس و ورشات لتجهيز الألبسة والأحذيـــة ومخـــابز لصناعة الخبز[2].

لقـــد حظيـــت تونس بمكانة هامة أثنـــاء الثـــورة التحريريـــة باعتبارها قناة لمـــرور الأسلحـــة ومركـــزا حيويا لنشـــاط القواعـــد الخلفية، ومقرا آمنا لقيادة جيش التحريـــر الوطني وجبهته. ورغـــم أن حكومتها لم تقدم دعما عسكريا ملموســـــا إلا أنهـــا لم تتـــأخر في تقديم التسهيلات اللازمة لإنجاح مهمة تمرير الأسلحـــــة و بتضـــامن كبير مـــن طرف الشعب التونسي رغـــم التهديـــدات الفرنســـــــية المتصاعـــــدة.

وربما كانت هناك ضغوطات من طرف الحكومة التونسية أثرت على نشاط جيش التحرير الوطني وأدت إلى خلافات بينه وبين الحكومة

---

(1)-انظر ملحق 6:

-Archives Nationales Algérien:G.P. R.A, Boite N°264 – N°348,La Tunisie de Bourguiba devant la Révolution Algérienne, 1960,pp2,3.

(2)-انظر :

- Maurice Faivr, L'ALN extérieure face aux barrages frontaliers: sur le site: www.stratisc.org.

المؤقتة ولا شـــك أن ذلـــك راجـــع بالدرجـــة الأولى إلى اخـــتلاف الإيديولوجيات والتخوف من تواجد أجهزة دولة وتنامي قدرة جيشـــها داخل دولة أخرى.

أمـــا عـــن مصـــدرالســـلاح، فقـــد كـــان بالأســـاس مـــن مصـــر وبعـــض الـــدول الصديقـــة والـــدول الاشتراكيـــــة أو من شرائه من مهربي السلاح في كامـــل أقطـــار العـــالم[1]. كما تم جمـــع بعضه من تونس من بعض العناصر اليوســـفية. واشتـــــرى أوعمـــران السلاح من طرابلس ومن يوغسلافيا وألمانيا، كمـــــا اتصل بوصـــوف بمهرب سلاح يدعىG.Puchert واشترى منه كميـــة هامـــــة مـــن السلاح.

وتنوع السلاح الذي كان يصل إلى جيش التحرير الوطني مـــا بـــين bazookas,mitrailleuses antiaériennes,mortiers et canons sans recul و كان ينقل بواسطة شاحنات تونسية ويوجه إلى مراكز خاصة على طول الشريط الحدودي الجزائري – التونســـي – كما ذكرنا آنفا- وكانت أهم هذه المراكز هي سوق العربة، تيجراوين، مختار، قصرين،و تالة و بعد ذلك ينقلها الجنـــود علـــى ظهـــورهم أو

---

[1]- مابين 1957 و 1959 تم توجيه 10 بواخر من السلاح إلى الثورة الجزائرية 7 منها وللأسف تم ضبطها من طرف السلطات الفرنسية من بينها: لاتوس، سلوفينيا، ليدبس، غرانيتو، ... والبعض الآخر منها كان يأتي من طرف الدول الصديقة: العراق، سوريا، الأردن، مصر، تشيكوسلوفاكيا، يوغسلافيا عن طريق البيع. أما الصين فقد كانت تمنح بعض هذه الأسلحة. أما عن وسائل نقلها فكانت شاحنات من نوع Mercédes, Unimog, Bertoga, Semiromorque, Lancia، والتي تم شراؤها خصيصا لنقل الأسلحة فخلال سنتي تم نقل ما يقارب 25.000 طن من السلاح.

بالاستعانة بالبغال نحو الحدود لتوزع عبر القطر الجزائري في كل من سوق أهراس، الشمال القسنطيني، القبائل، الأوراس، الحضنة...[1].

و لقد مكن هذا السلاح وحدات جيش التحرير الوطني من مهاجمة الوحدات العسكرية الفرنسية على الحدود وحتى إسقاط طائرات مراقبتها. ومن أمثلة تلك الهجومات، الهجوم الذي حدث قرب منطقة الكويف في سبتمبر 1957، وهجوم جانفي 1958 على 24 طائرة تابعة لقوات العدو. ثم كمين 11 جانفي الذي نصب لفيلقين تابعين للعدو، من نوع 23ERI قرب ساقية سيدي يوسف، وتحطيم طائرة من نوع T6، في 30 جانفي 1958، الأمر الذي أدى إلى الهجوم على الساقية بـ B26[2].

ثم أدركت القوات الفرنسية خطر هذه القوافل واستمرار تونس في دعم الثورة الجزائرية، فقررت، ومع نهاية سنة 1958، إقامة المناطق المحرمة على طول الحدود التونسية – الجزائرية وإنشاء خط موريس المكهرب وتكثيف المراقبة العسكرية بعزل الجزائر عن قواعدها الخلفية.

وبالرغم من أن اختراق الخطين المكهربين شال وموريس أصبح أمرا شبه مستحيل خلال النصف الثاني من سنة 1958 ويكلف خسائر

---

[1]-Patrick Eveno- Jean Planchais, La Guerre D'Algérie, LAPHOMIC, Alger, 1990, P 178. Et: El Sghaier, OP.CIT, p126.

[2]- انظر:

-Harbi,Mirage..., OP.CIT, P P 212-220. et Maurice Faivr, L'ALN extérieure face aux barrages frontaliers: sur le site: www.stratisc.org.

كبرى إلا أن الثورة الجزائرية لم توقف عملية مرور الأسلحة وإنما قللت منها، ذلك أن استراتيجية جبهة التحرير سرعان ما واجهت الخطين المكهربين، وذلك ابتداء من فيفري سنة 1959. فتم الهجوم عليها من طرف وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية و عرفت تلك الهجومات بمعركة الحدود (La bataille des frontières). ومنها هجوم 14 جويلية 1959 على مراكز العدو في مناطق كل من الكويف، لامي، مونيي،توسان ، أما مركز عين زانة فقد خرب تماما. كما هوجم مركز رقم 28 والعربة،و القردة، والعمري بـ (Les canons sans recule) التي استعملت من طرف وحدات جيش التحرير ولأول مرة. ثم هوجمت كذلك مراكز عين الكرمة وروم السوق، واستغرقت هذه العملية من 8 إلى 16 جويلية 1959.

وتواصلت عمليات الهجوم على الخطين الشائكين خلال نفس السنة وألحقت أضرارا كبيرة بالعدو وأوجدت عدة فتحات في الخط المكهرب لتمرير السلاح. ومن 19 إلى 21 ديسمبر 1959 استهدفت مرة ثانية شمال لامي ثم مركز قرب سيدي عبيد، وعين الحمراء في جنوب شرق لامي[1].

وتواصلت معركة العدو إلى غاية سنة 1960. ونلفت الانتباه هنا إلى أنه وابتداء من هذه السنة، بدأت وحدات جيش التحرير الوطني تستعمل الأسلحة الثقيلة[2] ضد المواقع العسكرية الفرنسية لتشتيتها

---

[1]-Téguia, OP.CIT, P P 224-227.

[2] – مدافع : D.C.A/ 82/, mm120, mm105, mm85, mm75

والتسرب نحو الداخل، و لم تسهل السلطات التونسية مرور هذه الأسلحة[1] إلا بعد قصف القوات الفرنسية لساقية سيدي يوسف وبترت وغيرها أين اختلطت دماء الشعبين والتحمت أواصر محبتهم وتيقنوا وحدة مصيرهم.

وابتداء من 6 ماي 1960 بدأت معركة كبيرة دارت رحاها بين كتيبة من جيش التحرير الوطني وقوات الكومندوس الفرنسي، بجبل مزي ،واستمرت إلى غاية 8 ماي من نفس السنة واستعملت فيها فرنسا حتى النابالم للقضاء على وحدات جيش التحرير الوطني نهائيا.

وفي ليلة 27 نوفمبر 1960 استطاعت وحدات جيش التحرير أن تشد هجومات أخرى على شرق السد المكهرب وعلى جبهة تقارب 200 كلم ألحقت هي الأخرى أضرارا كبرى بمركز عين زانة . ومع نهاية سنة 1960 استطاعت وحدات جيش التحرير الوطني أن تهاجم السد الشائك وباستعمال الأسلحة الثقيلة حيث تم أكثر من 50 هجوما على مراكز العدو في كل من عين الزرقاء، برج مراعو وقوارد[2].

ولعل كل هذا النجاح جاء كنتيجة تحسين العلاقات الجزائرية التونسية فمنذ سنة 1960 قدمت تونس مختلف التسهيلات

---

[1]-في حين لم تقبل السلطات المغربية باستعمال الأسلحة الثقيلة على حدودها مع الجزائر، إلا باستثناء بعض الأسلحة النصف ثقيلة.

[2]-Téguia, OP.CIT, P- P 227-331.et Kaddach, OP.CIT, P 167

اللازمة لنشاط جيـــش التحرير الوطني على أراضيها، وسمحت بمـــرور قوافل الأسلحة بما فيهـــــا، الثقيلة والنصف ثقيلـــة، كمـــا سمحـــت باستقبال السفن الأجنبية بموانئها لتزويد الثـــورة الجزائريـــة بمختلـــف احتياجاتها من السلاح.

إضافة إلى ذلك فإن الحكومة المؤقتة الجزائرية استفادت من توقيع اتفاقية مع الحكومة التونسية في ديسمبر 1960 لإعفاء مختلف الســـلع والتجهيزات الموجهة لجيش التحرير الوطني مـــن الضـــرائب والرســـوم الجمركية[1].

[1]- انظر: جندي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج2، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، ص514.

وفيما يخص إستراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة السد المكهرب، انظر: محمد قنطاري،" الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية"، الأسلاك الشائكة (سلسلة الملتقيات)، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.أول نوفمبر1954، الجزائر، 1998، ص- ص 71-93.

الفصل الرابع

العلاقـــات الثقافيـــة والاجتماعيـــــة

بـــــــين البلديـــــن

بعـــدما كنـــا قد تناولنا في الفصلين السابقين الجانبين السياســـي والعسكري على التوالي، فيما يخص العلاقات الجزائريـــة – التونســـية، سوف نقوم في هذا الفصل بمحاولـــة التطـــرق إلى الجـــانبين الثقـــافي والاجتماعي في العلاقات بين البلدين محاولين الإجابة على الإشكاليات التالية:

كيف تبـــنى الإعـــلام التونســـي القضية الجزائريـــــة ودافـــع عنـــها واستنكـــر الاستعمـــار الفرنســـي في البلديـــن؟

وكيـــف تفـــاعل الطلبـــة التونسيـــون مـــع إخـــوانهم الجزائـــريين لمحاولة تدويل قضيتهـــم ومساندتهـــم، بما أنهـــا قضيـــــة واحـــــدة هـــي قضيـــة الاستعمـــار في البلديـــــن؟

وكـــيف تم استقبال اللاجئين الجزائريين على الحدود التـــونسية، على إثر القمـــع الفرنسي العسكري على الشعب الجزائري؟

وما موقـــف الشـــعب التونسي والحـــكومة التونـــسية منهم؟

وهل ساهـــمت الإعـــانات الدولية لهم في القطر التونسي في تحســـين العلاقات الجزائرية –التونسية أو تعكيرها؟

ومـــا مـــدى استفـــادة التونسييـــن مـــن ذلـــك؟

وفي مـــاذا تمثـــــل دور القطاع الصحـــي التونـــسي في العنـــــــاية بالجنـــــود واللاجئيـــــن الجزائرييـــــن؟

المبحث الأول:

العلاقـــــــات الثقافيـــــــة بـــــين البلدين:

1-التضامن الإعلامي التونسي مع الثورة الجزائرية:

إن القضية الجزائرية وجدت الدعم الثابت من طـــرف الإعـــلام التونسي نظرا لما له من استراتيجية واسعة في التجنيد والدعاية والتعريف بالثورة الجزائرية. وقد أولى قادة التحرير اهتماما كبيرا بهـــذا الجانـــب وبادروا بذلك إلى فتح مكتب للدعاية والإعلام بتونس منذ شهر مارس 1956 والذي كان يقوم بالإشراف على كل النشـــاطات الإعلاميـــة والسياسية. كصحيفتي المقاومة ثم المجاهد وإذاعة صوت الجزائر بتونس، وإعداد التصريحات الرسمية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية،ونشـــر البيانات والتقارير المختلفة، والاتصال مع الصحف المحليـــة والدوليـــة، ومختلف السفارات للدعاية للثورة الجزائرية[1].

لقد كانت جريدة "المقاومة الجزائرية" تطبع في تـــونس بمطبعـــة صغيرة بنهج المفتي قرب جامع الزيتونة، وكانت نصف شهرية، صـــدر العدد الأول منها بتاريخ الفاتح نوفمبر 1956[2]، وكانـــت مهتمـــة بالتحاليل السياسية المختلفة لواقع الثورة الجزائرية والتي لاقـــت دعمـــا كبيرا من طرف السلطات التونسية حيث كثيرا ما نجدها تنقـــل دائمـــا

---

[1]-كان في البداية تابعا لبعثة جبهة التحرير بالقاعدة التونسية، ثم أصبح تحت إشراف وزارة الأخبار الجزائرية. انظر: مجموعة من الباحثين، "الإعلام ومهامه أثناء الثورة"، (سلسلة الملتقيات)، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث أول نوفمبر 54، الجزائر، 1998، ص378.

[2]-الأمين بشيشي،" دور الإعلام في معركة التحرير"، الثقافة، العدد 104، (سبتمبر – أكتوبر 1994)، ص76.

تصريحات ومواقف الرئيس التونسي المتعلقة بالثورة الجزائرية واتحاد الشمال الإفريقي. ثم تم توقيفها في جويلية 1957 بقرار من المجلس الوطني للثورة بسبب تباين طبعاتها الثلاث المختلفة[1]، وتم توحيدها في جريدة المجاهد التي بدأت في الصدور بالجزائر العاصمة في جوان 1956، ثم انتقلت إلى المغرب، لكن قادة الثورة قرروا نقلها إلى تونس نظرا لأهمية هذا البلد إعلاميا كهمزة وصل بين العالم العربي والعالم الغربي. وصدر العدد الحادي عشر منها بتونس في الفاتح نوفمبر 1957، وكانت بطبعتين عربية وفرنسية ومختلفة المحتوى والمضمون، وكانت تطبعان في مطبعة لابريس (La Presse) قرب باب البحر بتونس، وكان الأخ التونسي عز الدين سويسي هو صاحب الفضل في عملية صقل إخراجها[2].

وبذلك لاقت جريدة المجاهد هي الأخرى دعما كبيرا من طرف السلطات التونسية إذا ما استثنيا حجز العدد 28 منها (في شهر أوت من سنة 1958) بعد المقال الافتتاحي للعدد 27 الذي كان يحمل عنوان "الخبز المسموم" بسبب اتفاقية مد أنابيب البترول من إيجلي إلى قابس بين شركة فرنسية والحكومة التونسية، ثم عادت إلى الصدور بعدما سويت المشكلة بين قادة الثورة والحكومة التونسية، ولكن بأخذ جانب من الحذر والصمت حرصا على استمرارها.

---

[1]-صدرت طبعتها الأولى في باريس في نهاية سنة 1955،و الطبعة 2 في المغرب في أفريل 1956، تحمل الشارة (ب)، والطبعة الثالثة في تونس في منتصف سنة 1956 وتحمل الشارة (ج).

[2]-بشيشي،مصدر سابق، ص80.

وبالإضافة إلى صحف الثورة الجزائرية، فإن الصحافة التونسية قد احتضنت الثورة الجزائرية وعايشت أحداثها ووقائعها، ووجدت فيها الثورة الجزائرية مساحة أخرى لإعلامها ودعايتها.

فنجد أن الصحف والمجلات التونسية لم تقتصر على نشر الأخبار العامة، بل ما لبثت أن وجدت أحداث الثورة الجزائرية ميدانا هاما تخوض فيه وتناضل سواء بأقلام تونسية أو جزائرية، وتعرب فيه عن تضامنها مع الشعب الجزائري وجبهته[1].

كما كان الشعب التونسي متتبعا لأحداث الثورة الجزائرية عبر الجرائد التونسية المختلفة ومنها اليوسفية قبل منع صدورها وهي: البلاغ، والبلاغ الجديد، ثم الاستقلال (التابعة للحزب الدستوري القديم)، ثم التي كان يصدرها الحزب الدستوري الجديد وهي الأمل، التحية، الصباح، العمل، الفكر، والزهرة التابعة للحزب الشيوعي التونسي[2].

وهاهي صحيفة "الصباح" اليومية التونسية قد قامت بتغطية مختلف جوانب الثورة الجزائرية السياسية منها والعسكرية وكانت لها مواقف مشرفة على صعيد المؤازرة الفعلية للثورة الجزائرية فبتاريخ 1955/10/25 نشرت مقالا على لسان الهيئة الإدارية للاتحاد العام

---

[1]-محمد الصالح الجابري، "الثورة الجزائرية في مجلة الفكر"، الثقافة، العدد 91، (جانفي 1986)، ص، ص. 21،22.

[2]-El Sghaier, OP.CIT, P134.

لطلبة تونس تندد فيه بالحالة السيئة لما آلت إليه بلدان المغـــرب العـــربي وخاصة الجزائر[1].

وفي مقال لها نشر في شـــهر نـــوفمبر 1956 تعرضـــت فيـــه للتهديدات الفرنسية المختلفة على تونس مادام حق الشعب الجزائري في الاستقـــلال لم يكتمل فجاء فيه: "ليعلم الرأي العام عندنا أن استقلالنا مهـــدد بالخطـــر أمـــام أي ريـــح قـــد تعصف في رؤوس الساســـة الفرنسيين"[2].

ومقالا آخر في ديسمبر 1956 جاء تعليقا على مـــا نشـــرته زميلتها "العمل" حول الاعتداءات الفرنسية على تونس منتقدة أســـلوب الصداقة التونسية الفرنسية قائلة: "في الوقت الذي كانت فيه الطـــائرات الفرنسية تمطر التونسيين بالرصاص كان الرئيس بورقيبـــة في نيويـــورك

---

[1]-لقد جاء في الصفحة 26 من جريدة الصباح مايلي:

إن الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس،و بعد استعراض الحالة السياسية في الجزائر والمغرب:

1-تعبر عن إكبارها لكفاح الشعبين الشقيقين في سبيل تحريرهما من ربقة الاستعمار وتحـــي أرواح شهداء هذا الجهاد النبيل.

2-تؤكد تضامن من الشباب التونسي مع شباب القطرين الشقيقين وتمســـك بوحـــدة الشـــمال الإفريقي.

3-ترفع صارم احتجاجها ضد إرسال الجنود التونسيين إلى الجزائر والمغرب لمقاومة إخوانهم وتطالب الحكومة التونسية بأن تقف موقفا حازما مشرفا حتى لا يستعمل الجنود التونسيون لقمـــع الحركـــة التحريرية في القطرين الشقيقين.

4-تعتبر أن الحل الوحيدة لقضية الشمال الإفريقي هو التفاوض الحر مع الممثلين الحقيقيين لهـــذين الشعبين حتى تتحقق بدون قيد ولا شرط مطالبهما الشرعية.

[2]-انظر: عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1955، ص756.

يتحدث عن الصداقة مع فرنسا"[1]، الشيء الذي تسبب في إيقافها بضعة أشهر سنة 1957 من طرف السلطات التونسية.

كما كانت جريدة العمل (L'action) من أهم الجرائد التونسية التي كانت تعمل على مساندة القضية الجزائرية وكانت ناطقة بلسان الحزب الدستوري الحر الحاكم ومعبرة عن توجهاته، لذلك نجدها قد ركزت على إظهار الموقف التونسي المساند للقضية الجزائرية والسياسة التونسية لإيجاد حلول سلمية لها. فمن خلال المقال الذي نشر في 2 ماي 1956 بعنوان: "كنت من الثوار" نجد أنه صور القصف الجهنمي والتدمير الشامل للدواوير والمداشر وسقوط الأطفال والضحايا جراء الاعتداء المتواصل للقوات الاستعمارية على الشعب الجزائري [2]. وأكد على أن خيار المفاوضات بين فرنسا والجزائر هو الحل الأفضل لحقن الدماء، وقد جاء فيه كذلك: "...وعلى أية حال، فليعلم إخواننا الجزائريون أن تونس المستقلة لا تهمل أية وسيلة من شأنها أن تجعل فرنسا تميل إلى الحل السلمي العادل، وأمانتنا تقتضي علينا بأن نقولها صريحة عالية، وهو أنه لا يعقل أن يمنعنا استقلالنا من المشاركة في تحرير الجزائر، أي تمتين دعائم السلام والاستقرار في تونس ..." [3].

ومقال آخر صدر بتاريخ 7 جويلية 1956 بعنوان: "وسائل الاعتراف" يوضح فيه ويندد بالوسائل الجهنمية التي يستعملها الجيش

---

[1]-عبد الله شريط، الثورة الجزائرية ... 1956، مرجع سابق، ص803.

[2]-سيدي موسى محمد الشريف: الثورة الجزائرية في وسائل الإعلام، العالم الثالث والكتلة الشرقية، اللسان المركزي لمنظمة المجاهدين، العدد 157، 1997، ص41.

[3]-شريط، الثورة الجزائرية ... 1956، المرجع السابق، ص278.

الفرنسي بالجزائر من أجل الضغط على المجاهدين جـــاء فيـــه: "... إن الألمان لم يكونوا سوى صبيانا يلعبون بالنسبة لما نقوم به نحن من وسائل التنكيل و البطش ..." [1].

كما تجاوبت مجلة "الفكر" مع الثورة الجزائرية منذ ظهور عددها الأول في أكتوبر 1955، ويذكر محمد الجابري بأن المجلـــة أصـــدرت سبعة أعداد خاصة بالثورة، ونشرت مائة وسبعون عملا فكريا وأدبيـــا لكتاب تونسيين وجزائريين كان مضمونها قضايا الثورة الجزائرية[2].

نسجل كذلك العديد من الشعراء الذين ألهمتهم الثورة الجزائرية فكتبوا عن تضحيات الشعب الجزائري من أجل نيل استقلاله وجـــرائم الاستعمار الفرنسي البشعة التي ارتكبها في حقه، حيث ذكـــر جعفـــر ماجد في مقاله بعنوان "الثورة الجزائرية في الشعر التونسي"، عددا مـــن الشعراء الذين اهتموا بواقع الثورة الجزائرية منهم: محسن بـــن حميـــدة، أحمد لقماني، مصطفى خريف، مصطفى لحبيب بحري وغيرهم. كمـــا نظمت عدة مسرحيات في هذا الشأن مثل: "البـــاب الأخـــيرة" ســـنة 1957 للجزائري مصطفى لشرف و"البطلة" لمحمد فرج شاذلي ســـنة 1961، و"جميلة" لعبد الله كويري سنة 1961، وكـــذلك "مـــوت المستبد" سنة 1957 لعبد الله ركيبي[3].

إضافة إلى ذلك فقد تتبع الشعب التونسي أحداث الثـــورة عـــبر مختلف الإذاعات. وفي جويلية 1956 بثت إذاعة تونس حصة إذاعيـــة

---

[1]-سيدي موسى، مرجع سابق، ص41.

[2]-الجابري،" الثورة الجزائرية...،"مرجع سابق، ص، ص 22، 23.

[3]-El Sghaier, OP.CIT, P134.

بعنوان: "صوت الجزائر الحرة" والذي غير تحت الضغطات الفرنسية إلى: "صوت الجزائر العربية الشقيقة" ينشطها: عبد الحميد بن هدوقة وعيسى مسعودي[1]. وكان هذا البرنامج يذاع ثلاث مرات في الأسبوع ومدته من 20 إلى 30 دقيقة، وهو مقسم إلى فترتين، الأولى خاصة بالأنباء العسكرية يقدمها عيسى مسعودي والثانية خاصة بالتعليق السياسي يقدمه الأمين بشيشي.

وتعرض البرنامج إلى ضغوطات رئيس تحرير الإذاعة التونسية ولكن الحصة واصلت نشاطها الإعلامي بشكل أحسن بعد تولي الشاذلي القليبي والحبيب بولعراس مسؤولية الإذاعة التونسية. ولكن بعد الخلاف حول اتفاقية إيجلي بين الحكومة التونسية والشركة الفرنسية في أوت 1958 تم توقيف مذيعي الحصة مسعودي وبشيشي من طرف السلطات التونسية وتعويضهما بمذيعين تونسيين. وبعد حوالي شهر من المساعي، سمح للطاقم الجزائري بالعودة لتسجيل البرنامج الذي أصبح بعنوان "صوت الثورة الجزائرية". وكان يبث يوميا لمدة نصف ساعة على الموجة القصيرة التي لا تسمع في القطر التونسي وتصل بوضوح إلى الجزائر بتعاليق ثورية بالعامية والأمازيغية والفرنسية[2].

كما أسهمت الإذاعة الوطنية التونسية بالتعريف بالقضية الجزائرية في مراحلها المختلفة، وبث عدة حصص عن معاناة الشعب الجزائري وفتحت تونس أبوابها لعدد من الكتاب والشعراء الجزائريين للعمل

---

[1]-El Sghaier, OP.CIT, P131.

[2]-انظر: بشيشي، المصدر السابق، ص (62، 63، 64).

كموظفين بالإذاعة التونسية أمثال عبد الحميد بن هدوقة، الأخضر عبد القادر السائحي وعمر البرناوي وغيرهم[1].

كما أصبحت تونس مركزا هاما للدعاية والإعـــلام الجزائـــري ومحط أنظار وسائل الإعلام الدولية منذ تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958 وإنشاء وزارة الأخبار(*)، ثم بعد تأســـيس وكالـــة الأنباء الجزائرية(**) في سنة 1961 بتونس[2].

وفي مجال السينما، نجد أن سينما الثورة الجزائرية بدأت من تونس بإنشاء فرقة سينمائية من المجاهدين سنة 1957 الـــتي كانـــت تقـــدم حصصا تلفزيونية قصيرة حول التعريـــف بـــالثورة وحيـــاة المجاهـــدين وأوضاع اللاجئين على الحدود الشرقية. كما أنشأت مدرسة للتكـــوين السينمائي بتونس وكان جمال شندالي أول جزائري قـــام بتصـــوير أولى الأفلام السينمائية[3].

وكانت الحكومة الجزائرية المؤقتة تتعامل مع مختلـــف المحطـــات التلفزيونية في العالم ومع أشهر المخرجين السينمائيين أمثـــال: كـــروني

---

[1]-محمد الصالح الجابري: التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص243.

(*)-التي أصبحت تشرف على كل أجهزة الإعلام الجزائري انطلاقا من تونس سواء كانت صحف أو إذاعة أو مكاتب إعلام وتصدر مختلف النشرات السياسة الخاصة بالثورة الجزائرية تعقد المؤتمرات الصحفية.

(**)-تعمل مباشرة تحت إشراف وزارة الأخبار، ويتمثل دورها أساسا في الإشراف على كل ما يتعلق بالثورة الجزائرية من أنباء وتعليقات ومراجعتها بدقة تجنبا لاحتمال تحريفها، وأوكلت لها مهمة إعداد نشرة إخباريـــة يومية باللغتين العربية والفرنسية لشرح القضية الجزائرية أمام الرأي العام الدولي كما تقوم بتوزيعها على مكاتب وكالات الأنباء الأجنبية التي تتبادل معها مختلف الخدمات الإعلامية.

[2]-انظر: مجموعة من الباحثين: الإعلام ومهامه أثناء الثورة، المرجع السابق، ص377.

[3]-المرجع نفسه، ص445.

فوتي، وروني كليمان،الذين اتخذوا من الحدود التونسية والقاعدة الشرقية مجالا واسعا لتصوير أفلامهم وتحقيقاتهم عن اللاجئين الجزائـــريين، وفي هذا المجال كان التعاون مع المحطة التلفزيونية NBC والحكومة التونسية لإنتاج فلم: "اللاجئون الجزائريون" لحساب الأمـــم المتحـــدة. كمـــا اشتركت الحكومة التونسية في إنتاج عدة أفلام أخرى لصـــالح القضـــية الجزائرية مثل: فيلم "حميدة"[1].

وبمـــا أن المســـرح أب الفنون، فإننا نجد أن المسرح الجزائـــري قـــد اضطلـــع بمهمـــة التعريـــف بقضيتـــه وكفـــاح شـــعبه، وموورست عليه هـــو الآخـــر عـــدة ضغوطات أثناء الثـــورة أدت إلى توقيفه لكـــن ذلك لم يـــدم طويلا إذ ما لبثت جبهة التحرير الوطني أن أسســـت "الفرقـــة الوطنيـــة الفنيـــة" في تونـــس العاصـــمة يـــوم 24 ماي 1958[2].

وعرفت هذه الفرقة نشاطا ثقافيا ودعائيا واسعا للتعريف بكفاح الشعب الجزائري وذلك نظرا لما لاقته من دعم وتشجيع واســـعين مـــن طرف الجمهور التونسي والجزائـــري الموجود على الأراضي التونســـية ودغدغت بـــذلك مشاعـــر المبدعين والمفكرين لتوجيـــه نشـــاطاتهم الثقافية لنصـــرة الشعب الجزائري في كفاحه بالمحافل الثقافية والأوساط الشعبيـــة.

---

[1]-انظر: المجاهد، العدد 107 (1 نوفمبر 1961)، ص11.

[2]-انظر: بشيشي، المصدر السابق، ص86.

وحتى في المجال الرياضي فلم يكن للجزائر فريق وطني وإنما لاعبين جزائريين يلعبون لصالح النوادي الفرنسية، إلا مع بداية سنة 1958 حيث لبوا نداء جبهة التحرير بترك النوادي الفرنسية والتوجه نحو تونس لتشكيل فريق وطني تشرف عليه جبهة التحرير الوطني[1]. حيث بدأ نشاطه الرسمي بها في شهر أفريل سنة 1958 بإدارة بومرزاق وإشراف الرائد قاسي واهتمت به جبهة التحرير الوطني ورعته ودعمته مساندة السلطات التونسية والشعب التونسي. واعترفت به بلدان المغرب العربي (تونس، المغرب، وليبيا)، و لم تهمها تهديدات الاتحادية الدولية لكرة القدم (FIFA) كبقية الدول الأخرى، التي جعلت أعضاء فريق جبهة التحرير بأنهم خارجون عن قوانين الـــ FIFA وبالتالي فهم عرضه لمتابعتها القانونية هم ومن يتعامل معهم[2].كما تعرض الفريق التونسي (الفريق القومي التونسي) لمثل هذه المتابعات ولكنه لم يتوان في التعامل مع الفريق الوطني الجزائري وأجرى مباريات ودية معه، وفاز الفريق الوطني الجزائري في شهر ماي 1958 بدورة "جميلة بوحيدر" التي نظمت بتونس بين الفرق الوطنية المغاربية الأربعة[3].

وبذلك لقي الفريق الوطني مؤازرة ودعما كبيرين من طرف الحكومة والشعب التونسيين لإسماع قضية وطنه بالجولات التي قام بها في الخارج حيث مثل بلده أحسن تمثيل.

---

(1)-Rabeh Saad Allah et Djamel Benfares: La Glorieuse équipe du F.L.N, ENAL-GAM. Bruxelles, 1985, P.64.

(2)-انظر: بشيشي، المصدر السابق، ص 85.

(3)-انظر: -Saad Allah et Ben Fares, OP.CIT, P.143.

2-التضامن الطلابي التونسي مع الطلبة الجزائريين والثورة الجزائرية

إن الحديث عن عمق الروابط بين الشعبين الجزائري والتونسي في جميع الميادين إبان ثورة التحرير الجزائرية يجرنا بطبيعة الحال إلى الحديث عن الشريحة المثقفة في البلدين وتفاعلها من أجل قضية واحدة هي قضية الاستعمار في البلدين إذ لعب قطاع الطلبة والمثقفين بصفة عامة دورا بارزا وحيويا في الكفاح الوطني، طوال فترة الحكم الاستعماري.و لا يعود اهتمام النخبة التونسية المثقفة بالقضية الجزائرية إلى تاريخ اندلاع الثورة التحريرية، بل يعود ذلك إلى منتصف العشرينات في إطار نجم شمال إفريقيا (في مارس 1926 على يد الجزائري الحاج على عبد القادر بمساعدة الحزب الشيوعي الفرنسي) وجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا (التي تأسست بتاريخ 15 نوفمبر 1927 بباريس و أنشأها الطالب الشاذلي بن مصطفى خير الله) ثم الاتحاد العام لطلبة تونس (الذي أنشاء في مارس 1952 و لم يعترف به رسميا إلا في جوان سنة 1955 من طرف السلطات الفرنسية)، وعلاقاته الوثيقة مع نظيرة اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين الذي تأسيس في جويلية1955[1]،واشتهر

---

[1]-انظر :عادل بن يوسف،"النخبة التونسية والحركة الوطنية الجزائرية1927-"1962،المجلة التاريخية المغاربية، ع109، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، جانفي 2003.

إن اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين لم يكن الهيئة الأولى –بطبيعة الحال-التي مثلت الطلبة الجزائريين ،بل أثبت الطلبة الجزائريون كفاءتهم بطرد خرافة" التفوق العرقي للعنصر الفرنسي"بعد الحرب العالمية الأولى، بإنشاء ودادية الطلبة المسلمين الجزائريين سنة1920التي ترأسها فرحات عباس عام1926 وتحولت بعد ذلك إلى "جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين" وشارك بعض أعضائها في تكوين "جمعية طلبة شمال افر يقيا المسلمين"بباريس .والتي عقدت مؤتمريها الأول والرابع بالمدرسة الخلدونية بتونس مابين 20-22أفريل 1931،وأكتوبر 1934على التوالي.وناقشت قضايا هامة تخص التعليم والمرأة و التاريخ الوطني والدفاع عن الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.ولقي الطلبة الجزائريون كل الدعم والتشجيع من طرف إخوانهم التونسيون والمغاربة بصفة عامة.

باسمه المختصر (U.G.E.M.A) بعد يأس الطلبة الجزائريين من إقناع زملائهم الفرنسيين بشرعية الكفاح المسلح للشعب الجزائري.

ومنذ تأسيسه عبر الاتحاد العام لطلبة تونس عن إكباره لكفاح الشعب الجزائري وحتى الشعب المغربي وأكد على تضامنه مع طلبة القطرين الشقيقين وتمسكه بوحدة شمال إفريقيا، واحتج احتجاجا صارما على إرسال الجنود التونسيين إلى الجزائر والمغرب ضمن جيش الاحتلال لمقاومة إخوانهم[1].

كما أكد الطلبة التونسيون مساندتهم لكفاح الشعب الجزائري وتأييدهم لنضال الاتحاد حيث تجلى ذلك بداية من 19 ماي 1956 على إثر الإضراب المفتوح عن الدروس والامتحانات الذي تبنته جبهة التحرير الوطني، بعدما لبا الطلبة والتلاميذ الجزائريون نداء الجبهة[2] بترك مقاعد الدراسة في جامعة الجزائر وثانوياتها وفي الجامعات الفرنسية لما فقدوا الأمل في التغلب على النزعة الاستعمارية. كما كانت استجابة عدد كبير من الطلبة الجزائريون في كل من الجزائر وتونس لنداء هذا الإضراب، انطلاقا من الجهود المعتبرة التي بذلتها المنظمة الطلابية والسلطات التونسية على حد سواء في احتضانها للطلبة الجزائريين والتخفيف من الصعوبات المعيشية التي لقيتها الأعداد المتزايدة من الطلبة

---

[1]-انظر في هذا الشأن النص الكامل للهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس بجريدة الصباح بتاريخ 25 أكتوبر1955،ص26.

[2]-أنظر: نداء الجبهة للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين إلى الإضراب العام عن الدروس والامتحانات. يحي بوعزيز: مع تاريخ الجزائر: في الملتقيات الوطنية والدولية: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص (353، 354، 355).

الجزائريين بتونس[1]، حيث أغلقت الحدود الجزائرية التونسية تماما بين الجزائر وتونس بعد الإعلان عن الإضراب العام عن الدروس والامتحانات و لم يتسن للطلبة الدارسين بتونس الاتصال بذويهم أو الرجوع إلى وطنهم، فاتصلوا "بودادية الجزائريين" بتونس[2] واتفقوا معها على توزيع عدد من الطلبة والتلاميذ على العائلات الجزائرية في كل من تونس، ماطر، تبرسق، الكاف، سوق الأربعاء، قلعة سنان سليانة، بترت، توزر وقفصة وغيرها، لتولى رعايتهم خلال العطلة الصيفية ونظرا لكثرة عددهم كان هذا الحل غير كاف، فاضطر وفد من الطلبة الجزائريين من بينهم يحي بوعزيز، عيسى مسعودي محمد، الطاهر عمراوي، الأخضر السايحي إلى طلب مقابلة "وزير معارف تونس" وحصل لهم ذلك بالفعل، حيث قرر هذا الأخير توزيعهم على أشهر المطاعم التونسية الكبرى بعد تحديد قوائمهم وتسليمهم وصولات خاصة بذلك.لكن سرعان ما أوقفت وزارة الأوقاف ذلك[*] وعاد مشكل الطلبة من جديد في كيفية الالتحاق بجيش التحرير في الجزائر. ولكن ابتداء من سنة 1957 قام مسئولو الولاية الثالثة بتسخير أموال الأوقاف الإسلامية للإنفاق على الطلبة الجزائريين في تونس، وجعلوا لهم فيلا تطوع بها أحد المواطنين من الجالية الجزائرية مقرا لهم(في حي دندان على طريق باردو) يتبعون فيها نظاما تربويا جماعيا.وتعمم هذا النظام

---

[1]–انظر: عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954، ط1، لافوميك، الجزائر، 1986، ص105.

[2]–التي كان من أبرز أعضائها: سي مسعود المقراني، سي محمد الحنفي.

[*]–وقد ذكر يحي بوعزيز في كتابه "مع تاريخ الجزائر" أنه كتب مقالا في جريدة الصباح التونسية يندد به هذا الإجراء دون علمه بخلفياته.

على طلبة جميع ولايات الجزائر ووضعوا في مؤسسة تربوية مشتركة بشارع الأندلس في حي (رحبة الغنم) [1].

وأكد عادل بن يوسف- في مرجعه السابق الذكر- أن العديد من الطلبة التونسيين قد شارك في إضراب 19 ماي 1956 إلى جانب زملائهم الجزائريين بمقر جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا (بـ: 115 شارع سان ميشال)، كما أدلى البعض منهم ببعض المعلومات عن تونس فيما يتعلق (بالجغرافيا، السكان،...) لصالح إخوانهم الطلبة الجزائريين خصوصا في بما يتعلق بالمناطق الحدودية التي سيلتحق بها بعض الطلبة الجزائريين هروبا من القمع الاستعماري لهم.

كما انضم بعض منهم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني سواء كان ذلك عن طواعية أو بإيعاز من الحزب الدستوري الجديد في إطار التعاون والتنسيق بين حركات تحرير أقطار المغرب العربي. ونظرا لقلة المراجع التي تتحدث عن عدد الطلبة التونسيين الذين التحقوا بصفوف الجبهة وأعمالهم فيها فسوف أكتفي بما توصل إليه الدكتور عادل بن يوسف- في المرجع السابق الذكر- حيث ركز اهتمامه على طالبين هما: الشاذلي بوزكورة [*] (من مناضلي الحزب

---

[1]-بوعزيز، مع تاريخ لجزائر...،المرجع السابق، ص، ص 359، 360

[*] - من مواليد سنة 1932 بمدينة قليبية بالوطن القبلي في أسرة ميسورة, بعد إتمام دراسته الابتدائية بمسقط رأسه التحق بالمدرسة الصادقية وهناك انضم إلى الشبيبة المدرسية وأصبح مقربا إلى الحزب الدستوري القديم عن طريق ابن موطنه الأستاذ محي الدين القليبي إذ كان يتردد على مكتبه. وقد ظل وفيا إلى الحزب القديم حتى بعد استقلال البلاد. بعد الحصول على البكالوريا انتقل إلى باريس ليدرس الطب وهنالك نشط بج.ط.ش.ا.م ليصبح أمين مالها منذ سنة 1958. ربطته علاقات وطيدة بالطالب الهادي البكوش الذي عرفه على عديد=

الدستوري القديم) والهادي البكوش[*] (من مناضلي الحزب الدستوري الجديد ورئيس فرعه بفرنسا من1955الى)1959. ولما كان الطالب الشاذلي بوزكورة أمينا للمال ومكلفا بالمطعمم في المكتب الإداري لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين للسنة الجامعية 1959/1958، تعرف هو وزميله الهادي البكوش برابح بوعزيز أحد أعضاء جبهة التحرير بفرنسا ولما توطدت العلاقة بينهما كلفه هذا الأخير بالاحتفاظ بجذاذات مناضلي الجبهة (les fiches biographique) وتغييرها باستمرار بحسب المعلومات التي تأتيه من الجبهة بتعويض بعض الأشخاص المتوفين أو الموقوفين بأشخاص آخرين إذا كانت هذه الملفات تحتوى على كل المعلومات الخاصة بأعضاء الجبهة في كل من الجزائر وفرنسا: (الاسم، اللقب، تاريخ ومكان الولادة، الاسم الحركي (المستعار)، العنوان القار، العنوان المتنقل، المهام التي أوكلت له...) حيث تقوم الجبهة باستغلالها في نشاطاتها فوق التراب الفرنسي والجزائري...حيث نجح الطالب بوزكورة في هذه المهمة.ولم تتوقف مساعداته هنا بل تعرف مرة أخرى على السيد حفيظ كرمان أحد ممثلي الجبهة في ألمانيا حيث طلب منه هذا الأخير الحصول على جوازات سفر تونسية.وما كان عليه إلا أن يتصل بزميله الهادي البكوش الذي اتصل بسفيره بباريس السيد محمد المصمودي الذي زودهم بعض جوازات السفر التي استخدمتها الجبهة (من عمال و طلبة) بعد التشاور مع

=الطلبة الجزائريين ومناضلي جبهة التحرير. وقد تخصص في علم الخلايا والأنسجة المرضية بسويسرا و لم يعد إلى تونس سوى في سنة 1972. درس الطب بكلية تونس وبكلية سوسة منذ انبعاثها سنة 1975. عين رئيسا لجامعة الوسط منذ 1986 إلى غاية خروجه إلى التقاعد. بدير حاليا مخبرا خاصا للتحاليل الطبية بمدينة سوسة.

السلطات التونسية[1] الشيء الذي أدى بمصالح الاستخبارات الفرنسية بتتبع خطواتهم وتشديد الرقابة عليهم ومن ثم إيقافهم حيث حكمت عليه المحكمة الفرنسية بمغادرة التراب الفرنسي وتغريمه بمبلغ مالي قدره 5000 فرنك[2].

كما أكد الاتحاد العام للطلبة التونسيين دعمه لنشاط الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتونس، وساهم في إحياء أيام تضامنية مع الثورة الجزائرية وكسب التأييد الدولي لكفاح الطلبة الجزائريين وأكدوا حضورهم الدائم خلال مؤتمرات الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين التي كانت تعقد بباريس[3].كما كانت المؤتمرات والندوات الدولية للطلاب التي عقدت بتونس فرصة هامة لتأكيد مساندة القضية الجزائرية[4] فمنذ المؤتمر الثالث للاتحاد العام للطلبة التونسيين المنعقد من 26 إلى 28 جويلية 1955 بالعاصمة التونسية والطلبة التونسيون منشغلون بالقضية الجزائرية، حيث وجهت لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين الدعوة وتأكد حضور وفد رسمي منهم يترأسه الطالب عبد الرحمان شريط، الذي أكد قائلا: "إن الشعب الجزائري ليس شعبا فرنسيا"، ونفس الشيء بالنسبة للمؤتمر الرابع للمنظمة الطلابية التونسية الذي انعقد هو الآخر بالعاصمة التونسية (من 1 إلى 4 أوت 1956) وتأكد فيه تمتين الروابط بين المنظمتين وضرورة مواصلة النضال ضد

---

[1]-بن يوسف، مرجع سابق، ص ص 19-20.

[2]-نفسه، ص22.

[3]-حسن السعيد: "نشأة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في معركة التحرير"، مجلة الأصالة، العدد 22 (أكتوبر-ديسمبر1974)، ص121.

[4]-المجاهد، ع 63 (7 مارس 1960)، ص8.

الاستعمار. كما لا يفوتنا هنا أن نسجل قرار الاتحـــاد العـــام للطلبـــة التونسيين بتجميد علاقاته مع الاتحاد القومي لطلبة فرنسا U.N.E.F نظرا لموقف هذا الأخير فيما يخص القضية الجزائرية. كما رفض حضور أشغال مؤتمره السنوي منذ مطلع 1957 تضامنا مع الشعب الجزائري.

وفي نفس السنة كذلك نظمت السلطات الرسمية التونســـية وفي ذكرى اندلاع حرب التحرير الجزائرية مـــن 1 إلى 8 نـــوفمبر 1957 "أسبوعا تضامنيا مع الجزائر، نظم الاتحاد العام للطلبة التونسيين" كذلك "أسبوعا تضامنيا مع الطالب الجزائري". وقد تعـــددت أشـــكال هـــذا التضامن،فتوجه في يوم 7 نوفمبر 1957 وفد طلاب جزائري تونســـي متكون من 45 طالبا إلى المناطق الحدودية التونسية-الجزائرية التي كانت تأوي آلاف من الجزائريين وقدموا لهم مساعدات مادية مختلفـــة كمـــا أرسلوا ببرقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنـــذاك "داق همرشـــولد" عبروا فيها عن استنكارهم لتجاهل المجتمع الدولي للقضية الجزائرية.

و دخل الطلبة الجزائريون الدارسون بتونس في إضراب عـــن الطعـــام بجامع الزيتونة وفي باريس كذلك ،وانضم إليهم زملائهـــم التونســـيون بإيعاز من الاتحاد العام للطلبة التونسيين يوم الجمعة 8 نـــوفمبر1957 وقد توج بتجمع ضخم في ساحة القصبة لمساندة القضية الجزائرية واتبع في اليوم الموالي بمحاضرة نظمت من أجلها، ألقاها الأستاذ البشير العريبي بمقر الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.و لم تكن النـــدوة الوحيـــدة بالنسبة لهذه السنة ففي يوم 10 نوفمبر 1957 نظمت ندوة أخـــرى حضرها مجموعة من المفكرين الفرنسيين وممثلين عن جبهـــة التحريـــر

الوطني...تمت فيها صياغة لائحة، أهم ما نصت عليه "دعـــوة فرنســـي تونس السلطات الفرنسية وفرنسي الجزائر إلى "...الحوار والتعاون المثمر للاعتراف باستقلال الجزائر خاصة وأن التجربة التونسية لم تمنع التعايش السلمي والتعاون المثمر بين الجنسين..." [1].

وفي مؤتمـــره السادس المنعقـــد بالمرســـى مـــــن 12 إلى 16 أوت 1958، قرر قطـــع علاقاته كذلك مع اتحاد المـــــدارس العليـــا (نقابة طلابية مستقلة)، وذلك لتوافـــق آراءها مـــع الاتحـــاد القـــومي لطلبة فرنسا وعدم عدالتها في ما يخص حـــق الشعب الجزائري في تقرير مصـــيره[2].

وأكد على دعم اتحاد الطلبة التونسيين للطلبة الجزائريين دعما غير مشرط.ولما قامت الإدارة الفرنسية بحل الاتحاد العام للطلبـــة المســـلمين الجزائريين في 28 جانفي 1958 أثار ذلك حفيظة الطلاب التونسيين وإخوانهم المغاربة على حد سواء بتنظيم مظاهرات واســـعة بالشـــوارع الباريسية وأبرقوا ببرقية احتجاج إلى رئيس الجمهورية الفرنسية[3] .كما قام الاتحاد العام للطلبة التونسيين وفرع الاتحاد العام للطلبـــة المســـلمين الجزائريين بتونس بصياغة بيان احتجاج على الإجراء التعســـفي لحـــل الاتحاد جاء فيه "...إنهم يلفتون نظر الجامعة الفرنسية إلى خطورة مثـــل هذا القرار الذي لن يؤثر على وجود الاتحاد العـــام للطلبـــة المســـلمين

---

[1]-بن يوسف، مرجع سابق، ص، ص 27، 28 وكذلك: El SGhaier, Op.Cit, P134.

[2]-بن يوسف، مرجع سابق، ص25، 26.

[3]-المجاهد، العدد 18 (25 فيفري 1958)، ص10.

الجزائريين الذي يستمر الممثل الحقيقي للطلبة الجزائريين لدى المنظمات القومية والعالمية للطلاب"[1].

وبعد عقد مؤتمر طنجة السياسي، أكدت الاتحادات الطلابية الثلاث على ضرورة تحقيق وحدتها الطلابية وعقدت في 20 و23 أوت 1958 بتونس مؤتمرا أعلنت فيه إنشاء جامعة طلاب المغرب العربي والتي كانت خطوة هامة لدعم كفاح الطلبة الجزائريين وتحقيق مكاسب دولية لصالح القضية الجزائرية[2] ووحدة شعوب المغرب العربي. وواصل الاتحاد العام للطلبة التونسيين بذل جهود معتبرة لمناصرة القضية الجزائرية–والتي لم تكن تحييد بطبيعة الحال عن إطار التوجه الحزبي بتونس–وتم خلال المؤتمر السابع للاتحاد العام للطلبة التونسيين المنعقد أيام 20 إلى 24 أوت 1959 صياغة "لائحة خاصة بالجزائر وأخرى بالزعيم النقابي عيسات إيدير الذي تم اغتياله من قبل المنظمات الإرهابية الفرنسية" ومن أهم ما جاء فيها:

–تأييد الشعب الجزائري في كفاحه.

–استنكار حرب التصفية والوسائل الوحشية التي ينتهجها الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

–الدعوة إلى الاستقلال التام للجزائر، والتنديد بمواقف الحلفاء المؤيدة لفرنسا والمدعمة لها ماديا ومعنويا[3].

---

[1]–المجاهد، العدد 17 (1 فيفري 1958)، ص9.

[2]–المجاهد، العدد 38 (28 أوت 1958)، ص3، وكذلك: بوعزيز،مع تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص363.

[3]–بن يوسف، مرجع سابق، ص ص، 28–29.

كما طالب الاتحاد العام للطلبة التونسيين في لائحة أخرى بفتح تحقيق دولي حول اغتيال البطلين النقابيين التونسي فرحات حشاد والجزائري عيسات إيدير.كما لم يتوان الاتحاد في استصراخ المنظمات الطلابية الدولية لتقديم مؤازرتها للطلبة الجزائريين. وقد عبر خلال المناسبات التضامنية التي نظمت بتونس ،عن مؤازرته لكفاح الشعب الجزائري. وخلال مؤتمره الثامن المنعقد في 8 و13 أوت 1960 ،أكد على اهتمامه البالغ بالقضية الجزائرية وبقرارات المؤتمر الرابع للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي انعقد في تونس، ببير الباي ،في الفترة من 26 جويلية إلى 1 أوت 1960، من أجل الإشادة بالطالب الجزائري وتحسين أوضاعه وكسب الدعم لقضية كفاح شعبه ،إذ ما لبث أن ندد في لائحة خاصة بالجزائر "بحرب الإبادة التي يشنها الاستعمار الفرنسي" وتأكيده للدعم المطلق للحكومة المؤقتة في مفاوضاتها من أجل الاستقلال[1].

ولما كان من أولى اهتمامات الطلبة الجزائريين، كسب الأنصار للقضية الجزائرية في جميع الأوساط النقابية والثقافية الدولية والعمل على تزويد الثورة بما تحتاجه من أموال واتصالات ودعاية لتوضيح أهدافها، من جهة، ومن جهة أخرى إعداد الإطارات الفنية لقيادة البلاد بعد نيل الاستقلال، عمل الاتحاد على الحصول على أكثر نسبة من المنح للطلبة الجزائريين في بلدان كثيرة خاصة تونس والمغرب الأقصى نظرا لتضخم عدد اللاجئين الجزائريين بها –بصفة عامة– والجالية الطلابية –بصفة

[1]–المجاهد، العدد 75 (22 أوت 1960)، وكذلك بوعزيز،مع تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص368.

خاصة- وهذا من أجل تحسين أحوالهم المادية حتى يتمكنوا من مواصلة دراستهم في البلدان التي تستضيفهم.

واحتضنت المعاهد والمدارس التونسية عددا كبيرا من التلاميذ والطلبة الجزائريين في التعليم الثانوي والعالي وبالمدارس العصرية أو بجامع الزيتونة وفروعه المختلفة واستفادوا من منح مدرسية وجامعية.وحسب مصادر تونسية، فقد بلغ عدد المنح المدرسية والجامعية التونسية للطلبة الجزائريين خلال السنة الدراسية 1960-1961. 536 منحة[*].

وفيما يخص جانبا آخر من مساهمة الطلبة التونسيين في الثورة التحريرية، نسجل تطوع بعض الأطباء المتربصين والمتخرجين الجدد من كليات فرنسية وتوجههم نحو الجزائر لمساعدة جرحى ومعوقي الحرب ومن بينهم الدكتور المنجي بن حميدة منذ سنة 1961[1].

[*]-وقد ذكر يحي بوعزيز في مرجعه السابق(مع تاريخ الجزائر...)، رقما قريبا من هذا الرقم وهو 560 طالبا حسب ما وجده في المجاهد عدد 53 (8 ديسمبر 1958) و100 في المغرب الأقصى، و100 في مصر و170 في بلدان أوروبا الغربية وأمريكا،و 65 في سوريا، و65 في بغداد، و30 بالكويت...

[1]-بن يوسف، مرجع سابق، ص23.

المبحث الثاني:

العلاقـــات الاجتماعيـــة بيـــن البلديـــن:

1-اللاجئـــون:

لقـــد ترتـــب علـــى الحـــرب الـــتي كانت تشنها فرنســـا على الجزائـــر اضطـــرار الآلاف مـــن الجزائريـــين للجـــوء إلى البلـــدان المجاورة خاصـــة تونـــس والمغـــرب، إذ أن أواصـــر المحبـــة والتآخي والصـــلات الاجتماعيـــة بيـــن هـــذه الشعوب لم تنقطـــع عبر الزمن بحكم روابط الجوار والقربى والعـــرق والـــدم والمصـــاهرة والتاريخ والمصير المشترك[1].ففـــي ســـنة 1956 وصـــل عـــدد اللاجئـــين الى40ألف لاجئا، ليقفز إلى 100 ألف لاجـــئ مع بدايـــة خريف 1957.

ومـــع زيـــادة القمـــع العسكـــري الفرنســـي علـــى الشعـــب الجزائـــري ارتفـــع عددهم سنة 1958 إلى 180 ألـــف لاجئ في كل من تونـــس والمغـــرب بين شيـــوخ، أطفـــال، نســـاء وجرحى حرب.

وفي تونس، قوبل لجوء الجزائريين باستقبال شعبي تلقـــائي ودون ترقب لأي قرار حكومي؛ فغادرت العديد من العائلات الجزائرية خاصة من المدن الشرقية وسكان المناطق الحدودية وطنها جراء بطش الاحتلال

[1] – أنظر: يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر ...، مرجع سابق، ص-ص 261- 272 وكذلك جريدة العمل، ع 5411 ، 29 جانفي 1973، ص9

الفرنسي واستقروا بالمدن الحدودية التونسية بنواحي غار الدماء وطبرقة والجنوب الشرقي بسبيطلة[1].

و لم يخلقوا في بادئ الأمر مشاكل للسلطات الفرنسية لأنهم غادروا بقطعانهم ومتاعهم[2]، وكان سكان هذه المناطق يحتضنونهم ويقتسمون معهم لقمة العيش فامتد هذا التضامن ليؤثر على مواقف الحكومة التونسية التي كانت مضطرة للسماح للجزائريين باعتماد المناطق الحدودية مواقع حيوية لنشاط وحدات جيش التحرير الوطني الجزائري وجبهته[3]، وبالرغم من ذلك أدركت الحكومة التونسية خطورة الوضع التي تسببه الهجرة المتزايدة للاجئين إلى الإقليم التونسي فعرضت قضيتهم على هيئة الأمم المتحدة بواسطة وفدها هناك أواخر سنة 1956م بتقديم تقرير مفصل عن أوضاعهم وما كانوا يعانوه من ظروف مزرية. كما ندد الرئيس بورقيبة بالمخاطر التي كانوا يتعرضون لها وحاول في عدة مرات لفت أنظار المنظمات الدولية لأمرهم[4].

ومنذ سنة 1957م ومع تزايد العمليات الرهيبة التي مورست على الشعب الجزائري للقضاء على ثورته من مناطق محرمة،

---

[1] – فقد احتضن الشعب التونسي الثوار الجزائريين منذ الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م كما شارك الجزائريون في حمل السلاح مع إخوانهم التونسيين في مقاومتهم للاحتلال سنة 1881 وكانوا غاضبين من هذا الاحتلال لأن تونس كانت تمثل لهم الملجأ الوحيد الذي يلتجئون إليه ،ويجددون فيه أنفاسهم كلما دعت الضرورة لذلك عرف هذا الاستقبال خاصة من طرف العناصر اليوسفية التي كان يقدر عددها بنحو 200 إلى 3000 شخص بتونس يوم 22 مارس 1956. انظر: المجاهد, ع36 , 6 فيفري 1959 , ص2

[2]– Farouk Benatia, Les actions humanitaires pendant la lutte de libération, Dahleb, Alger 1999, p 93

[3] – جوان غليسبي, مرجع سابق, ص 193

[4] – أنظر المقاومة العدد 3, 3 ديسمبر 1956 , ص2

ومحتشدات...الخ تزايد عدد اللاجئين على الحدود الشـــرقية والغربيـــة للبلاد، وحسب إحصاءات جبهة التحرير الوطني فقد وصل عـــددهم في تونس لوحدها نحو 123620 لاجئ في 13 ديسمبر 1957 وارتفع هذا العدد إلى نحو 130000 لاجئ في جوان 1958 حيث كانـــت نسبة 55 بالمائة منهم أطفالا و20 بالمائة نساء والباقي رجال أغلبـــهم شيوخ. وتمركزت أغلبيتهم على المناطق الحدودية وانقسمت منـــذ 13 ديسمبر 1957 على الشكل التالي[1]:

مدينة تونس وما جاورها	11682
مدن أخرى من وسط الشمال	1682
الكاف	50616
سوق لربعاء	32860
باجة	2895
الجنوب	23885
المجموع	123620

وفي سنة 1958، أوت منطقة سبيطلة لوحـــدها مـــا يقـــارب 1600 لاجئ أضيفوا إلى 7000 لاجئ كانوا موجـــودين بهـــا مـــن قبل[2]، وكانت غالبيتهم من السكان الفقراء وأقلية منهم مـــن التجـــار والعمال واعتمدوا على ما يملكونه، وآخرين استقبلوا من طرف عائلات

(1) - El Sgahier, op.cit, p 128

(2) - المجاهد العدد ،9، 1 مارس958، ص 10.

تونسية وأغلبية منهم تمركزوا داخل مراكز اللاجئين علـــى الأراضـــي التونسية. وبذلت الحكومة التونسية والهلال الأحمر التونسي بالتعاون مع مصلحة الشؤون الاجتماعية[1] لجبهة التحرير الوطني جهودها لإسعافهم وإقامة مراكز لإيوائهم[2].

وحيث لم يكن من السهل استقبال أعداد كبيرة منهم في وقت محـــدود والاهتمام بشؤونهم، تقدمت الحكومة التونسية عن طريق ممثلها لـــدى هيئة الأمم المتحدة السيد المنجي سليم بالاتصال مع السيد محمد يزيـــد مندوب جبهة التحرير الوطني بطلب إجراء محادثات مع الأمـــين العـــام للأمم المتحدة في منتصف سنة 1957 تناولت مسألة إعانة اللاجـــئين

---

[1]- تتألف من مسيري وإطارات جيش وجبهة التحرير وتتوزع فروعها عبر التراب التونسي والمغربي مهمتها- منح كل لاجئ بطاقة تسمى بطاقة لاجئ

- تقوم بإحصاء اللاجئين الجزائريين المتواجدين بتونس والمغرب.
- تحديد مراكز اللاجئين والمناطق التي يسكنونها.
- تقوم بتوزيع الخيام والمواد الغذائية والملابس على اللاجئين.
- تفقد الحالة الصحية والإسعافات الضرورية للاجئين وتحويل المرضى منهم إلى المستشفيات الكبرى.
- تعمل باستمرار للتعريف بمأساة اللاجئين الجزائريين
- وتوزع المنشورات والبيانات المتعلقة باللاجئين.
- تستقبل الصحفيين الدوليين وتنقلهم إلى مراكز اللاجئين لمعانة أوضاعهم والتعريف بمأساتهم.

ومع ازدياد عدد اللاجئين أصبح من الضروري إنشاء هيئة خاصة تكون قريبة منهم وتشرف مباشرة على مراكزهم المنتشرة على التراب التونسي والمغربي فأنشأت "مصلحة اللاجئين " مع نهاية سنة 1957م وتعمل التعاون مع قطاع الصحة وهيئة الهلال الأحمر الجزائري وتشمل على عدة مصالح منها مصلحة التنظيم التي تقوم بإحصاء اللاجئين وتنظيمهم ومصلحة التموين التي تتكفل بإيصال المواد الغذائية وتوزيعها. ومصلحة الإسعاف التي تقوم بالفحوص الطبية وتوفر الدواء وأعيدت هيكلتها في ماي 1958 وأصبحت تتكون من هيئة عليا لمصلحة اللاجئين ومصلحتا للاجئين واحدة بتونس ومقرها العاصمة التونسية والثانية بالمغرب بمدينة وجدة وتخضع المصلحتان لمراقبة نائب تعينه لجنة تنسيق وتنفيذ وتتكون كل مصلحة من خمسة أعضاء طبيب من الهلال الأحمر الجزائري, تقني مكلف بالإحصاء وتنظيم المساعدات، عضوا مكلف بالعلاقات والتبرعات وعضوا آخر مكلف بالقضايا الثقافية، ومرشدا.

[2] - المجاهد, ع 36, 6 فيفري 1959, ص 2

الجزائريين وعلى إثرها أعلن السيد المنجي أن تونس قد رأت الاستعانة بالمندوب السامي للاجئين لتسوية مشكلة اللاجئين الجزائريين في تونس[1].

وضاعفت الحكومة جهودها من أجل زيادة المساعدات الدولية ومساعدات هيئة الصليب الأحمر الدولي لسد حاجيات اللاجئين الجزائريين، وعمل الهلال الأحمر التونسي منذ إنشائه سنة 1957 على تدعيم الهلال الأحمر الجزائري الذي لم يحقق اعترافه الدولي بعد، واستطاع في الندوة العالمية في الصليب والهلال الأحمر بنيودلهي من 24 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 1957 لفت هاتين الهيئتين، حيث حظي الهلال التونسي بمجموعة معتبرة من المساعدات لصالح اللاجئين الجزائريين تضامنا معهم، ويتكفل هو بتوزيعها بصفته عضوا فيها على 37 مركزا للاجئين موزعة على القطر التونسي[2].

ومع اشتداد المعارك وخاصة الحدودية منها وحملات الطرد وما تلاها من إجراءات وقرارات فرنسية، خاصة قرار إنشاء المناطق المحرمة على الحدود الجزائرية التونسية[3]، ازداد تدفق اللاجئين على الحدود

---

[1] – ولم يشارك الهلال الأحمر الجزائري كهيئة رسمية في الندوة، ولكن استطاع بفضل تضامن جمعيات الهلال الأحمر للدول العربية إدماج نواب عنه ضمن وفودها وإقناعهم بتبني مطالبها، وشارك كل من بن أحمد وبن تامي، والشريف قلال، ضمن وفد الهلال السوري. وعن جهود الوفد التونسي والوفود العربية في الدفاع عن قضية اللاجئين الجزائريين خلال المؤتمر يراجع حديث لمندوب تونس، باجي قايد سبسي بـــ : المجاهد، ع 13، 1 ديسمبر 1957، ص 8، وكذلك: -Benatia, Op.cit, p- p 92-94.

[2] – انظر: الملحق رقم 10 ،الوثيقة التي تبين مساعدات مالية بالأرقام لكلا من النمسا،فرنسا،ألمانيا الديمقراطية وسويسرا لصالح اللاجئين الجزائريين في تونس عبر المفوضية العليا للأمم المتحدة.

[3] – ومنها حادثة ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958.

-Archives Vincennes, 1H1464, les pécher, le 11/09/1961.

التونسية هروبا من القمع الاستعمار الفرنسي ،وأوت منطقة الشـــريط الحدودي الجزائري التونسي تلك الأعداد المتزايدة خاصة دواوير: الدير، الكويف، مرسط، بكارية، الماء الأبيض، تازينـــت، وبحـــيرة الأرنـــب وغيرها. وأصبح عددهم في أكتوبر 1958،مـــا يقـــارب 130000 لاجئا موزعين أساسا بالكاف بنسبة 49449 لاجئا، وسوق لربعـــاء 40323 لاجئا، سبيطلة 25368 لاجئ وقفصة ب 9014 لاجئا، حسب إحصائيات دقيقة لمصلحة اللاجئين لجبهة التحرير الوطني[1].

وقد بلغ عدد اللاجئين الجزائريين بمدينة الكاف لوحدها في شهر أكتوبر 1962، 772 لاجئا مقسمين إلى 716 لاجئا بالساقية و 46 لاجئا بقلعة الصنام[2].

وأكد المسئولون التونسيون في المؤتمر التونسي في جوان 1958 على أن المساعدات التي تقدمها الحكومة التونسية منجزة يوميا. وأكـــد الطيب المهيري (سكريتار الدولة التونسية للداخلية) على تضامن سكان المنطقة الحدودية مع اللاجئين الجزائريين بالرغم من فقرهم. كما ذكـــر كذلك بالعمل المنجز من الحكومة على المستوى الدولي و التي استقبلت لجان دولية جاءت إلى تونس من أجل دراسة مشكل اللاجئين الجزائريين وتقديم المساعدات لهم. ونوه أحمد بومنجل(أحد مسئولي جبهة التحرير الوطني)في تقريره للحكومة المؤقتة بعمل الحكومة التونسية، التي قـــدمت تسهيلات هامة للاجئين الجزائريين حيـــث دمـــج بعضـــهم في الإدارة

---

(1)- Benatia, Op.cit, (annexe).

(2) - انظر ملحق 11 ، وثيقة تبين عدد اللاجئين الجزائريين بمدينة الكاف.

-Archives Vincennes, 1H1464, Bulletin mensuel de mois d'octobre 1962, la pécher, 8/11/1962.

التونسية الناشئة كما أمنت لهم تسهيلات إدارية مختلفة على الإقليم التونسي (جوازات سفر, تأشيرات...الخ)[1].

وأمام كل هذا واجهت الحكومة التونسية الفتية عبء اللاجئين وسعت إلى أن تقدم مشروع قرار يتضمن حث المندوب السامي لشؤون اللاجئين على الإسراع بمساعدة اللاجئين بكيفية فعالة ، القرار الذي تقدم به ممثلا تونس والمغرب كل من المنجي سليم والفيلالي والذي أقرته هيئة الأمم المتحدة في 6 نوفمبر 1958[2], والذي كلل بتدخل المحافظة السامية للاجئين والعديد من المنظمات الدولية والحكومات لتقديم مساعدات خاصة بعد النداء الذي أعقب أشغال الندوة العالمية للهلال والصليب الأحمرين والذي جاء فيه : "بما أن عددا كبيرا من الجزائريين معظمهم من النساء والأطفال اضطرهم حوادث الجزائر إلى الهجرة فلجئوا إلى تونس والمغرب ، وبما أن أغلبية هؤلاء اللاجئين المتزايد عددهم كل يوم يوجدون في حالة احتياج تام...وبما أن الإعانات التي قدمتها الحكومتين التونسية والمغربية ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر التونسي وجمعيات أخرى متمسكة بمبادئ الهلال الأحمر ، لم تكف لدفع الخطر الكبير الذي يهدد حياة هؤلاء الضحايا البريئة فإن ...المؤتمر ...يوجه للعالم نداءا حثيثا لكي تتحقق مثل هذه المساعي في فائدة اللاجئين"[3].

---

(1) - El Sgahier, Op.cit, p 129.

(2)- المجاهد: العدد 33، 8 ديسمبر1958 ، ص 13

(3)- المجاهد: العدد 14، 15 ديسمبر1957 ، ص 4

وعلى إثر كل هذا تضاعفت المساعدات الإنسانية لصالح اللاجئين الجزائريين وبلغت ما قيمته 22 مليون دولار أمريكي ما بين سنوات 1959و1962[1].

وخاصة بعدما بادرت جبهة التحرير الوطني بإطلاق بعض الأسرى الفرنسيين والأجانب فوق التراب التونسي.

وقد قامت الحكومة التونسية باستقبال هذه المساعدات وتوزيعها بمعرفتها على اللاجئين الجزائريين، الأمر الذي لقي إزعاجا من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إذ أن التونسيين لم يتركوا لهم مجالا للتعامل مباشرة مع المنظمات الدولية والهبات التي تأتي من طرف الدول الصديقة، لصالح اللاجئين الجزائريين على الحدود التونسية، وعدم شمولية توزيعها لكافة اللاجئين.

وكان على الهلال الأحمر الجزائري أن يخضع لوصاية الهلال الأحمر التونسي[*] الذي كان يستقبل المساعدات ويوزعها حسب معطياته لأنه الوحيد الذي يستطيع تخليص المساعدات الدولية القادمة باسم الهلال الأحمر الجزائري من الرسوم الجمركية .و واجه هذا الأخير مشكلة

---

[1]- بوحوش ،التاريخ السياسي، مرجع سابق ، ص ص 447،448، والصور الموجودة في الملاحق رقم 22، 23، 24 تبين كيفية توزيع تلك المساعدات عن طريق الصليب الأحمر الدولي على اللاجئين الجزائريين.

[*]-تعود نشأة الهلال الأحمر التونسي والهلال الأحمر المغربي إلى سنة 1956-1957 على التوالي. وهي نشأة مختلفة تماما عن نشأة الهلال الأحمر الجزائري، ويعود ذلك –بالدرجة الأولى- إلى طبيعة الاستعمار الفرنسي ببلدان المغرب العربي الثلاث، بحيث كانت تعتبر تونس والمغرب محميتان فرنسيتان في حين أن الجزائر مستوطنة فرنسية. انظر:

-Mohamed Ben Ahmed,"Pierre Gaillard, le délégué du CICR qui avue naître les Croissants - Rouges maghrébins", l'Humanitaire - Maghreb, décembre 2003, p20.

فرضها على مختلف المساعدات الدولية التي كانت تقدم له عبر التـــراب التونسي. وهنا تقدم وفد منه لطرح القضية لدى مدير الجمارك لإعفـــاء المساعدات المقدمة إليه من الضرائب الجمركية ولكن الأمـــر –بطبيعـــة الحال- كان بيد وزارة المالية والتجارة ،وبفضل مساعي الهلال الأحمـــر التونسي تم إصدار مرسوم من وزارة المالية والتجـــارة في 11 نـــوفمبر 1960 يقضي بإعفاء السلع والمساعدات الإنسانية المقدمـــة للـــهلال الأحمر الجزائري من الضرائب الجمركية[1]. والذي أتبع بإبرام الاتفاقيـــة الجمركية الجزائرية- التونسية في 19 ديسمبر 1960 والتي كانـــت في حقيقة الأمر أول اتفاقية من هذا النوع تبرم مـــع الحكومـــة التونســـية وتحتوي على شطرين:

-اتفاقية تخص الهلال الأحمر الجزائري:وتقضي بإعفاء السلع والمساعدات الدولية الآتية مباشرة باسمه من طرف الدول المانحة أو لجنـــة الصـــليب الأحمر الدولي من الضرائب الجمركية.

-اتفاقية تخص الحكومة المؤقتة الجزائرية وجيش التحرير الوطني : تـــنص على أن كل السلع والأجهزة الموجهة للحكومة المؤقتة أو جيش التحرير الوطني معفاة هي الأخرى من كل الرسوم الجمركية وهذا لا يعـــني –بطبيعة الحال- عدم وجود تجاوزات جمركية على هذه السلع باســـم " قوانين استثنائية "، الأمر الذي أدى في كثير مـــن الحـــالات إلى طـــرح القضية أمام الرئيس بورقيبة. ومن جهة ثانية، بذلت الحكومـــة المؤقتـــة للجمهورية الجزائرية كل جهودها من أجل استرجاع مئات الملايـــين

(1) -Benatia , O P.CIT.p.p95,96

التي وضعت منذ سنوات عديدة في يد الحكومة التونسية باسم الحقـــوق الجمركية[1].

وهنا نسجل اعتراض السلطات التونسية على قيام بعثة الهلال الأحمر المصري بالتعامل مباشرة مع اللاجئين الجزائـــريين علـــى الحـــدود التونسية، كما رفضت قبول بعثة مصر الطبية التي أعدت للإشـــراف الطبي على اللاجئين ، فاضطرت مصر إلى الاتفاق مـــع المســـئولين الجزائريين لتسليمهم معونتها على الحدود المصرية ، ليقوم المسئولون الجزائريون بنقلها بوسائلهم الخاصة[2] .وربما يعود الأمر في ذلك إلى شخصية الرئيس بورقيبة نفسه الذي يريد أن يظهر بأنه الوحيد المهتم بقضية اللاجئين الجزائريين ونواياه الضيقة في ذلك. ولكن سرعان ما سوي الأمر إذ طلبت الحكومة المؤقتة للجمهوريـــة الجزائريـــة مـــن الحكومة التونسية خلق هيئة مشتركة جزائرية- تونسية من أجـــل أن يتمكن الجزائريون من مراقبة المساعدات والهبات الموجهـــة لصـــالح اللاجئين ويستطيعون حصرها وتقسيمها[3].

وبعد أن أذاعت الحكومة الفرنسية بلاغا أصدرته في جـــوان 59 اعتبرت فيه اللاجئين الجزائريين رعايا فرنســـيين متجاهلـــة بـــذلك الشخصية والكيان الجزائري، رد عليه المصمودي كاتـــب الدولـــة للأخبار قائلا: "...وإذا كان الجزائريون قد لجئوا إلى تونس والمغرب

---

(1) -A N A : G.P.R.A , note politique :la Tunisie de Bourguiba ..,op.cit, p 4 :6أنظر ملحق

(2) – الديب، مرجع سابق، ص366.

(3)- A N A : G.P.R.A, note politique :la Tunisie de Bourguiba ..op.cit,p3: 6أنظر ملحق

إثر قيام حرب ومشاكل سياسية فالواجب يدعوا على التفـــاوض مع المسلمين الجزائريين لإرضاء مطامح الجزائريين الشرعية والسماح لهم بعودة حقيقية لأوطانهم...".[1]

وعموما فمنذ اندلاع ثورة التحرير الوطني لقي اللاجئون الجزائريون كل الدعم والمساندة الشعبية التونسية التي شكلت موردا هاما لنشـــاط الهلال الأحمر الجزائري , و لم تتخاذل الحكومـــة التونســـية في ســـعيها الدبلوماسي لإيجاد تسوية عادلة لقضية الشعب الجزائري ولا في جلـــب المساعدات الإنسانية من المنظمات العالمية والحكومات.

ولما أعلن عن استقلال الجزائر شاركت الحكومة التونسية والهـــلال الأحمر التونسي في عملية إعادة اللاجئين الجزائريين إلى بلادهـــم وقـــد خلقت هذه العودة مشكلا كبيرا بالنسبة للحكومـــة التونســـية تمثـــل بالخصوص في تحويل مكاسبهم بأعداد ضخمة ودفعة واحدة من العملـــة التونسية إلى الفرنك الفرنسي، الأمر الذي كاد أن يهز الوضـــع المـــالي والاقتصادي التونسي، فاستدعى ذلك إلى اتفاق بين الحكومة التونســـية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إذ خصصت الأولى مبلغ خمسمائة مليون فرنك كدين تحت تصرف الحكومة المؤقتة الجزائرية لتسهيل عودة اللاجئين. وبما أن المبلغ كان غير كاف فقد تقدمت الحكومة التونســـية بطلب لدى جامعة الدول العربية لتساهم هي الأخرى في حل المشـــكلة التي كانت تتطلب زيادة مبلغ قدره ثلاثة ملايين فرنك. وقد تعهـــدت حكومة دولة الكويت بأن تودع هذا المبلغ لدى أحد البنوك التونســـية،

---

[1]-المجاهد ، عدد 29،25 جوان 1959 ،ص 2

ليتم به تحويل الدنانير التونسية التي يملكها اللاجئـــون الجزائريـــون إلى الفرنكات الفرنسية وفي مدة وجيزة وهو ما سهل – بطبيعة الحال- سير العملية وتسهيل عودة الجزائريين إلى وطنهم[1].

ومهما يكن فإن تواجد الجزائريين كمهـــاجرين: عســـكريين، مدنيين أو مارين ولاجئين على الإقليم التونســـي، قـــد وفـــر ســـوقا استهلاكية واسعة ومدخولا معتبرا من العملة الصعبة للحكومة التونسية. ومن هذه الوجهة ،واجهت الحكومة التونسية وضعا اقتصاديا لا تحســـد عليه مع نهاية الثورة الجزائرية ورجوع الجزائريين إلى وطنهم.

ولا يفوتنا هنا كذلك، الحديث عن الدور الذي لعبته التنظيمات الشعبية التونسية في تجنيد الشعب التونسي من أجل مســـاندة القضـــية الجزائرية ماديا ومعنويا. فقدكان للمرأة التونسية بصمتها في الاهتمـــام بالقضية الجزائرية من خلال تأييدها للنساء الجزائريات ونضال الاتحـــاد العام للنساء الجزائريات، وخاصة اهتمامها بالوضعية الاجتماعية للاجئين الجزائريين في تونس.

وفي هذا الصدد وجه اتحاد النساء التونسي في سنة 1956، نداءا لنساء العالم يلفت فيه انتباههم للقضية الجزائرية ومأساة الشعب الجزائري على الحدود الشرقية والغربية، ودعوتهن للعمل على إيقاف الحرب في الجزائر ومساندة اللاجئين[2].

---

[1]-انظر تفاصيل ذلك بـــ: توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 586-576.

[2]-انظر نص النداء بجريدة المقاومة، ع 16، 3 جوان 1957، ص12.

وقد أشرف الاتحاد التونسي على استقبال المساعدات التونسية الدولية وتوزيعها على اللاجئين الجزائريين وأكد دعمه المتواصل لنضال الاتحاد العام للنساء الجزائريات منذ إنشائه سنة 1958. وقد نظم لائحة خلال مؤتمره الثالث في 16 أوت 1960 بخصوص الوضع بالجزائر أكد فيه على تضامنه المطلق والصريح مع كفاح الشعب الجزائري ،وأن حل قضيته لن يتم إلا بتحقيق الاعتراف بحريته[1].

كما لعب الاتحاد العام للعمال التونسيين (UGTT) دورا هاما في دعم الثورة الجزائرية وخاصة الحركة النقابية في الجزائر على المستوى التونسي والدولي، حيث كان أحمد تليلي سكريتار العام للاتحاد للعمال التونسيين وعضو المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد و رئيسا للجنة الاتصال بين تونس وجبهة التحرير الوطني.

وكان بفضل دعم أحمد بن صالح، الأمين العام لاتحاد العام للعمال التونسيين، وممثله في المنظمة العالمية للشغل (CISL)، أن أنشئ الاتحاد العام للعمال الجزائريين في مارس 1956 من طرف جبهة التحرير الوطني، وقبل في جويلية 1956 كمنظمة نقابية عالمية. وعبر المنظمة العالمية للشغل، استطاع الاتحاد العام للعمال التونسيين تدويل القضية الجزائرية في الأوساط العمالية. وبفضل طلب المركزية النقابية التونسية سجلت القضية الجزائرية في جدول أعمال اللجنة المصغرة للجنة العالمية للشغل CISL المجتمعة في أفريل 1956، حيث خرجت بلائحة تدين السياسة الوحشية لفرنسا في الجزائر، كما دافع أحمد بن

[1]-المجاهد، ع75، 20 أوت 1960، ص2 .

صالح أمام المؤتمر العالمي للشغل عن حق الجزائر في الاستقلال وضرورة الضغط على فرنسا من أجل تغيير سياستها في الجزائر، وكان كل هـــذا بالتنسيق مع المركزيات النقابية المغاربية[1].

وبفضل تسهيلات الحكومة التونسية ودعم الاتحـــاد التونســـي للشغل تم تمكين عدد كبير من الشباب الجزائري في الإحراز على تكوين مهني تونسي في جميع الميادين. وفي هذا الإطار سطر الاتحاد العام للعمال الجزائريين برنامج عمل مع نظيره الاتحاد العام التونسي للشغل يقضـــي بتكوين 25 نقابيا جزائريا بمدارس التكوين النقابي التابعة لهذا الاتحـــاد، و18نقابيا في قطاع السكك الحديد، و26 آخرا في قطاع البريد كمـــا تحصل الاتحاد العام للعمال الجزائريين على مساعدات معتـــبرة قدمتـــها مختلف النقابات الدولية المتعاطفة مع كفاح الشعب الجزائـــري تمثلـــت أساسا في منح التكوين بالخارج ووسائل وتجهيزات خاصـــة بالدراســـة والتمهين[2]. و كان العلم الوطني يرفـــرف في الاجتماعـــات الشـــعبية السياسية والنقابية التونسية.

كما ظهر هذا الدعم كذلك لدى التونسيين المهـــاجرين نـــذكر مثلا: التاجر التونسي في باريس ،محمد مالك حسين الذي سجن بتهمة مساعدته للمجاهدين الجزائريين. وكذلك المقاوم الـــوطني الدســـتوري حسان تريكي الذي حكم عليه بالإعدام من طرف فرنسا ثم من طرف

---

[1]-Mohammed Lebjawi,Vérité sur la révolution Algérienne, Edition Gallimard, Paris, 1970, p40.et El Sgahier, OP.CIT, p135.

[2]-المجاهد، ع58 ، 28 ديسمبر 1958، ص9.

بورقيبة، حيث قام بنشر أعمال لصالح القضية الجزائرية في مصر داخل لجنة تحرير شمال إفريقي وخاصة في أمريكا اللاتينية[1].

2-الصحـــــــــــة:

كنا قد تكلمنا في الفصل السابق وقلنا أن الإقليم التونسي كان يشكل قاعدة خلفية حيوية لوحدات جيش التحرير الوطني حيث استفادت هذه الأخيرة من مراكز التدريب الاستراتيجية والاستقبال وقنوات تمرير السلاح على الإقليم التونسي. و سوف نحاول هنا أن نبرز دور القطاع الصحي بتونس-و الذي عرف نشاطا مبكرا- للعناية بالجنود واللاجئين واستفادته من المساعدات الطبية المقدمة له من طرف السلطات التونسية.

ولقد احتلت بذلك مدينة الكاف الحدودية المرتبة الأولى، حيث لعبت بأهميتها هذه دور مركز الاتصال والتموين (Centre de liaison et de ravitaillement). وكان مستشفى الكاف يعتني بصحة الجرحى الآتين من كل مناطق الجزائر وعندما لا تكون هناك أماكن كافية للجرحى فإنهم ينقلون بواسطة سيارات الحرس الوطني التونسي إلى مستشفيات تونسية أخرى ومنها: القيروان.

كما كانت مراكز أخرى تعتني بالجرحى والمرضى الجزائريين بتونس مثل: تاجروين (50 كلم جنوب الكاف) وتستقبل الجرحى الأقل خطورة، ومراكز للراحة كذلك في الكاف (الكاف، تاجروين، الساقية، ....)، وفي منطقة سوسة (الجام، Enfida-ville) وفي مدينة

[1]- El Sgaier, Op.cit., p.133.

تونس، وفي كل من باجة، بترت، قابس، سوق لربعاء، مدنين، قفصة والقصرين[1].

ولقد كان للثورة مراكز صحية مستقرة بتونس منها الصادقية وغار الدماء وكذلك الكاف، ومراكز أخرى متنقلة بمعسكرات الحدود ومخيمات اللاجئين، حيث أتيحت الفرصة للاتصال بالأطباء الجزائريين المستقرين بتونس للاتفاق معهم على تخصيص يوم في الأسبوع للعمل بهذه المراكز لصالح الجرحى الجزائريين[2].

وعالج مستشفى "الكاف" الجرحى القادمين من الجزائر ليس فقط من منطقة الحدود الجزائرية – التونسية ولكن من مناطق بعيدة عن مناطق الحدود. وحيث لم تكن هناك أماكن متوفرة للجرحى فإنهم كانوا ينقلون بواسطة سيارات الحرس الوطني التونسي نحو مستشفيات تونسية أخرى وخاصة الموجودة في القيروان. وخصصت في جانفي سنة 1957 فرق تمريض خاصة بالجرحى الأقل خطورة (في تاجروين 50 كلم جنوب الكاف) كما فتحت مراكز للراحة واستقبال الجرحى في كل من: الكاف، مختار، وفي منطقة سوسة (الجام، Enfida Ville) وحتى في العاصمة التونسية نفسها[3].

وقد واجهت المراكز الصحية التابعة لجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية مشكل الحصول على الأدوية وكل ما تستلزمه

---

[1]-El Sgahier, OP.CIT., P127.

[2]-Mohammed Amir, L'histoire contribution à l'étude de la santé en Algérie, OPU, Alger, 1986, PP 105, 106.

[3]-El Sgahier, OP.CIT, P127.

العمليات الجراحية، ولكن بفضل نشاطات الهلال الأحمر الجزائري الذي تشكل في سنة 1957 في تونس وصلت كميات معتبرة من الهبات الطبية للاجئين الجزائريين من طرف هيئات ومنظمات دولية مختصة في هذا المجال.

وقد بين محمد قنطاري في كتابه أنه وإلى غاية 1956، كانت المستشفيات التونسية تقوم بعمل كبير لصالح الجرحى والمرضى الجزائريين. في البداية ،من طرف أطباء تونسيين يساعدهم ممرضين جزائريين ومنذ شهر أوت 1956 أصبحت الأعمال بيد الأطباء الجزائريين[1]ولكن في المستشفيات التونسية، لأن الثورة الجزائرية عانت من نقص الدواء والأطباء والجراحين المتخصصين خاصة في المناطق النائية من الجزائر ؛وقبل أن يثبت الاستعمار الفرنسي الأسلاك المكهربة وحقول الألغام على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية.

كما أنه، وفي 1956 نشرت مذكرة وزارية من طرف وزير الصحة التونسي، تحضر على مستخدمي المستشفيات إعطاء أية معلومات عن هذه النشاطات وعن المرضى الذين يعالجونهم[2]، لكن وبعد تثبيت الأسلاك الشائكة المكهربة وحقول الألغام الموزعة وإقامة قواعد الحراسة والمراقبة العسكرية الفرنسية المعززة بأجهزة الحرب

---

[1]–فقد تم انشاء أول نواة للصحة أثناء الثورة من طرف الطلبة الأوائل الذين التحقوا بصفوف الثورة،وكان من بينهم: لمين خان ،حسان الخطيب،عبد الكريم بابا أحمد،بن تامي الجيلالي ابن اسماعيل،مولود مغني،عبد السلام هدام،عبد الوهاب بشير، تيجاني هدام،مصطفى مكازي،جلول وهيب.

أنظر الموقع : www.novembre.com

[2]– سطورة، مرجع سابق، ص 235.

الحديثة، أصبح من الصعب جدا اختراق الحدود وبالتالي أصبحت عملية معالجة المرضى والجرحى تتم داخل الجزائر في مراكز متخصصة. ومع ذلك ازدادت اشتباكات جيش التحرير مع قوات العدو فيما يعرف بمعركة الحدود وازداد مع ذلك مرورهم لاجتياز الحدود خلال الشهرين الأخيرين من سنة 1957 وكذلك سنتي 1958-1959، وتزايد بذلك عدد الجرحى في صفوف جيش التحرير الوطني، فكانت سيارات الإسعاف هي التي تقوم بنقلهم إلى مراكز الاستشفاء على الحدود. فبالنسبة للجرحى الأقل خطورة فهم يوجهون نحو المراكز الصحية أما بالنسبة للجرحى الأكثر خطورة، فيوجهون نحو المستشفيات الحدودية من أجل الجراحة العامة، في الكاف وسوق لربعاء أو نحو المستشفيات الداخلية مثل سوسة،و صفاقص من أجل الاستفادة من الجراحة المتخصصة ؛ولا يسمح لأي جريح مغادرتها إلا بتسريح[1].

وقد واجه جيش التحرير الوطني مشكل تكوين الممرضين طوال حرب التحرير، ولذلك قام جيش التحرير الوطني بفتح مدارس للتكوين في هذا المجال في عيادات الأطباء الجزائريين، وفي الوحدات الصحية لجيش التحرير على الحدود الشرقية والغربية في كل من تونس والمغرب والتي عملت إلى غاية الاستقلال تحت إدارة أطباء جيش التحرير ثم تطورت إلى مدارس حقيقية للشبه الطبي، مزودة ببرنامج عمل جدي للاستجابة إلى كل احتياجات جرحى جيش التحرير. وقد ازداد عدد العاملين بها بعد إضراب الطلبة الجزائريين والتحاقهم بالثورة مما سمح

[1]-Gantari, OP.CIT, P-P 302-311.

بتكوين متقـــدم في هـــــذا القطـــــاع من مخبرين، رجال إســـعاف (Corp d'ambulance)، (manipulateurs radio). ساعدوا علـــى تقديم خدمات كبيرة للثورة الجزائرية[1].

وبعد تشكيل الهلال الأحمر الجزائري[*] ،في جـــوان 1957 في تونس برئاسة الطبيب جيلالي بن تامي، باشر بتقديم خدماته بإســـعاف الجرحى والتكفل بالمرضى خاصة على الحدود، كما ساعد الهلال الأحمر التونسي على الاتصال باللجنة الدولية للصـــليب الأحمـــر في جنيـــف للاعتراف بالهلال الأحمر الجزائري وطلب مســـاعدات للاجـــئين. وفي أكتوبر 1957 ،وجه ممثلين عنهم إلى كل من ألمانيا الشرقية والصـــين وحقق بذلك اعتراف العديد من الهيئات والمنظمات الإنسانية.

وفي خريف 1957، أنشأت في تونس اللجنة المركزية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية والتي ضمت مجموعة من البرجوازيين الجزائـــريين متخصصين في الصحة وأغلبهم أطباء وجراحين.

وقد تحصل المجلس الوطني للثورة على عدة مساعدات من طرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولما تحولت مصلحة الشؤون الاجتماعية لجبهة التحرير في سبتمبر 1958 إلى وزارة الشؤون الاجتماعية اهتمت بشؤون اللاجئين الجزائريين بالاشتراك مع المجلس الوطني للثورة. وقـــد ازداد عدد اللاجئين الجزائريين في تونس خاصة ؛حيث وصل –ومع نهاية

---

[1]-IBID, P299.

[*]–هيئة إنسانية اجتماعية أسستها جبهة التحرير الوطني بهدف إسعاف ومساعدة اللاجئين الجزائريين والمساهمة في تفعيل النشاط الدولي للمنظمات الإنسانية وجلب المساعدات للاجئين؛ اعترف به رسميا بتاريخ 25 ديسمبر 1957.

1957 -إلى 620 123 حسب إحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية. لكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قدرهم بـ160.000 وقد تلقوا مساعدات هامة من طرف هذه اللجنة ومن طرف دول أخرى(*).

ومع إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصبح قطاع الصحة تابعا لوزارة الحربية، وقد استدعي جراحين جزائريين إلى المستشفيات التونسية الحدودية في الكاف وسوق لربعاء وقصرين من أجل تقوية القطاع هناك. وما ميز هذه الفترة هو إنشاء مركز مهم لتشخيص الداء والعلاج (diagnostic) مدعم بمخبر للأشعة وعيادة للكشف المتخصص، كما زودت غار الدماء، تاجروين وتالة بأسرة استشفائية وبطاقم مهم من الممرضين للجنود الذين خضعوا لعمليات جراحية[1].

وكان أول مسئول على القطاع الصحي في تونس الطيب محمد الصغير نقاش ثم خلفه الطيب تجاني هدام – الذي كانت اهتماماته السياسية أكثر منها طبية – ولما شكلت الحكومة المؤقتة "وزارة الشؤون

(*)- قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في فيفري 1959 ما قيمته 1759 حريرة في اليوم لصالح 120.000 لاجئا.

أما عن الدول الأخرى فكانت سويسرا، إيطاليا، الفاتيكان، المملكة المتحدة، هولندا، الدول الاسكندينافية، الصين، والجمهورية الديمقراطية الألمانية .وقد أشاد مؤتمر الصومام بالنصوص الدولية لاتفاقية جنيف فيما يخص اللاجئين وطلب سنة 1960 بالالتزام بها. هذا ما عزز مكانة جبهة التحرير في وسط الصليب والهلال الأحمر الدوليين. انظر:

-Gilbert Meynier,Histoire Interieure du FLN1954-1962,Casba Editions Alger, p. 496.

(1)- Meynier,Op. Cit, P310.

الاجتماعية" أصبح محمد الصغير نقاش هو المسئول عن صحة وحـــدات جيش التحرير الوطني[1].

وفي المغرب، وفي تونس خاصة –وبدعـــــم مـــن التونســـيين– وضعت عدة مستوصفات في خدمة الجنود الجزائريـــين في مستشفيات: الحبيب ثامر، وشارل نيكول في العاصمة التونســـية، ومستشفى الهادي شاكر في صفاقص .... حيث كان هناك طاقما من الأطباء جزائـــريين، تونسيين، ليبيين وحتى فرنسيين. وكانت الحكومة التونســـية تتكفـــــل بالجزائريين الذين يعملون بهـــذا القطاع ســـــواء كـــانوا أطبـــاء أو ممرضين... وكان الطبيب عيسى بن سالم، رئيس المجلس العام للاتحـــاد الديمقراطي للبيان الجزائري "سابقا" من مدينة قســـنطينة، هـــو الـــذي يشرف على القطاع الصحي الجزائري في مستشفى الحبيب ثامر منـــذ 1956 سنة 1962.

وبفضل اجتهادات عبد الحميد مهري، وزير الشؤون الاجتماعية، أنشأ في سيدي بوسعيد مركز الاستقبال والتربية والتعليم لليتامى وأبنـــاء الشهداء وهو عبارة عن عمارة كبيرة يقطن بها ألف طفل[2].

وابتداء من جانفي 1960، أصبح قطاع الصحة تابعـــا لهيئـــة الأركان العامة لجيش التحرير، وأصبحت المستشفيات الحدودية بالكاف وسوق لربعاء تشتغل بأكثر من 80 طبيبا وممرضا، لأن الثورة كانـــت

---

[1]-Meynier,Op. Cit, P496.

[2]-IBID, P497.

تحتاج إلى الممارسة الطبية لكل يوم داخل وحدات جيش التحرير وفي خيم اللاجئين[1].

كما كان للعديد من الجنود الجرحى والذين خضعوا لعمليات جراحية أن وجهوا الىمراكز إعادة التأهيل (Rééducation) في تونس، ووجه بعض منهم إلى مراكز متخصصة في ذلك في الدول الصديقة، مثل: يوغسلافيا، ألمانيا الديمقراطية، والاتحاد السوفياتي ....

وأنشأ في سنة 1960، مركزا لهذا الغرض قرب تونس (Centre de Lasserie) وكانت إدارته من طرف الطبيب "يعقوبي" الذي تلقى تكوينا في هذا المجال في يوغسلافيا[2].

وقد اتخذت المساعدات التونسية للثورة الجزائرية أشكالا مالية مختلفة، مثل: جمع الأموال في شكل ضرائب، بيع تذاكر، فرض رسوم أو ضرائب شهرية على التجار، الاقتطاعات من أجور العمال ...

لكننا لم نسجل المساعدات المالية الملموسة على مستوى الحكومة التونسية، لأن الحكومة التونسية آنذاك كانت بدورها حكومة فقيرة ومعتمدة على المساعدات الفرنسية[3].

---

(1)-Meynier,Op. Cit, P314.

(2)-IBID, P315.

(3)-El Sgahier, OP.CIT, P128.

-وانظر كذلك : ملحق 6، وثائق الأرشيف الجزائري:

-La Tunisie de Bourguiba…, p(09-23).

وقـــد تـــــرك تنظيم المساهمات المالية الغير حكومية منذ نهايـــة سنة 1956، للجـــان المحليـــــة التابعـــة لجبهـــة التحريـــر الـــوطني ولودادية الجزائريين في تونس التي كانت تنشط في مجال جمع الأمـــوال من المناضلين والمتعاطفين مع الثورة الجزائرية حيث كان مبلغ الاشـــتراك محددا بـــ 100 فرنك قديم ،ويقدم للمتبرع مقابل مســـاهمته، وصـــلا صادرا عن الودادية مرقما ترقيما تسلسليا وموقعا من طرف أمين المال، ويحتوي على مبلغ الاشتراك . وهذا لتسهيل مهام اللجـــــــان، إذ أن حتى المكلفين بجمع الضريبة كانوا في الغالـــب أعضـــاء اللجـــــــان الجزائرية – الغير قليلة – في تونس. [1].

[1]–والملحقين رقم 12و13، يبينان بعض النماذج عن وصولات مالية شارك أصحابها من الجزائريين المهاجرين في تونس،ومنهم المجاهد بوعلام بلقاسم، بجمع الأموال في ودادية الجزائريين بتونس من أجل تموين الثورة الجزائرية.

إن العلاقات الفرنسية التونسية تطورت حسب تـــأثير الثـــورة الجزائرية وتوسعها بتجاوزاتها على الإقليم التونسي وبنجاحهـــا الـــذي حققته على المستوى الداخلي والخارجي. ولقد ارتأينا أن ندرس تـــأثير الثورة الجزائرية على هذه العلاقات من خلال فترتين هامتين من تـــاريخ الثورة الجزائرية المجيدة، وهـــي الفتـــرة مـــن ســـنة 1954 إلى ســـنة 1957،والفترة الثانية من حادثة ســـاقية ســـيدي يوســـف إلى ســـنة 1962.

المبحث الأول:

الفتـــــرة مـــــن 1954-1957م:

منذ اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954م والســـلطات الفرنســـية تحاول تشويهها بنعتها بعدة نعوت ومنها أنها ثورة شـــيوعية ومـــؤامرة خارجية وأنها ثورة فلاقة متمردين وعصاة، مدفوعة من الخارج. وهـــي مضطرة لعمل ذلك على الأقل لحفظ ماء وجهها للدفاع عن ملفها أمام الأمم المتحدة [1]، وراحت تلقي اللوم على الجـــارة تـــونس وتحملـــها مسؤولية أحداث الفاتح نوفمبر، وراح جاك شوفالييه – نائب وشـــيخ بلدية الجزائر- يؤكد ذلك بقوله: "... إن الهدف من العمليات المسلحة التي أعلنت في أول نوفمبر، في منتصف الليل، لهي محاولة تشتيت، بهدف فك الحصار على الفلاقة الموجودين في الحـــدود التونســـية، والـــذين

[1] – المقاومة، 1956/12/3م

يتعرضون لضغط الجنرال دولاتور".[1] كما حاولت وسائل الإعلام الفرنسية أن تؤكد على التدخل الأجنبي والإمدادات الخارجية في مساعدتها للجزائريين للقيام بهذا العمل المسلح ضد فرنسا ،ومنها المقال الذي أشار إليه العربي الزبيري في كتابه حيث وضع أن 500 إرهابي تونسي قاموا بالالتحاق بجبال الأوراس لتنظيم وحدات القتال، وتدريب الجزائريين على استعمال السلاح وخوض معركة العصابات [2].

و لم تقف السلطات الفرنسية عند ذلك فقط، بل أنها اتهمت تونس رسميا على لسان روني مايير Rene Mayer أمام الجمعية الفرنسية وذلك بتحميل الرئيس بورقيبة مسؤولية ما يحدث في الجزائر[3].

ولهذا فإن تونس التي كانت تحضر استقلالها لم تستطع أن تجتنب ما يحدث في الجزائر فالبلدين يجمعهما مصير واحد ودين واحد، ولغة وثقافة واحدة؛ ومستعمر واحد.

والحديث عن هذه العلاقات بين البلدين لا يعني -بطبيعة الحال- أنها كانت علاقات طيبة قبل اندلاع ثورة التحرير الجزائرية، فهذا يجرنا إلى أن نتحدث عن الضغوطات التي واجهتها الحكومة الفرنسية وذلك خلال الفترة 1952 – 1954 وذلك بسبب المحاولات العديدة لبلدان الكتلة الأفروأسيوية وجهود كل من صالح بن يوسف وأحمد بدرة

---

[1] – الزبير سيف الإسلام, الإعلام والتنمية في الوطن العربي , الجزائر , المؤسسة الوطنية للكتاب , 1986, ص92 .

[2] – الزبيري، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص99

[3] – انظر: -La dépêche de Constantine 3/11/1954.

والمنجي سليم من أجل رفع القضية التونسية أمام هيئة الأمم المتحدة[1]؛ وكذلك الضغوطات الداخلية الصعبة التي واجهتها السلطات الفرنسية من أجل المحافظة على استتباب الأمن والاستقرار داخل التراب التونسي وذلك بوضع حد للعمليات العسكرية التي كان يقوم بها رجال المقاومة التونسية في أماكن مختلفة من الإقليم التونسي، ومع خوف فرنسا من تنامي حركة الجهاد في تونس وارتباطها بحركات الجهاد في بلدان المغرب العربي وخاصة الثورة الجزائرية، سارعت ودخلت في مفاوضات مباشرة مع حكومة الباي "محمد الأمين" الذي خلف والده "محمد المنصف"، واشترطت فرنسا وقف المقاومة ونزع سلاحها؛ ففعلت الحكومة ذلك. وظهر الحبيب بورقيبة- مرة أخرى-بعد عودته من فرنسا سنة1955، وأظهرت فرنسا أنها لن تتفاوض إلا معه.

وفي هذا الصدد، يجب الإشارة إلى الدور الذي لعبته في اختيار من ستتعامل معه من العناصر التونسية، بورقيبة المتشبع بالأفكار الفرنسية، والذي "أعلن منذ 17 ديسمبر 1950 بأنه يؤكد انضمام تونس إلى الاتحاد الفرنسي ولكن بعد الإعلان عن استقلالها ومع الاحتفاظ بحق الانسحاب"[2]؛ أم بن يوسف الذي كان يشكل خطرا كبيرا عليها بتصلبه نحو الاستقلال التام وبإعداده لجيش يقدر بـ500 جندي، ليقع اختيارها في الأخير –بطبيعة الحال- على الحبيب بورقيبة[*]

---

[1] – انظر: الملاحق 12، 13، 14، 15.

[2] – الطاهر بلخوجة، لحبيب بورقيبة: سيرة زعيم، علامات للطباعة والنشر، الشرقية، تونس، (ب س ط)، ص41.

[*] - بدأ الحبيب بورقيبة حياته السياسية عام 1929، بالمساهمة في تحرير جريدة "اللواء التونسي" التي كانت تصدر بالفرنسية، ثم جريدة "صوت التونسي"، التي تعرضت، على نحو متصل، لاضطهاد السلطات الفرنسية

الذي تعهد لفرنسا بأن يبقي علاقات اقتصادية و ثقافية وثيقة معها.وبعد مفاوضات سريعة أعلن عن استقلال تونس بتاريخ 20مارس 1956.

ومع تطور أحداث الثورة الجزائرية، كان بورقيبة ملهما بأن يلعب دور الوسيط النشط في إنهائها وإعطائها بعدا غربيا مخالفا للبعد العربي الناصري، بحيث يبقى محافظا على علاقات جيدة مع فرنسا ومن ورائها البلدان الغربية. ولعل ذلك ما يفسر وقوفه محايدا أثناء حادث اختطاف طائرة الزعماء الستة للثورة الجزائرية داخل الإقليم الجوي الجزائري التي كانت في رحلتها من الرباط إلى تونس، حيث نددت جميع الدول بتلك القرصنة التي قام بها الجيش الفرنسي واستقال على إثرها السفير الفرنسي بتونس برونو دي ليس (De Leusse) احتجاجا. لكن بورقيبة لم يحرك

وبطشها. وفي نوفمبر 1932، أسس جريدة "العمل التونسي"، وانضم إلى اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري، ثم انتخب كاتبا عاما للحزب وأصبح يطوف أنحاء البلاد ويخطب في الجماهير، منددا بالاستعمار ومطالبا بالاستقلال فأدى ذلك إلى إلقاء القبض عليه من طرف المقيم العام الفرنسي "**بيروتون**" في يوم 03 سبتمبر 1934م. وعقب إطلاق سراحه، عقد الحزب الحر الدستوري اجتماعا استثنائيا برئاسته، طالب = =فيه سلطات الاحتلال بمنح الشعب التونسي الضمانات الدستورية الكافية، وتونسة الإدارة، وجعل التعليم إجباريا وانتشال الشعب من الفقر والبؤس، ومقاومة البطالة التي تفشت في البلاد. ولكن السلطات الفرنسية لم تستجب لمطالب الحزب.

غادر بورقية سرا إلى القاهرة يوم 26 مارس 1945م وبقي بها عشرون شهرا. وفي ديسمبر 1946م سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لاستقطاب تأييدها لكفاحه. ثم عاد إلى القاهرة في مارس 1947م ليستأنف نشاطه السياسي، ثم شرع في جولة سياسية في العواصم العربية. سافر إلى العاصمة التونسية يوم 08 سبتمبر 1949م واستأنف على الفور الاتصال المباشر بالشعب لتكملة نضاله. لتلقي عليه السلطات الفرنسية، وللمرة الثالثة، القبض في 18 جانفي 1952م. فاندلعت الثورة في مختلف أنحاء تونس، احتجاجا على اعتقال المجاهد الأكبر. ولما بدأت المفاوضات بين تونس وفرنسا، في 04 سبتمبر 1954م، اتضح الخلاف الشديد بين الطرفين في تحديد مفهوم الحكم الذاتي، وطريقة تحقيقه، لهذا، تعثرت المفاوضات، قبل أن يتم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي لتونس بتاريخ 03 جوان 1955م. حينها، بدأ بورقيبة مرحلة ثانية من النضال، من أجل تحقيق تطلعات الشعب التونسي، وتمثلت هذه المرحلة في حث الحكومة الفرنسية على إعادة النظر في اتفاقية الحكم الذاتي، وتطويرها نحو المرحلة النهائية، وهي الاستقلال الكامل، وكان ذلك بتاريخ 20 مارس 1956م.

ساكنا. ونفس الموقف اتخذه بالنسبة لحادث العدوان الثلاثي على مصر، ولعل صمته إن دل على شيء فيدل على بغضه الشديد لمنافسه صالح بن يوسف ومن كان من حلفائه أمثال ابن بلة والرئيس عبد الناصر[1].

وليبقى محافظا على علاقة طيبة مع فرنسا ومع الغـــرب، اقتـــرح بورقيبة بـــين سنتي 1956-1957 انضمام تونس، علـــى الأقـــل في الميدان الاقتصادي، إلى "حلف بغداد" وكذلك "الحلف الأطلسي".

كما أشـــار إلى تحالف دول البحر الأبيض المتوسط بالاتصال بكل من إيطاليا، اسبانيا. كما أوحى إلى إنشاء حلف فرنسي –شمـــال إفريقـــي. وهو الشيء –حسب رأيه– الذي سيسهل حل القضية الجزائرية، الـــتي تعيق كل هـــذه التحالفـــات[2].

وفي نفـــس الوقـــت كان بورقيبة حريصا جـــدا علـــى تهيئـــة مستقبـــل العلاقـــات الجزائريـــة التونسية مع قادة جبهـــة التحريـــر الوطني. وعليـــه، كان لابد أن يثبت للرأي العام التونسي ذلك، فقـــد قـــدم مساعدات هامة ومتنوعة للجزائريين، كنا قد تحـــدثنا عنـــها في الفصلـــين السابقين حجبت كل تعاون كان محتملا بين فرنسا وتونس. إذ أنه ورغبة منه في أن يحل الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا، واقتناعـــه بأن استقـــلال تونـــس سوف لن يكتمل إلا بوضـــع حـــل للقضـــية

---

(1) – الصافي السعيد، المرجع السابق، ص205.

(2) – Samia El Machat, "Les relations franco-Tunisiennes dans la tourmente Algérienne (1957-1961)", Acte du VIII[e] colloque international sur histoire Orale et relations Tuniso-françaises de 1954 à 1962, la parole aux témoins (tenu le 10 et 11 mais 1996 à Tunis), Institue Supérieur d'Histoire du Mouvement Nationale, Tunis, 1998, p.p 203, 204.

الجزائرية عطـــل المفاوضات بين تونس وفرنـــسا بشأن مـــنح فرنســـا الاستقلال لتونس[1]. كمـــا لم يتوان في كل مرة عن تأكيد التضـــامن التام لتونس مع الشعب الجزائري من أجل وحدة شمال إفريقيا، ســـاعيا لإقناع جبهة التحرير الوطني بأن تعمل على إيجاد حل سياسي واللجوء إلى المفاوضات مع فرنسا بدلا من الحل العسكري. وانتقـــد بورقيبة في العديد مـــن المرات وحكومته، النظام الاســـتعماري الفرنـــــسي في الجزائر والحرب التي يشنها ضد شعب أراد تقريـــر مصـــيره[2].

ولعل هذه المواقف إزاء القضية الجزائرية وقفت عائقا أمام سياسة التعاون التي أملت الحكومة التونسية إقامتها مع فرنسا بســـبب تصـــلب الموقف الفرنسي، وإصراره على ضـــرورة إيقـــاف مســـاعدة الثـــوار الجزائريين، والتزام موقف الحياد بخصوص القضية الجزائرية ممـــا ســـبب فتور العلاقات التونسية –الفرنسية. فبالرغم من الاختلافات السياســـية، كانت الثورة الجزائرية تعتبر بورقيبـــة حليفا لا يمكن الاستغناء عنه مـــن أجل الحرية. وهذا ما أكدته وثائق أرشيف الثورة التي تحصل عليها محمد حربي "إن الجزائر في ثورتها لا يمكن أن تستغني عن تـــونس والمغـــرب،

---

(1) – انظر ملحق 16:

-Politique Tunisienne, Date 26/04/1956, A.N.T, Mouvement Nationale, Carton 68, Dossier1.

2 – انظر: ملحق 17 :

-Note de renseignements, Date 12/02/1956, A.N.T, M.N, C68, D1.

وكذلك ملحق 18:

-Commentaires sur le discours du président du conseil a l'Assemblée nationale constituante, Date 31/05/1956, A.N.T, M.N, C68, D01.

وكذلك ملحق 19:

-Politique franco-tunisienne, Date 07/05/1956, A.N.T, M.N, C68, D01.

فثورتها هي ثورتهم، والبلدان يقودان انتصار الثورة أو فشلها. وعلى كل واحد منا أن يتيقن من هذا التضامن".

وبسبب موقعها الجغرافي، والعلاقات التاريخية والاجتماعية التي تربط شعوب شمال إفريقيا ببعضها، لا تستطيع أن تكون كلا من تونس والمغرب بعيدة عن ساحة المعركة. لذلك وجدت الحكومة التونسية (وكذلك المغربية) نفسها في وضع لا تحسد عليه، بين قوة جيش التحرير الوطني على الحدود التونسية –الجزائرية ومراقبة قوات الجيش الفرنسي لها.

إذ قامت القوات الفرنسية بإجراء عمليات عسكرية على الإقليم التونسي باسم "حق المتابعة" لوحدات جيش التحرير. ولهذا الأمر احتجت الحكومة التونسية على ذلك وحذر الباهي الأدغم نائب رئيس المجلس من تلك التجاوزات مبينا بأنها تهدد السيادة التونسية على ترابها. ورفعت تلك الاحتجاجات في تقرير السفير الفرنسي بتونس بتاريخ 5 سبتمبر 1956 إلى الحكومة الفرنسية[1].

ووجدت تونس نفسها وبسبب تلك التصرفات مدمجة في نفس الثورة مع الجزائريين. وسبب ذلك عرقلة كل تعاون كان محتملا بين تونس وباريس.

ففي فيفري 1957، اتفق كل من العسكريين والدبلوماسيين الفرنسيين على توقيف أي مساعدة جديدة للجيش التونسي الفتي، إلا أن موريس فور كاتب الدولة للشؤون المغربية

---

(1) - Novati, Op.Cit, p61.

والتونسية كانت له نظرة مغايرة لذلك. فكان يرى بـــأن المســـاعدات الفرنسية للدولة التونسية الناشئة يجب أن تكون مشروطة بحياد تـــونس نحو القضية الجزائرية.

وتواصل تصلب هذا الموقف حتى بعد إعلان بورقيبة بتاريخ 24 مارس 1957 لاقتراحه على الحكومة الفرنسية عـــن طريـــق شـــارل صوماني، الكاتب العام للحكومة التونسية سابقا بمـــا يســـمى بـــــ" بروتوكول الحياد" بالنسبة للقضية الجزائرية مقابـــل خـــروج القـــوات الفرنسة الباقية في تونس بعد معاهدة الاستقلال[1].

وأكيد أن هذا الاقتراح جاء نتيجة تواجد وحدات جيش التحرير بأعداد هائلة على التراب التونسي والخطر الذي يشكله على الســـيادة التونسية وعلى نظامه المهدد بخطر اتساع الثورة الجزائرية ومنافسة صالح بن يوسف الذي كان مستعدا للوقوف عسكريا إلى جانبها من جهـــة، وخطر إيقاف المساعدات الاقتصادية الفرنسية للدولة التونسية الناشـــئة من جهة ثانية.

ولكن وبالرغم من هذه الخطوة من طرف بورقيبة إلا أنها لم تحول دون إلغاء المساعدة التي نصت عليها اتفاقيات الاستقلال والمقدرة بـــــ 15 مليار فرنـــك سنويـــا[2]. كما تم توقيـــف المســـاعدات الماليـــة الفرنسية للحكومـــة التونسيـــة المقرر تطبيقها ليوم 20 ماي 1957، حيث أن الحكومة الفرنسية قررت تأجيـــل صـــب 2 مليـــــار مـــن

---

(1) -El Machat, Op.Cit, pp 204, 205.

(2) – الصافي، مرجع سابق، ص 230.

الفرنكات الفرنسية لصالح الحكومة التونسية حسب الاتفاقية المالية لـ20 أفريل 1957[1].

فموقف الحكومة الفرنسية كان صريحا لا يتغير: "فبما أن عيون بورقيبة مغلقة عن تهريب السلاح لداخل الجزائر، فإن المساعدات المالية للحكومة التونسية ستبقى متوقفة ..."[2].

ولما ألغت فرنسا تلك المساعدات وقررت تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، رفض بورقيبة على إثر ذلك تخفيض قيمة الدينار التونسي وجعله معتمدا على الفرنك الفرنسي. حيث أصبح الدينار التونسي في 3 نوفمبر 1957 متداولا على كامل تراب الجمهورية كعملة رسمية واحدة، ولكن استقلال العملة التونسية سوف لن يحدث إلا بخروج البنك المركزي التونسي عن الوصاية الفرنسية في أكتوبر 1958[3].

إن السلطات الفرنسية كانت ترى أن بورقيبة لم يتخذ أي إجراء لإيقاف عملية تمرير السلاح عبر التراب التونسي لصالح الثورة الجزائرية وسكوته يدل على ذلك، وإن لم تستطع فرنسا أن تنتصر في معركتها من أجل عزل الثوار الجزائريين عن القاعدة التونسية فهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى مساعدة تونس للثورة

---

(1) - El Machat, Op.Cit, p205.

(2) - IBID ولم توقع هذه الاتفاقية إلا في سنة 1963. انظر: -Novati, Op.Cit, p62

(3) - الصافي ، مرجع سابق، ص ص203.

وبعد حوالي سنة من ذلك سيلغى الاتحاد الجمركي الفرنسي –التونسي ليحل محله اتفاق تجاري جديد.

الجزائرية وإيمان بورقيبة "بحق الشعب الجزائـــري في نيـــل اســـتقلاله" وبأقصى سرعة.

من جهته، بورقيبة لم يتوقف عن محاولة إقناع الحكومة الفرنســـية لمنحه المساعدات المالية التي كان يبحث عنها، إذ أنه ما انفـــك في بـــدأ حملته لشرح موقفه وتبريره أمام ممثلين دبلوماسيين بريطانيين وألمـــانيين وإيطاليين في تونس لمساعدته على ذلك.

لكن مساعيه ذهبت سدا، إذ أن دولة فتية كتونس لا تملـــك أي وسيلة للضغط بها على الدول الصديقة لتجبر فرنسا على احترام السيادة التونسية[1].

وعلى خلاف بريطانيا وألمانيا اللتان وقفتا إلى جانـــب قـــرارات الحكومة الفرنسية فقد تأسفت الولايات المتحدة الأمريكية عـــن قـــرار توقيف المساعدات المالية الفرنسية. وحـــاول كريستيان بينـــو تجنـــب وساطة الولايات المتحدة إلا أن هـــذه الأخيرة وجدت نفسها داخـــل هذه المسألة. ورأى لويس جوكس الكاتب العام في الكـــي دورســـاي (Quai D'orsay) أن "توقيـــف المساعـــدات الفرنسية سوف يزيـــد مـــن السخـــط..." [2]. لكـــن موقف الحكومة الفرنســـية بقـــي علـــى حالـــه.

---

(1) - El machat, Op.Cit, p.p 205-206.

-انظر كذلك: الملحق 16، ص ص 9-23 الذي يبين الوضعية الاقتصادية لتونس في جانفي 1961.

(2) - El machat, Op.Cit, p 206.

ولما تقدم الرئيس بورقيبة مع سلطان المغرب "بمشروع الوساطة" بتاريخ 21 نوفمبر 1957، بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا من أجل عقد مفاوضات تنتهي إلى حل عادل يعيد إلى الشعب الجزائري سيادته، طبقا لمبادئ الأمم المتحدة "ويضمن المصالح المشروعة لفرنسا ومواطنيها"[1]، اصطدم فيه بورقيبة بالمعارضة التامة من طرف حكومة لاغيار يوم 29 نوفمبر 1957. وصرح بينو من نيويورك بأن " فكرة المساعي الحميدة [التي جاءت بها كلا من تونس والمغرب] لن تقبل إلا بالاتفاق مع جبهة التحرير الوطني حول توقيف النار، وليس من أجل حلول سياسية. وبأي حال فإن كلا من تونس والمغرب لا تستطيع أن تكون وسيطة لأنها ليست محايدة"[2].

من جهة ثانية، فإن بورقيبة توجه إلى الدول الغربية وخاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية، وأوضح بأن استمرار الحرب في الجزائر سوف يسبب أضرارا في كل الدول المستقلة في شمال إفريقيا. وحمل الولايات المتحدة الأمريكية على أن لا تساعد فرنسا على ذلك وإلا سوف تفقد شعوب شمال إفريقيا ثقتها في المعسكر الغربي.

---

[1] – الشيخ، مرجع سابق، ص 500.

ففي 17 سبتمبر 1957 عرض ملك المغرب في خاطب ألقاه في طنجة حلا للمشكل الجزائري عن طريق التفاوض وفي 7 أكتوبر 1957، قدم الباهي الأدغم نائب رئيس المجلس التونسي اقتراحا في الأمم المتحدة صاغه بورقيبة من أجل تسوية للقضية الجزائرية بعقد ندوة من أربعة أطراف فرنسا، جبهة التحرير الوطني، تونس، المغرب.

[2] – El Machat, Op.Cit, p206.

وفي خطوة تصعيدية أخرى اتخذت شكل العقاب، قامت السلطات الفرنسية بمنع وصول أية شحنة من السلاح إلى الجيش التونسي، مبررة ذلك بأن جزء منه كان يتسرب لجيش التحرير الجزائري[1].

وكرد على ذلك، وفي 4 سبتمبر 1957 ، طلبت تونس رسميا من الولايات المتحدة الأمريكية السلاح الذي كانت فرنسا قد رفضت بيعه لها بسبب الدعم العسكري التونسي لجبهة التحرير الوطني. إذ صرح صدوق مقدم كاتب الدولة للعلاقات الخارجية التونسية لويس جون السفير الفرنسي في تونس: "أنه وبعد هجوم القوات الفرنسية على حيدرة[*] أصبح من الضروري الحصول على المساعدة العسكرية الأمريكية من أجل تعزيز وحداتها ...". وقد عرضت هذه الحجة من أجل طلب المساعدة والحماية الأمريكية[2].

وأسرع الكي دورساي لمحاولة إيقاف هذه المساعدة، لكن كاتب الدولة الأمريكية فوستر دلاس كان مقتنعا بحق تونس في تجهيز جيشها الحديث وتنويع مصادر تموينه، "من أجل تونس قوية ومستقرة". وقال: "لأجل هذا الهدف ستخصص الولايات المتحدة مساعدة اقتصادية معتبرة ووافقت على دراسة المطالب التونسية التي لها علاقة بالمحافظة على أمنها الداخلي".

---

[1] – الصافي ، مرجع سابق، ص231.

[*] قرية تونسية صغيرة على الحدود مع الجزائر.

[2] – El Machat,Op.Cit, p207.

وفي يـــوم 12 سبتمـــــبر 1957، كتـــــب دلاس لبينـــــو قائـــلا:"لا أريد أن أطور الموضوع بالإيجـــاب بـــدون أن أضمـــــن تعهـــد فرنســـا بالـــرد على المطالـــب التونســـية الخاصـــة بتجهيـــز جيشها... ولابد أن نأخـــذ بعـــين الاعتبـــار، في الوقـــــت الـــراهن حتمية رد الفعل المباشر للدول الشـــيوعية، إن لم تقبـــــل الـــــدول الغربيـــة بـــذلك. إن مصلحتنا كما تعلمون محـــددة بالـــدفاع عـــن العـــالم الحـــر ..." [1].

ويبدو أن أمريكا كانت تراوغ المطلب التونسي، إذ أنها كانت لا تريد أن تتدخل مباشرة لمساعدة تونس إذ كانت تعتبره مـــن الشـــؤون الفرنسية، وتحاول بذلك الضغط على هذه الأخيرة فقط من أجل منـــع التدخل الشيوعي في المنطقة،والدليل على ذلـــك تماطلـــها في إرســـال المساعدة العسكرية التي طلبتها تونس منها في الوقت الذي أسرعت فيها القاهرة بإرسال هبة تقدر بـــ3000 بندقية، حيث قبل الرئيس بورقيبة ذلك كخطوة لتجميد المعارضة اليوسفية، وتعبيرا عن التضامن العـــربي، الشيء الذي خلخل المخطط الأمريكي ودفع به على تســـليم تـــونس وبشكل فوري مجموعة من الأسلحة. وكان الرئيس ازنهاور هو الـــذي قرر بنفسه تسليم 500 بندقية بذخيرتها باسم رمزي أخذت من مخـــزن القاعدة و"ليس" (Wheelus) في ليبيا. ولم تجد الحكومة الفرنسية بـــدا من وراء ذلك إلا تسهيل عملية دخول الأسلحة، إذ هدد فوستر دالاس بتنفيذ المخطط الأمريكي ابتداء من 14 نوفمبر 1957، إذا لم تســـلم

---

[1]- Machat,Op.Cit, p208.

فرنسا السلاح للحكومة التونسية وبشروط محددة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وتبقى سنة 1957 سنة عرفت توترات واضحة في العلاقات الفرنسية –التونسية بسبب موقف تونس من الثورة الجزائرية، حيث أرادا الطرفان في نهاية هذه السنة التقارب بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وواقع المصلحة المشتركة بين البلدين، إلا أن ذلك لم يتبلور بعد على أرض الواقع بسبب ما أحدثه قصف ساقية سيدي يوسف الذي أزم الوضع وكانت له انعكاسات على المستوى الدولي والوطني على حد سواء إذ أنه ساهم في سقوط الجمهورية الرابعة الفرنسية.

---

[1]- Machat,Op.Cit, pp 208,209
p 208-209.
و لم أجد مصادرا أو مراجعا تتحدث عن أرقام تخص المساعدات المالية والعسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة التونسية الفتية.

المبحث الثاني:

الفتـــــرة مـــــن 1958-1962م:

لقـــد قررت قيادة الجيش الفرنسي بالجزائـــــر ألا تتغاضـــــى عـــن الدعـــم التونســـي للثـــورة الجزائريـــة على الحدود، وأن تـــرد على العمليـــات العسكرية المنطلقـــة مـــن الأراضـــــي التونسيـــــة الـــتي أصبحت تشكـــل قاعـــدة خلفية خطيرة عـــن طريقهـــا يـــتم تمرير الأسلحـــة، وأصبحت ملجـــأ حصينا لإيـــواء جـــيش التحريـــر الجزائـــري.

ففي 2 جانفي 1958 وعلى إثر اشتباكات عنيفة على الحدود التونسية – الجزائرية بالقرب من ساقية سيدي يوسف تمكـــن خلالهـــا جيش التحرير الجزائري من إلقاء القبض على أربعة جنود [*] فرنســـيين نقلوا إلى منطقة الكاف، قام رئيس الحكومة لاغيار بتكليف الجنرال دي شاليه بنقل رسالة إلى الرئيس بورقيبة من اجل التوسط للإفـــراج علـــى المسجونين الأربعة، إلا أن بورقيبة رفض استقباله بحجة أنـــه حـــارب المقاومين التونسيين عام 1954. فاستبدل هذا الأخير بـــرئيس ديـــوان لاغيار، لكن بورقيبة رفضه مرة ثانية وصرح قائلا: "ينبغـــي أن تـــدرك فرنسا أن ذلك الوقت الذي كان يكلف فيه قائد جيش ورفع احتجـــاج ما أو بإرسال بارجة حربية لدعم السياسة الاستعمارية قد ولى. وإذ مـــا تواصلت العمليات الحربية فإنني سوف أطالب بإرسال قـــوات تابعـــة

[*] – ويذكر الصافي سعيد أنهم كانوا ثلاثة جنود.

لمنظمة الأمم المتحدة للانتصاب على الحدود"[1]. الشيء الذي سبب هياج الحكومة الفرنسية.

وفي 11 جانفي من نفس السنة، اشتبكت وحدات جيش التحرير الجزائري بالقوات الفرنسية أدت إلى مصرع 14 جندي في صفوف هذه الأخيرة. فقامت القوات الفرنسية بالجزائر بإبلاغ السلطات في باريس بأن "الطيران قد اكتشف عصابات من المهاجرين الجزائريين يعبرون الحدود انطلاقا من الأراضي التونسية وينتشرون داخل المزارع والمشاتي الجزائرية (...) وأن عربات الحرس الوطني ترابض على الحدود لمساعدتها"[2].

وكانت نتيجة كل ذلك متابعة وحدات جيش التحرير الجزائري من قبل قوات الجيش الفرنسي على الحدود التونسية في كل مرة باسم "حق المتابعة" الذي كان قد قبل رسميا من طرف مجلس الوزراء يوم 29 جانفي 1958 [3]. والذي أدى إلى قصف قرية ساقية سيدي يوسف بطائرات B26 والتي كانت نتيجتها 72 قتيلا و150 جريحا[4].

وقد كانت لقصف الساقية نقدا كبيرا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحتى رد الفعل السياسي الفرنسي كان مناقضا، عكس المواقف المتخذة عند تحويل الطائرة المغربية للزعماء الخمس في

---

[1] – بلخوجة، مرجع سابق، ص43.

[2] – المرجع نفسه، ص 44.

[3] - El Machat, Op.Cit, p210.

[4] – حسب الإحصاءات التي وجدت في جل المراجع التي تحدث عن قصف الساقية ومنها بلخوجة، مرجع سابق، ص 44.

أكتوبر 1956، وأثناء عملية اجتياح السويس. وقد جاء على لسان كاتب الدولة الأمريكية جون فوستر دالاس: " إن السياسة المتبعة من طرف فرنسا في الجزائر سوف تجر الحرب إلى الدول المجاورة للجزائر بداية من تونس ثم المغرب وليبيا وستجد فرنسا نفسها داخل حرب مع كل دول المغرب مدعمة من طرف مصر وباقي الدول العربية، معززة عسكريا وماليا من طرف الاتحاد السوفياتي والشيوعية العالمية"[1].

وأكدت التقارير الأمريكية بأن عملية قصف الساقية لم تكن خطأ عسكري اقترفته السلطات الفرنسية وإنما حكومة فليكس غيار كانت على علم بذلك مسبقا، كانت عملية القصف مسموحة من طرف روبير لاكوست المقيم العام في الجزائر، وحتى من طرف وزير الدفاع الفرنسي جاك شابون دلوما ومن طرف مجلس الوزاء عامة[2].

ولعل السياسة المعتمدة للرئيس بورقيبة، والمعادية للاحتلال وللمعسكر الشيوعي هي التي جعلت تونس تشكل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية موضوعا لمصلحتها الخاصة وآمالا لمشاريع أمريكية في بلدان العالم الثالث، حيث تكون تونس مثالا لنجاح الرأسمالي وقطبا لاجتذاب بقية الدول نحو التقدم منتهجة النظام الرأسمالي، إضافة إلى

---

(1) - Irwin M. wall, Traduit par ph.E.Roviart,"Les Etats-Unit la Grande Bretagne et l'affaire de Sakiet Sidi youssef" in: Actes du VIIIe colloque International sur histoire orale et relations tuniso-françaises de 1945 à 1962 la parole aux témoins, tenu le 10 et 11 mais 1996 à Tunis, I.S.H. M. N, Tunis, 1998, p217.

(2) - Ibid, p218.

الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا الشمالية ككل من وجهة نظر الدفاع عن أوروبا. حيث شكلت تونس أثناء الحرب العالمية الثانية نقطة انطلاق الهجومات الأوروبية على الجيش النازي وتستطيع أن تلعب هذا الدور من جديد في حالة أي هجوم جديد يشكله الزحف السوفياتي.

أما عن الموقف التونسي، فإن الاعتداء وضع الرئيس التونسي في حالة صعبة مما دفعه إلى المزايدة. فتونس بالنسبة للجيش الفرنسي أو جيش التحرير الجزائري تشكل قاعدة استراتيجية والفرنسيون لا يريدون أن تكون تونس قاعدة انطلاق جيش التحرير الجزائري، والجزائريون لا يريدون أن تصبح تونس جزء من استراتيجية تطويقهم. لذلك فبورقيبة لم يكن قادرا على اتخاذ موقف الحياد وهو يشعر أن تحرير كامل سيادة البلاد قد أصبح مرتبطا بتطور الحرب في الجزائر، فأعلن مساء يوم قصف الساقية عن بدأ معركة الجلاء وطلب بالإخلاء التام للإقليم التونسي من طرف القوات الفرنسية دون استثناء بترت.

وفي 12 فيفري 1958، أعلنت تونس عن منع أية سفينة حربية دخول ميناء بترت. وفي 14 فيفري من نفس السنة، صادق مجلس النواب بمبادرة من رئيس الدولة على قانون ألغى معاهدة سنة 1942 المبرمة في عهد حكومة فيشي والتي تنص بأن "بترت ميناء فرنسي لا يشكل جزء من التراب التونسي"[1] . كما قرر بورقيبة إلغاء 5 مكاتب

---

[1]- بلخوجة، مرجع سابق، ص45.

قنصلية وإخلاء المزارعين الفرنسيين للأراضي المجاورة للحدود (سبيطلة وسوق لربعاء...)، وقرر رفع عريضة احتجاج لمجلس الأمن لاستنكار هذا الهجوم . وطلب من واشنطن أن تقف بجانبه للضغط على فرنسا للدخول في مفاوضات مع الجزائريين لوقف الحرب في الجزائر، إذ قال لمستشار الرئيس إزنهاور لشؤون شمال إفريقيا روبير مورفي: "أن نهاية سريعة لحرب الجزائر ستحمي شمال إفريقيا من فيروس الشيوعية"[1].

وبذلك فتح العدوان على الساقية المجال واسعا لواشنطن للتدخل المباشر في حرب الجزائر، فصرح جون فوستر دالاس كاتب الدولة الأمريكي "أن واشنطن سوف تبلغ باريس بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تفعل كل ما تستطيع من أجل المحافظة على شمال إفريقيا من أجل أمن الغرب"[2].

وفي المرحلة الأولى ، كانت واشنطن تنوي فيها لعب دور هام في حل القضية الجزائرية -حسب ما اقترحه بورقيبة -وهو إقناع فرنسا بأن تستجيب لوقف إطلاق النار في الجزائر وفتح المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني -في إطار مؤتمر دولي تحضره كل من تونس، المغرب، ليبيا، الولايات المتحدة الأمريكية هدفه منح الاستقلال الداخلي للجزائر. وفي حالة رفض فرنسا،فإن أمريكا ستتوقف عن مساعدة فرنسا في هيئة الأمم المتحدة عند احتجاج تونس عن سياستها. كما ستتبنى أمريكا سياسة نشطة من أجل الدعم الاقتصادي والعسكري لكل من تونس

---

[1] - الصافي ، مرجع سابق، ص233.

[2] - M.Wall, Op.Cit, pp 222-223.

والمغرب مما سيعرض المصالح الفرنسية للخطر في هذين البلـــدين جـــراء التأثير الأمريكي.

كمـــا شـــرح بورقيبـــة موقفـــه لمـــورفي قائـــــلا: "إنـــــني لستم محايدا في هذا الصراع، لأن وقوفي إلى جانب الثـــورة الجزائريـــة سيجعلها دائما قريبة من الغرب، أما فيما يتعلق بوجود الجيش الفرنسي بتونس فإنني أطلب انسحابه بلا شروط وفي أقرب وقـــت"[1].

وبعـــد لقاء مـــورفي مع بورقيبة، بعث مورفي برأييه إلى واشنطن حيـــث يرى بأن تقبـــل فرنسا بأن تسحب قواتها من تـــونس مـــــا عـــدا بـــترت لأن تواجد القوات الفرنسية على التراب التونســـي لا يتماشى وسيادة هذه الأخيرة، وفرنسا لا تستطيع أن تحافـــــظ علـــى بترت إلا إذا سحبت قواتها من بقية التراب التونسي[2].

وعلى حكومة فيليكس غيار أن تقبل مساعي كل من بريطانيـــا والولايات المتحدة والتي يمثلها كل من هارولد بيلي وروبـــير مـــورفي (Harold Beeley et Robert Murphy) واللذان يريدان أن يتحاشى لجوء تونس إلى مجلس الأمن، كما اقترحا تشكيل لجنة دوليـــة لمراقبـــة الحدود الجزائرية التونسية[3].

وكان رد الفعل الفرنسي بأن عارضت حكومة فيليكس غيـــار التخلي عن مواقع الطيران في جنوب البلاد بحجة أنها جد مهمة وهـــي

---

(1) – الصافي ، مرجع سابق، ص 233

(2) – M.Wall, Op.Cit, p 226.

(3) – El Machat, Op.Cit, p 210

تشكل قلب مشكل المساعدة التونسية لجيش التحرير الجزائـــري، وإذا انسحبت فرنسا من تونس وشمال إفريقيا ككل فسوف يفقد هذا الأخير لصالح المعسكر الشيوعي[1].

مـــن جهته رفض الرئيس التونسي ما جاء به بيلـــي ومـــورفي، والذي يقوم على وجود لجنة مراقبة موجودة في الجزائـــر بإمكانهـــا أن تتوج إلى تونس في حالة وجود أي طارئ، وذلك لأنه لا يريد أن يضع نفسه في أي موقـــف يجعلـــه يظهر فيه واقفا إلى جانب فرنســـا ضـــد جبهة التحرير الوطني[2].

كمـــا أن دعـــم تونس للثورة الجزائرية يمثل خيارا اســـتراتيجيا ليس فقط بسبب إيديولوجيـــة رجـــل قضـــى معظم حياته الثورية من أجل استقـــلال بـــلاده ولا يستطيع أن يكون محايدا أمام ثورة يخوضها شعـــب شقيـــق وجـــار، بـــل أنـــه كـــان كذلك خيارا مملى عليه مـــن طـــرف اعتبـــارات سياسية لاقتناعه بأن استقلال تـــونس غـــير كامل مادامت الجزائـــر تحـــت بطـــش الاستعمـــــار الفرنســـــي، خاصـــة إذا كانـــت السياسة الفرنسية تعتبر أن الجزائر جزءا لا يتجـــزأ مـــن فرنسا[3].

إن قصف الساقية قد سرع وضعية التطـــور نحـــو القطيعـــة في العلاقات الفرنسية–التونسية، كما أدى إلى إسقاط حكومـــة فيلـــيكس

---

(1) - M.Wall, Op.Cit, p227.

(2)- El Machat .o p .cit .p 211

(3)-Noureddine Boujellabia , la bataille de Bizerte ,telle que je l' ai vécu,Sud Edition,Tunis, 2004, p38

غيار يوم 15 أفريل 1958، الشيء الـــذي أدى بـــدوره إلى فشـــل المساعي الحميدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيـــا بـــين فرنسا وتونس، كما أن القرارات المتخذة في نـــدوة طنجة حول توحيد المغرب العربي من 27 إلى 30 أفريل طبعـــت بتراصـــف كـــل مـــن تونس والمغرب بعيدتين عن جبهة التحرير الوطني. وكان من غير الممكن إجراء مفاوضات من أجل الاتفاق حول الارتباط مـــا بـــــين فرنســـا وفدرالية الـــدول المغاربيـــة.

ولكن كانت بالأساس حول إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اعترفت بها تونس منذ إنشائها في 19 ســـبتمبر 1958، وصـــيغة الاعتراف بها رسميا جاءت على لسان الرئيس التونسي الـــذي اعتـــرف بهـــا في مؤتمـــر صحفي يـــوم 18 فيفري 1959 مصرحا مـــايلي: "لقد اعترفنـــا بالحكومة الجزائرية بوصفها ممـــثلا للشـــعب وللـــوطن وللدولة الجزائرية"[1].

مما زاد من حدة التوتر في العلاقات الفرنسية التونســـية، وكـــان شـــيئا منطقيا أن تعترف الحكومة التونسية بذلك من أجل أن لا تـــدفع بهـــذه الأخيرة إلى الارتماء في أحضان عبد الناصر والمعســـكر الشـــيوعي. و لم تخفي كل من تونس والمغرب أن السبب الرئيسي وراء إنشـــائها هـــو التفاوض مع فرنسا من أجل إيقاف الحـــرب في الجزائـــر[2]، وإخـــلاء القواعد العسكرية الفرنسية في كل من تونس والمغرب[3].

---

(1)- El Machat .o p .cit .p212

(1)- El Machat, o p .cit .p212.

(3) – طلاس و العسلي ,مرجع سابق , ص : 450، 451، 452

وتكاثفت الأحداث إلى غاية 13 ماي 1958، وفي الوقت الذي كان فيه مجلس الأمن يستعد للنظر في الشكوى التونسية ، جاءت حكومة فيلمان و اقترحت بتاريخ 26ماي 1958 سحب كل القوات الفرنسية ، باستثناء تلك الموجودة في بترت في أجل أقصاه 4 أشهر[1].

ولابد أن توضح هنا أن العلاقات الفرنسية التونسية بعد أزمة ساقية سيدي يوسف ثم مجيء ديغول[*]. إلى الحكم لم تكن مستقرة بل كانت متوترة ومضطربة ذلك أن تونس كانت ترغب دائما في لعب دور رئيسي في القضية الجزائرية.

وأظهرت ذلك باعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 58 واحتوائها لها والسماح لجيش التحرير بالتواجد على إقليمها كما كانت تتمنى أن يكون لها دورا في استقلال الجزائر بلعب دور الوسيط بين فرنسا والحكومة المؤقتة.

---

[1] – في حين أن هدف جبهة التحرير كان بناء كيان الدولة الجزائرية الذي حطمه الاستعمار.

أنظر: NOVATI,O P .CIT, P.P 74,75

[*]–ولد في مدينة ليل الفرنسية عام 1890. جنرال ورجل سياسة فرنسي ، تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام 1912 من تلاح المشاة . ألف عدة كتب حول موضوع الإستراتيجية والتصور السياسي والعسكري منها؛ ابن السيف Le Fils De L' Epee في 1932 وكتاب ؛ نحو جيش جديد Vers L Armee De Metier عام1934 وكذلك كتاب "فرنسا وجيشها" La France Et Son Armee . عين جنرال فرقة ، ونائبا لكاتب الدولة للدفاع الوطني في ديوان REYAUDفي جوان 1940 قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن في 18 جوان . وفي سنة 1943 ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والتي أصبحت في جوان 1944 تسمى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. أول رئيس للجمهورية الخامسة الفرنسية، عرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الثورة الجزائرية ، منها مشروع قسنطينة ، القوة الثالثة ، الجزائر جزائرية، مشروع فصل الصحراء الجزائرية سلم الشجعان . توفي في كولمبي لدو إغليز عام 1970 .

وبعد عام من واقعة سيدي يوسف، وبعد 10أشهر من واقعة 13 ماي، تجددت حملة الوساطة التونسية- المغربية، لأن الرئيس بورقيبة, كان يؤمن دائما بأن حرب الجزائر هي مفتاح جميع المشاكل القائمة بالمغرب العربي وأن ديغول هو الوحيد القادر على حلها، إذ ومنذ بداية سنة 1959 صرح للصحيفة الفرنسية –فرانس سوار- "إن ديغول هو الشخص الوحيد الذي يمكن أن يفعل شيئا بالجزائر وان أحداث الأيام الأخيرة برهنت على كل حال بأن الجنرال ديغول يتحمل شخصيا مسؤولية السياسة المتبعة في شمال إفريقيا".

ليتفاجئ الجميع وفي ندوة صحفية بتاريخ 17 فيفري 1959 لبورقيبة يعلن فيها عن تخليه المؤقت لبترت مقابل السلام في الجزائر فصرح: "إن البديل الوحيد للتخلي عن بترت يتمثل في السلم وفي حل المسألة الجزائرية بطرق تفاوضية (...) إننا عل استعداد للتضحية إذا تمكنا بواسطة بترت وبفضل بترت من مساعدة أشقائنا الجزائريين وفي فرنسا على وضع حد للنزاع(...) وإنني أعتقد أنه من الممكن الموافقة على قاعدة فرنسية بتونس مقابل استعجال السلم وتيسير الوفاق وفسح الآفاق الاقتصادية السياسية. وذلك يمثل بالنسبة لفرنسا في شمال إفريقيا سلاما متينا يصبح فيه المغرب العربي أرض تعاون مع فرنسا والعالم الغربي"[1], وحدد بورقيبة ذلك بأجل أقصاه 4أشهر.

---

[1]-عبد الله شريط ،الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية1959، ج1،منشورات وزارة المجاهدين،مؤسسة الشروق للإعلام والنشر الجزائر،ب.س.ط ، ص.107.

وفي 17 جوان 1959، انقضى الأجل المحدد لذلك و لم يظفر عرضه برد من الحكومة الفرنسية، و لم يستجيب المتنازعون لندائه فسحب عرضه.

والحقيقة أن بورقيبة أراد من خلال هذا العرض أن يفتح بابا للمفاوضات، من جديد، لحل القضية الجزائرية كان يتمنى أن تكون مثمرة بين الطرفين.

و لم يكن إعلان عدم تخفيض الدينار التونسي تبعا لقيمة الفرنك الفرنسي من طرف الرئيس بورقيبة، ولا لحادث الساقية، ولا الإعلان الفرنسي عن تعليق اتفاقية المساعدة المالية المقررة لتونس، الأسباب الوحيدة في رفع حدة التوتر في العلاقات الفرنسية- التونسية.

بل كان لقرار حكومة بورقيبة القاضي "بتونسة" إدارة البريد بصورة كاملة[1]، ابتداء من 12 فيفري 1959، كون هذه الأخيرة مثلت محور التجسس الفرنسية على مختلف المحادثات الشخصيات الرسمية وبورقيبة, سببا آخر في التصعيد في العلاقات الفرنسية – التونسية.

ظلت مصالح الأمن تشك في امتلاك مصالح الجوسسة الفرنسية لأجهزة استراق السمع، ففي مصلحة البريد وعلى إثرها عثر موظف تونسي أثاء مراقبته شبكة من الخطوط

---

(2)- بلخوجة ,مرجع سابق ص ص .45,46 .

وكذلك :

- Boujellabia ,OP.CIT.,P 45.

(3)-إذا أصدرت جريدة "العمل"التابعة للحزب الدستوري و تقول "إن التعاون الفني صار بقية من بقايا الاستعمار وانه يتحتم إذن على التونسيين أن يقتلعوا هذه البقايا وان يقضوا عليها نهائيا ..."

أنظر: شريط، مرجع سابق، ص (80، 81، 82).

التليفونية, علـــى جهاز صغير تبين بعده بأنه وضع لتحويل المحادثـــات التليفونيـــة ثم أتلف وترك مكانه إلى أن جاء موظف فرنسي محـــــاولا تبديلـــه, فتـــم إيقافـــه والشبكة بأكملها وبالرغم من خطورة هـــذه القضية فإن الحكومة التونسية لم تصعد من نتائجها السيئة وما انفكـــت تحاول تحاشي قطع علاقاتها مع فرنسا[1].

بالرغـــم مـــن أنه ثبت تورط بعض الدبلوماسيين الفرنســـيين فيها, إلا أن الحكومـــة التونسية سمحت في الأخير بترحيل الدبلوماسيين الخمس المتهمين إلى فرنسا، أما الموقوفون الآخرون فإنهم لم يعذبوا وبقوا مسجونين. ولكن المسئولين التونسيين لم يخفوا في الأحاديـــث الخاصـــة وبهم استياءهم من جراء هذا العمل وعدم احترام اتفاقية التعاون المبرمـــة معهم ومع الحكومة الفرنسية في جوان 1958[2], ثم ألزمـــت فرنســـا تونس بإطلاق سراحهم سنة 1961 مقابل بعثات للتدريس (مؤطرين) إلى تونس[3]، وبعد هذه الجملة من الحوادث المتلاحقة, برهن للتونســـيين أن فرنسا تستمر في الحرب بالجزائر وأنها غير مستعدة لإنهائها.

---

[1]- لقد كانت تونس في موقف قوي عند اكتشافها للشبكة , حيث أحدث احتجاج الحكومة والرأي العام التونسيين حرجا في فرنسا وكان الرأي العام الفرنسي يؤيد تونس ولكن بعد أن قرر التونسيون أن لا يعتـــبروا الموقوفان وهما "شايب درة"و"القلاتي"فرنسيان بل هم خونة جزائريون متنكرون للعروبة وللقضية الجزائريـــة , ثارت ثائرة فرنسا ورد ديغول ردا عنيفا قائلا : " إن الجنسية الفرنسية شرف لا يقبل الشك إنها تطلـــب و لا تستنكر ولكن كان هناك أفراد قد اختاروا جنسية أخرى فذلك أمر يهمهم , أما إذا كـــانوا يطـــالبون بهـــا وينتسبون إليها فيجب الدفاع عنهم إلى النهاية ".

أنظر : شريط , الثورة الجزائرية 1959، مرجع سابق , ص 117.

[2]-شريط , الثورة الجزائرية 1959، مرجع سابق , ص 117.

[3]-Maurice Vaiss Et Chantal Morelle,"Les relations Franco-tunisiennes JUIN 1958-1962",Acte du VIIIe colloque international sur histoire oral et relations tuniso -françaises de 1945 -1962 , la parole

وفي نفس الوقت, وجدت الحكومة التونسية نفسها في وضع صعب، إذ أنها غير قادرة على منع الجزائريين من التمركز بترابها, وعليها أن تتحكم في تحركهم داخل التراب التونسي وإلا سوف يمس ذلك سيادتها, ومن جهة ثانية فهي معرضة بهذا التواجد لأي تدخل عسكري يتقرر من طرف القوات الفرنسية.

الشيء الذي ترك بورقيبة لا يتعب من محاولة تليين الموقف الجزائري, إذ ما لبث أن إقترح في شهر سبتمبر 1960 فكرة فدرالية جزائرية- تونسية, والتي كان يرى من خلالها "أنها فكرة جيدة لأنها ستبني الوحدة وستقود للسلام". غير أنها اصطدمت مرة أخرى بالفشل, لأن ديغول كان يرى فيها مناورة لجعل فرنسا في مواجهة بلدين, أحدهما مستقل وذو سيادة والآخر لا يزال تحت السيادة الفرنسية[1].

لقد كانت المرحلة الأولى لمحاولة فرض الانسحاب للقوات الفرنسية منذ 4 جانفي إلى 5 فيفري 1960، وهي مرحلة مهمة لأنها ستوضح المعركة الحقيقية لبترت في 19 جويلية 1961، فالحكومة التونسية ومنذ سنة 1965إلى سنة 1959 اتخذت عدة قرارات من أجل الانسحاب من بترت[2]، وقد قدم طلب الانسحاب رسميا بصفة

---

aux témoins,(tenu le 10et11 mais 1996 a Tunis), I. S. H .M. N. , Tunis, 1998,p 258

[1]- وقد اتهم بورقيبة من طرف بن يوسف عبر صوت العرب على إثر إعلانه عنها "بأنه يريد أن يبيع الثورة الجزائرية إلى الغرب بلا ثمن " .أنظر: الصافي, مرجع سابق , ص 236.

[2]- Nicole Grimaud , "la Grise de Bizerte", In actes du VIIIe . colloque international sur histoire orale et relations tuniso-francaise de 1945 a 1962 , la porale aux témoins (tenu le 10 et 11 mai 1996 a Tunis),I.S.H.M.N .Tunis , 1988 ,p 240

شفهية يوم 04 جانفي 1960 من طرف صدوق مقدم وزير الخارجية التونسي، إلى بوانيه (J.M.Boegner) سفير فرنسا بتونس, ليجيبه هذا الأخير إجابة سلبية. وقد أكد هذا الطلب الرئيس بورقيبة في خطاب جماهيري يوم 25 جانفي 1960 وحدد فيه تاريخ 8 فيفري 1960, تاريخا للمعركة في حالة الرفض الفرنسي[1].

وكان السبب الرئيسي وراء هذه الخطوة هو اتفاق 22 ديسمبر 1959 بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في الرباط، حيث وعدت واشنطن بانسحاب قواتها من القواعد الأمريكية الموجودة بالمغرب في أجل أقصاه 4 سنوات أي قبل نهاية عام 1963. ثم ليتفاجئ بالاتفاق المغربي- الفرنسي بتاريخ 1 سبتمبر 1960.

الذي يقضي بانسحاب القوات والمنشآت الفرنسية من كامل الأراضي المغربية قبل 02 ماي 1961[2]. فأعتبر بورقيبة ذلك تلاعبا من طرف الحكومة الفرنسية. إذ كان الأمل ضئيلا في إقدام الجنرال ديغول على التفاوض مع التونسيين من أجل الجلاء عن بترت.

وما إن حل الرابع نوفمبر سنة 1960 حتى أعلن الجنرال ديغول عن تنظيم استفتاء بخصوص القضية الجزائرية, والذي كان استفتاء ناجحا نظم بتاريخ 08 جانفي 1961, إذ صوت 75% من إجمالي الناخبين على السماح للجنرال ديغول بحل القضية الجزائرية[3]، واستنتج بورقيبة تطور في السياسة الفرنسية إزاء المنطقة، وفي نفس الوقت

---

(1) -بلخوجة , مرجع سابق , ص,ص .45-47.

(2) - بلخوجة , مرجع سابق , ص,ص 47-48

(3) - الصافي , مرجع سابق , ص 240 وكذلك :بلخوجة , مرجع سابق , ص 49.

سيطرت القضية الجزائرية على تفكير المسئولين الفرنسيين والتي حالت دون مناقشة قضية الجلاء عن بترت.

ثم يأتي لقاء رامبويي بين الرئيس بورقيبة والجنرال ديغول بدعوة من هذا الأخير عبر ميشال دو بريه بأنه "سيكون مسرورا جدا باستقبال بورقيبة في أي وقت يشاء" وكان ذلك في أول فيفري 1961, حيث جاء بورقيبة بمطالب استراتيجية في حين أن ديغول كان يريد منه مهام تكتيكية. فبورقيبة لم يكن يريد بترت في الحين, لأنه كان متأكدا بأن المسألة مسألة وقت وأنها سوف تعود قاعدة تونسية في يوم من الأيام إذ أجاب الجنرال ديغول بهذا الشأن : " إنني آخذ علما بذالك بطيبة خاطر ولذلك لا أصر على إيجاد حل فوري لهذه القضية".

ولكنه كان يرمي من وراء ذلك اقتطاع جزء من الصحراء الجزائرية بدعوة أن ذلك حق من حقوق تونس أخذ منها في السابق عند ترسيم الحدود على نحو مبهم, وتعود أهمية ذلك إلى اكتشاف حقوق غزيرة من النفط فيها. أما الجنرال ديغول فما كان يريد لا الخروج من بترت ولا توزيع الصحراء الجزائرية على مختلف الجيران, إذ أجاب الرئيس بورقيبة عن طلبه بشأن بترت قائلا:

"..وعلى أية حال فإن هذا الوضع لن يدوم طويلا, ذلك أنه في الصراع الدولي الراهن لا تشمل أحكام الحلف الأطلسي إقليم تونس التي ترغب في الحياد, لذلك فليس في وسع فرنسا أن تترك تحت قبضة العدو, هذه القاعدة التي يعد موقعها في قلب المتوسط ذا أهمية استراتيجية كبيرة...نحن بصدد تزويد أنفسنا بالسلاح النووي,

وعندما نحصل على قنابل منه ...سنحصل بشكل خاص على ما يضمن لنا تفادي ما يمكن أن يحصل في بترت بعد مغادرتنا إياها, ويمكـــن أن تتأكد أننـــا سننسحب منها في غضون عـــام واحـــد"[1]، وإنما كـــان الجنرال ديغول يريد من بورقيبة أن يساعده على القضاء علـــى جـــيش التحرير في الحدود التونسية.

ثم تقدمت الأحداث, وبدأت المفاوضات بين قـــادة جبهـــة التحريـــر والحكومة الفرنسية وهي تشق طريقها نحو اتفاقيات إيفيان حينـــها رأى بورقيبة أن استقلال الجزائر على وشك أن يتحقق وهو لم يتغلب بعـــد على خصومه اليوسفيين ودون أن يحصل على أي شيء من الصـــحراء الجزائرية, مهددا بقيام جمهورية ثورية سوف تتجه نحو الانتقام منه بدعم من خصومه. فاتجه إلى واشنطن في ماي 1961ليطلب منـــها إقنـــاع باريس بسحب قواتها من مدينة بترت.

غير أن الحكومة الفرنسية ردت عليه بالتصعيد وأمرت بتوسيع مهـــابط الطيران في قاعدة "سيدي أحمد" ببترت, وأمر بورقيبة السلطات بوقف الأعمال إلا أن الأميرال الفرنسي رفض ورد بإنذار لمدة 48 ساعة وإذا لم تستأنف الأعمال, فالحل يكون بالقوة[2].

وكان بورقيبة يريد المجابهة, وربما ذلك يعود لرغبة في نفسه يسجل من خلالها البطولة التي لم يتسن له تسجيلها في السابق وليثبت لأعدائـــه أنه ليس رجل سياسة و فقط بل هو كذلك رجل حرب كما أن تقـــدم

---

[1] – أنظر : ديغول , مرجع سابق ,ص, ص113.114

[2] – الصافي , مرجع سابق , ص, ص 240,241

مفاوضات إيفيان بسرعة دون أن يحقق الرئيس أمانيه وتجاهلها لما دفعته تونس من ثمن جعلته يفكر في ألحاق شكل من أشكال الإهانة للجنـــرال ديغول. ويبدو أن بورقيبة كان لا يريد تأجيل تسوية بترت حتى حـــل القضية الجزائرية. ففي خطاب له بتاريخ 17 جويلية 1961 جاء فيه:

" ... جريدة فرنسية أخرى أعلنت أن بورقيبة وديغـــول اتفقـــا علـــى تأجيل تسوية مشكل بترت حتى حل القضية الجزائريـــــة. إني أصرح بأني ضد هذه التصريحات...لقد أكد لي, في وسط محادثاتنا بأنه سوف يمنح الاستقلال للجزائر. ولقد طلبت منه تطبيق هذا المبدأ علـــى بترت. وحتى أنني أقحمت إقليم الجنوب, لكن ديغول كـــان صـــامتا بشأن كل هذا"[1].

وفي شهر جوان, وبعد فشل مفاوضات إيفيان الأولى (20 ماي-13 جوان 1961) جعلت بورقيبة متخوفا من إطالة وتمديد الحرب في الجزائر. حيث كان ينتظر حلا للقضية الجزائرية من أجل إعلان مشاكل بلاده[2]، وهي التروح التام عن بترت والاعتراف بالحدود بين الصحراء والجنوب التونسي, لكن رد الحكومة الفرنسية كان قاسيا بالنسبة لـــه، وفي 19جويليـــة سنـــة 1961, ولأول مرة يجد بورقيبة نفسه يسبح مع التيار وهو لا يستطيع مقاومته, فكانت المجازفة فبأمره توجه حـــوالي 15 ألف مواطن من الرجال والنساء أغلبهم كانوا مســـلحين ومعهـــم رجال من الحرس الوطني والشرطة للتجمع حول القاعدة وكانت المأساة لشعب بكامله إذ سقط الآلاف منهم في بضع دقائق. وكانت النتيجـــة

---

(1) - Grimaud ,O P.CIT ,P 244.
(2) -IBID

مذبحة راح ضحيتها 5 آلاف قتيل[1] . وهو ما هز العلاقات الفرنسية-التونسية وأقنع بورقيبة بالفاشية الفرنسية.

وبالرغم من أن العقيد بومدين قائد أركان جيش التحرير الجزائري قد بعث له يطلب منه إفساح المجال لجيش التحرير الجزائري للتدخل لنجدة أشقائه التونسيين, إلا أن بورقيبة رفض مخافة أن يسيطر جيش التحرير الجزائري على زمام الأمور في تونس وتصبح دولة داخل دولة[2].

وبعد هذه الفاجعة اتجه بورقيبة إلى الميدان الذي يجد فيه نفسه, وقدم شكوى لمجلس الأمن , مطالبا بالجلاء الفرنسي عن بترت, وكسب القضية في 25 يونيو 1961 حيث صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كان برأسها المنجي سليم لصالح الانسحاب من القاعدة ببترت. لكن القوات الفرنسية لم تنسحب إلا في 15 أكتوبر 1963 في وقت حدده الجنرال ديغول[3].

---

[1]-بلخوجة , مرجع سابق , ص.ص.72-78

[2] - الصافي ,مرجع سابق , ص 241.

[3] -ElMachat, Op.Cit, P,P 213, 214.

الخـــــاتمـــــة

خاتمـــــــــــة

من خلال تناولنا لهذا الموضوع من مختلف جوانبه التي رسمناها وفق خطة الدراسة, لعلنا وقفنا أمام حقائق تاريخية كثيرة ميـــزت العلاقـــات التونسية الجزائرية منذ فترة ما قبل سنة 1954م إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962م, ولعلنا هنا نشير إلى النتائج التالية التي استخلصـــناها مـــن خلال هذا العمل:

*-تميزت فترة ما بين 1945- 1954م في الجزائر بنشاط حثيث للحركة الوطنية وقد تجلت بدايات النشاط بعد صدور قرار العفـــو في شهر مارس 1946م ويعد ذلك منطلقا حقيقيا للنشـــاط السياســـي بالجزائر لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية, وقد اســـتقطب الاتجـــاه الثوري اهتماما بالغا من طرف الجزائريين, كما استرعى هذا النشاط اهتمام السلطات الفرنسية, هذا إذا ما اعتبرنا أن المنظمة الخاصة التابعة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية كانت تحضر بســـرية لـــتفجير الثورة, وقد كان لبعض زعمائها مثل محمد بوضياف اتصالات مـــع التونسيين في إطار الحزب الدستوري الجديد الذي كان أمينـــه العـــام صالح بن يوسف من أجل التنسيق للكفاح المسلح المغاربي.

*-أدى النشاط المتسارع للأحداث السياسية في الجزائر لاسيما من طرف حركة الانتصار إلى التعجيل بتفجير الثورة الجزائريـــة, فقـــد تحولت الأزمة التي وقعت فيها الحركة الوطنية إلى نعمة بدل نقمة على الجزائر والتي عجلت القيام بالكفاح المسلح.

*-ظهر بتونس أيضا نشاطا سياسيا تعـــود جـــذوره إلى مطلـــع العشرينات تجلى ذلك في الحزب الدستوري الذي أسسه عبد العزيـــز الثعالبي, ورغم أن هذا الحزب انشق في مؤتمر قصر هلال, فإن أعضاء الحزب الدستوري الجديد المتشبعين بالأفكار الغربية حـــاولوا فـــرض سياستهم الجديدة على حساب الاتجاه المحافظ في الحزب الدستوري.

*-كانت للحركة الوطنية الجزائرية والتونسية اتصالات من خلال مكتب تحرير المغرب العربي بالقاهرة.

*-كانت تونس السباقة في تفجير الكفاح المسلح ضد الاســـتعمار الفرنسي, وحتى بيان أول نوفمبر للثورة الجزائرية قد أشار إلى ذلك(أما نحن الذين تخلفنا عن الركب), وبالرغم من هذا السبق في الكفاح إلا أن الجزائر قدمت دعما بشريا للتونسيين من خلال مشـــاركة بعـــض الجزائريين في الكفاح المسلح إلى جانب التونسيين.

*-استفادت الثورة الجزائرية من استقلال تونس استفادة كبيرة فقد كانت تونس تمثل مصدرا أساسيا لتموين الثورة الجزائرية بالأســـلحة فقد شكلت أراضيها معبرا أساسيا في هذا المجال ومجال نشاط لشبكات التسليح من خلال التنسيق التونسي الجزائري.

*-كانت الحدود المشتركة الجزائرية التونسية قواعد تمركز رئيسية لجيش التحرير الوطني الجزائري, فقد أقامت الثورة الجزائرية مقـــرات للقيادة الخاصة بجيش التحرير الوطني في الأراضي التونسية سواء بقفصة

والرديف وتالة والقصرين وغار الدماء وساقية سيدي يوسف والكاف وغيرها من المدن التونسية.

*-جعل جيش التحرير الوطني منطلقا للعمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية بالجزائر, كما تمكن من فتح معابر في الأسلاك الشائكة التي أقامتها القوات الفرنسية على الحدود الشرقية.

*-استقر آلف اللاجئين الجزائريين بالتراب التونسي وقد قدم لهم الشعب التونسي وكذلك الحكومة التونسية كل الدعم المادي والمعنوي بالرغم من الضغوطات الفرنسية على حكومة بورقيبة.

*-تمكنت الثورة الجزائرية من إقامة علاقات عسكرية وسياسية مع الحكومة التونسية, ومحاولة تخطي كل الخلافات الطارئة وتفويت الفرصة على السلطات الاستعمارية التي حاولت في الكثير من المرات إثارة المشاكل بين الحكومة التونسية والثورة الجزائرية.

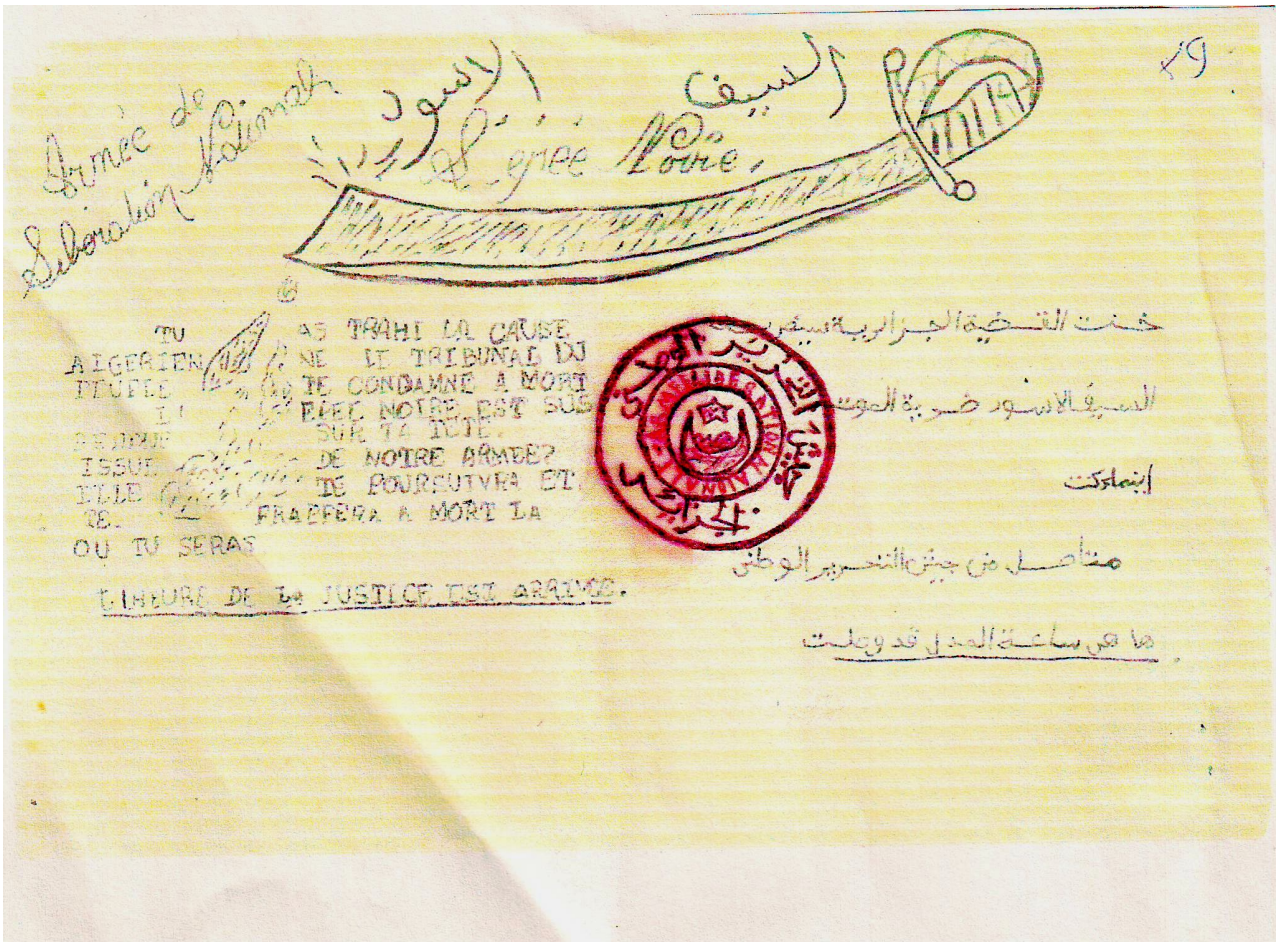
*-لم تثن سياسة البطش التي مارستها القوات الفرنسية عزم التونسيين على تقديم العون للثورة الجزائرية وتجلت الإجراءات الفرنسية من خلال قصف ساقية سيدي يوسف بحجة ملاحقة الثوار.

*-حاول الحبيب بورقيبة لعب دور الوسيط من أجل حل بعض المسائل بالطرق السلمية ورغم تثمين الثورة الجزائرية لجهود بورقيبة إلا أنها فضلت مواصلة الكفاح المسلح إلى غاية تحقيق الاستقلال التام.

*-إن العلاقات التونسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية المباركة قد عززت روابط الأخوة بين البلديـــن لاسيما وأن الدم الجزائـــري التونسي قد امتزج في العديد مـــن المرات خلال الثورة التونســـية أو الثورة الجزائرية.

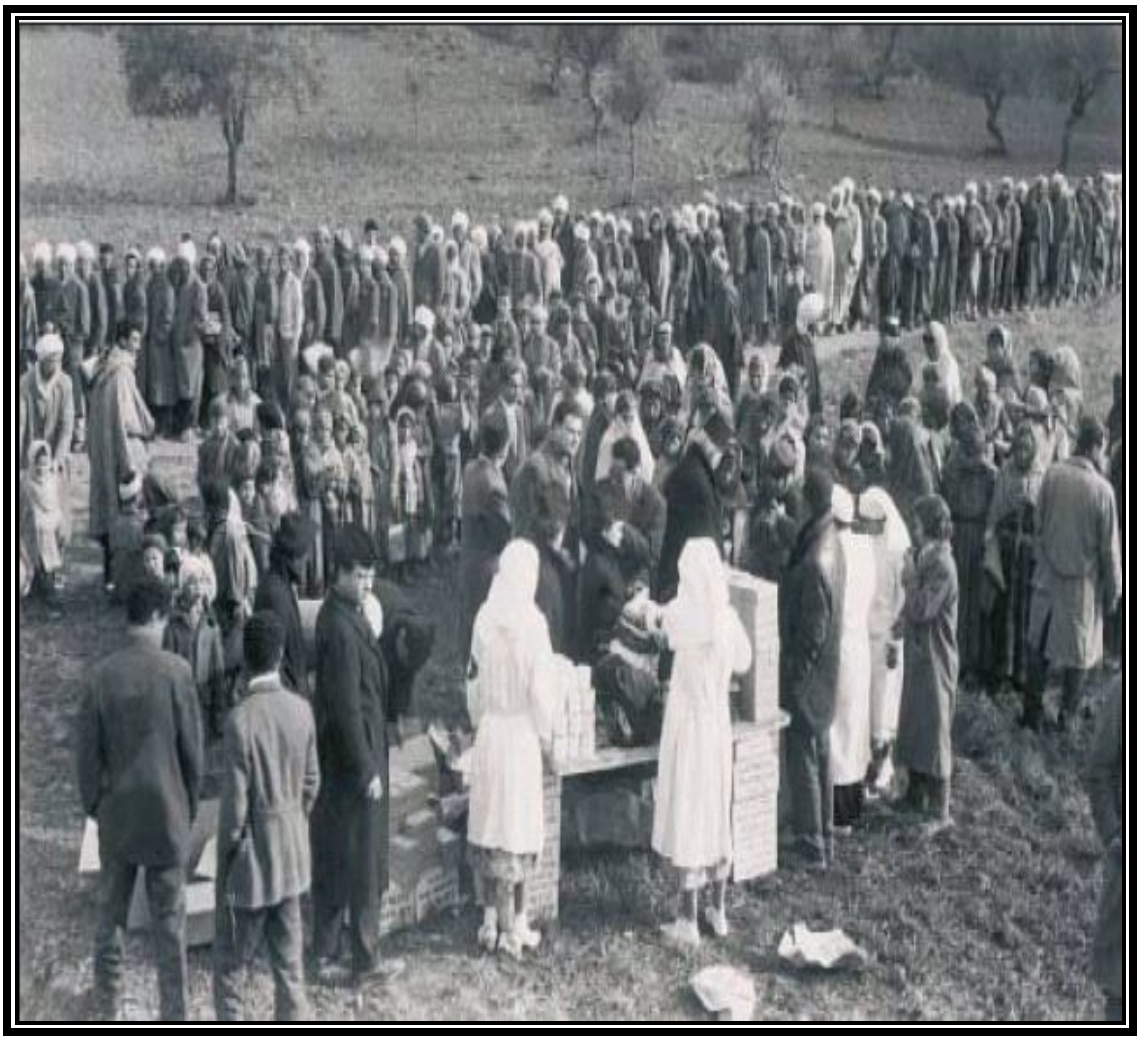
باتنـــة فـــي 20 أفريل 2006

الطالبـــــة: لميـــاء بوقريـــوة



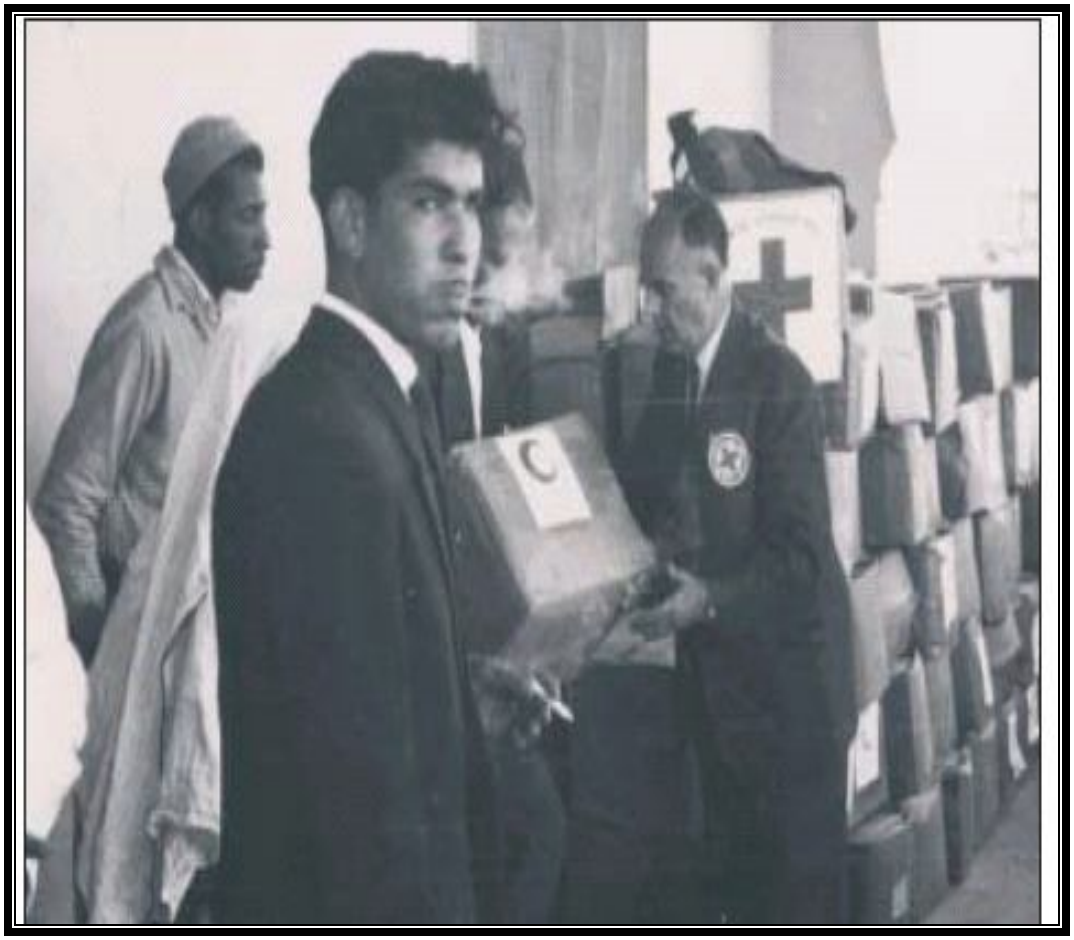
الملحق رقم 04، الســـيـــف الأســـــود

متحف المجاهد، تبسة، الصندوق رقم 3، لوحة العرض 2



ملحق رقم: 22 ، تونس.غار الدماء.1956/01/26.توزيع مساعدات على اللاجئين الجزائريين تحت أنظار الصليب الأحمر الدولي.

In:Mohamed Ben Ahmed," PIERRE GAILLARD, le délègue du CICR qui a vu naître les CROISSANTS-ROUGES maghrébins,"L'Humanitaire- Maghreb, décembre 2003, p20.



ملحق رقم: 23، المغرب, فقيق, توزيع مساعدات على اللاجئين الجزائريين تحت أنظار الصليب الأحمر الدولي.

In:Mohamed Ben Ahmed," PIERRE GAILLARD, le délègue du CICR qui a vu naître les CROISSANTS-ROUGES maghrébins,"L'Humanitaire- Maghreb, décembre 2003, p22.



ملحق رقم: 24، متطوعون من الهلال الأحمر الجزائري يوزعون مساعدات غذائية على اللاجئين الجزائريين.

In:Djamel Maafa,"PIERRE GAILLARD Le délégué du CICR qui a vu naître le Croissant Rouge algérien",El Hilal,2ème semestre 2005,p05.

فهرس الأعلام

- أحمد الأزرق
ص 89
- أحمد باي
ص 2 ، 3
- أحمد بن صالح
ص 132
- أحمد بودة
ص 18 ، 61
- أحمد بومنجل
ص207
- أحمد حسن الباقوري
ص 99
- أحمد لقماني
ص 184
-أحمد محساس
ص 25 ، 30 ، 31 ، 57 147
- أحمد مزعنة
ص 18، 19 ، 35
- أرمان قيون
ص 43
- إلياس دريش
ص 33
- إيريك لايون
ص 46
- ابن باديس
ص 12 ، 14
- ابن بولعيد
ص 26، 30 ، 31 ، 32 ، 33 ، 57 ، 58 ، 68 ، 144
- ابن طوبال
ص 171
- ابن مهيدي
ص 30 ، 31
- احمد السقا
ص 37 ، 38
- الأخضر عبد القادر السائحي
ص 186
- الأمير خالد
ص 3 ، 4
- الأمير عبد القادر
ص 2 ، 3، 57
- الأمير فيصل بن عبد العزيز
ص 51
- الأمين بشبشي
ص 185
- الباهي أدغم
ص 46 ، 230
- الباي محمد المنصف
ص 46 ، 47
- الباي محمد الناصر
ص 39
- البحري قيقة
ص 41
- البرني نباي
ص88
- البشير الابراهيمي
ص 12 ، 36 ، 65
- الجنرال دي شاليه
ص
- الجينرال ديفال
ص 69
- الحاج عبد الله
ص 146
-الحاج علي
ص
- الحاج علي عبد القادر
ص 146 ، 189
- الحبيب بوقطفة
ص 44 ، 45
- الحبيب ثامر
ص 220،51،50،47،46
- الرئيس ويلسون
ص 1
- الشاذلي بن مصطفى خير الله
ص 189
- الشيخ أمود
ص 3
- الشيخ الثعالبي
ص 37 ، 38
- الشيخ الحداد
ص 3 ، 57
- الشيخ العربي التبسي
ص 14 ، 64 ، 65
- الشيخ حماني
ص 64
- الطاهر سعيداني
ص 146
- الطاهر صفر
ص 41 ، 45
- الطاهر لسود
ص 156،155،154،101،100،96،95،92،89
- الطاهر بن لخضرغريبي
ص 152 ، 153
- الطيب الزلاق
ص151
- الطيب المهيري
ص 159
- العروسي الحداد
ص 49
- الكمندان قيون
ص 43
- المقراني
ص 57 ، 191
- المنجي سليم
ص 256،225،206،203،145،53،52،45
- النفزاوي
ص 153
- الهادي البكوش
ص 192

– الهادي نويرة
ص 45 ، 92
– باش حامبة
ص 37
– برونو دي ليس
ص 228
– بشير دخلي
ص 31
– بشير صفر
ص 36 ، 37
– بلحاج الجيلالي عبد القادر
ص 18
– بلعيد جمالي
ص 157
– بلقاسم البازمي
ص 89
– بلونيس
ص 63 ، 75 ، 76
– بن خدة
ص 27 ، 28 ، 29 ، 32 ، 61 ، 132 ، 139
– بن علي بوكور
ص 14
– بن هدوقة
ص 185 ، 186
– بو الصوف
ص 170
– بوانية
ص
– بومدين
ص 196، 256
– بيار قارباي
ص
– بيرتون
ص 42، 43
– بينو
ص 103، 234 ، 236
– بيير فوازار
ص 92
– بن بلة
ص 23 ، 25 ، 31 ، 33 ، 34 ، 137 ، 144 147 ، 149
، 160 ، 163
– بورقيبة
ص
40،41،42،43،45،46،47،48،49،50،51،25،53،82،94
96،97،98،99،103،104،107،108،109،110،111،11
2،113 ، 114 ، 116 ، 121 ،126 ، 127 ، 128 ، 129
130 ، 131 ،132 ، 133 ، 134،137،36،
138،139،140،142،147،148،151،155،157،160،16
2،170،182،201،208،209،214،225،226،227،228،
229،231،232،233،234،236،238،240،241،247،24
–8،250،251،252،253،254،255،256
توفيق المدني
ص 38 ، 161
– تيجاني هدام
ص 216
– جاك شوفاليه
ص 224
– جبار عمر
ص 146
– جيلالي رقيمي
ص 18
–جميلة بوحيرد
ص190
– حسان تريكي
ص 213
– حسن قلاتي
ص 38 ، 39
– حسين آيت أحمد
ص 18 ،23 ، 25 ، 34 ،78 ،143
– حسين عسلة
ص17
– حسين لحول
ص 61،35،28،5
– خمايس بن ميلاد زرقاطي
ص 157
– خيرالدين
ص 36
– داق همرشولد
ص 195
– دحو جربال
ص 146
– ديدوش
ص 30 ،33 ، 57 ،68
– ديغول
ص
13،119،120،121،123،125،126،127،128،129،130
1،133،134،136،139،170،246،247،250،252،253،
.255،256
– رؤول سالان
ص 166
– رابح بيطاط
ص 68
– رضا حوحو
ص 64
– رضا بن عمار
ص 99
– رمضان بن عبد المالك
ص 26
– رمضان بوشبوبة
ص 31
– روني فوتي
ص 187
– روني كليمان
ص 187
– زرمدين
ص 88
– زيغود يوسف
ص 69
– ستيفون بيشون
ص 37
– سعد بعر
ص 89
– سليمان بن سليمان
ص 44
– سيد الشيخ
ص3

ص 29
– سوستال
ص 61 ، 64 ، 68 ، 69 ، 71
– شارل صوماني
ص 231
– شكيب أرسلان
ص 46
– شيريار
ص 69
– صالح بن يوسف
ص 42،97،96،94،92،85،82،53،52،49،46،45،43
98 ،108،103،101،100،99، 140، 148 ، 155 ، 225
، 228 ،232
– صدوق مقدم
ص 235 ، 251
– طالب العربي
ص 153
– طاهر بن عمار
ص 94 ، 96
– عادل بن يوسف
ص 189
– عباس لغرور
ص 100
– عبان رمضان
ص 61 ، 68
– عبد الحي السوقي
ص
– عبد الرحمان بن محمود الشملي
ص 98
– عبد الرحمان كيوان
ص 29 ، 61
– عبد السلام ثامر
ص 153
–عبد القادر خياري
ص 24
– عبد القادر شندرلي
ص 78
– عبد الكريم الخطابي
ص 50 ، 54 ، 100 ، 143
– عبد الله البوعمراني
ص 103، 153
– عبد الله الركيبي
ص186
– عبد الله باربي
ص 162
– عبد الله فرحات
ص
– عبد الله فيلالي
ص 28
– عبد الله كويري
ص 186
– عبد الوهاب السندي
ص 90 ، 91 ، 145
– عزالدين السويسي
ص
– عبد الرحمن العلاوي
ص 38
–عبد الناصر
ص 101 ، 123 ، 228 ،245
ص
– علي بوالشنب المرزوقي
ص 89
– علي ماني
ص 88
– عمار أو عمران
ص 162 ، 163 ، 174
– عمار أوزقان
ص 16
– عمار بن عودة
ص 161
– عمار ولد حمودة
ص 19
– عمر برناوي
ص 186
– عميرة الصغير
ص 150، 152 ، 154 ، 165
– عيسات إيدير
ص 197 ، 198
– عيسى مسعودي
ص 185 ، 191
– غرباي
ص 87،91
– فرحات حشاد
ص 89 ، 91 ، 198
– فرحات عباس
ص 7 ،8 ،10،11 ،40 ،59 ،64 ،66 ،67
91 ، 110 ، 130
– فوستر دالاس
ص 237 ، 240 ، 242
– فيلالي مبارك
ص 35
– قاضي بشير
ص 58
– كريم بلقاسم
ص 34 ، 167 ، 170 ، 171
– لزهر شريط
ص 90 ، 145
– لويس جون
ص 235
– " لوسيان سان "
ص 39
– مارسال كاشان
ص 38
– محسن بن حميدة
ص 184
– محمد البصري
ص 100
– محمد الصالح مزالي
ص 93
– محمد الصمودي
ص 93 ،94 ، 133 ، 193 ، 209
– محمد الطاهر عمراوي
ص
– محمد العموري
ص 171
– محمد الماطري
ص 41
– محمد المخلوفي
ص 153

ص 53
– محمد بلوزداد
ص 16 ، 18 ، 20
– محمد بن احمد
ص 159
– محمد بوراس
ص 14
– محمد بوضياف
ص 146،57،34،33،31،30،18
–محمد خيضر
ص 19 ، 23 ،25 ، 34 ، 61
– محمد شنيق
ص 53 ، 93
– محمد علي الحمامي القابسي
ص 40
– محمد فرج شاذلي
ص 184
– محمد مالك حسين
ص 213
– محمد مروك
ص 18
محمد يزيد
ص 61 ،78
–محمد يوسفي
ص 19
– محمود الشريف
ص 167
– محمود بن عياد
ص 39
– محي الدين القليبي
ص 40 ، 46 ،52 ،53
– مختار بن علي
ص 157
– مصالي الحاج
ص 5 ، 6 ، 26 ، 27 ،35،34،33،32،31،30،29،28 ،
62،63،75،139،143
– مصباح الجربوع
ص 89
– مصطفى اسطنبولي
ص 30
– مصطفى خريف
ص 186
– مصطفى لحبيب بحري
ص 186
– منديس فرانس
ص 66 ، 93 ، 94
– مولاي مرباح
ص 28
– ميشال دوبريه
ص 252
–نايجلان
ص 25
–بناي واعلي
ص 24
– يحي بوعزيز
ص 190 ، 199 ،200
– يوسف الرويسي
ص 44 ، 45 ، 96

فهرس الأماكن

-آفلو
ص 71
-أقبو
ص 72
-ألمانيا
ص 233،221،218،193،40،174
-إيجلي
ص167
- إيطاليا
ص 8 ، 44 ، 46 ، 228
- الأردن
ص 48
-الأطلس التلي
ص 71
-الأغواط
ص47
-الأوراس
ص 56 ، 66 ،69 ، 71 ، 102 ، 148 ، 151 ، 152 ، 175 ، 225
-البليدة
ص 25
-الجبل الأبيض
ص
-الجزائر
ص
2،24،24،22،18،16،15،14،13،12،11،10،9،5،4،3،2،71،70،69،66،65،63،46،56،47،36،38،34،30،28،6،1،102،98،96،94،93،91،90،86،81،80،79،78،77،73،1211،120،119،115،113،112،110،10،108،106،03،140،135،134،133،132،131،128،127،126،123،22،17،171،170،165،160،155،151،149،148،146،145،2،179،180،183،184،185،191،192،193،195،197،22،224،218،217،214،213،212،208،207،200،198،9،25،247،246،244،242،240،239،238،235،232،230،0،254،255
-الحامة
ص 100 ، 102
-الحضنة
ص175
- الحمامات
ص 86
-الساحل
ص 88 ، 157
-الشريعة
ص 52 ، 91
- الشلف
ص 18
-الشمال القسنطيني
ص 69 ، 71
- الظهرة
ص 18
- العراق
ص 48
-العصا
ص
-القاهرة
ص
49،47،35،34،27،25،
23،101،100،99،85،79،61،53،52،51،50
- القبائل
ص 19 ، 66 ، 71 ،88 ،175
- القصرين
ص 88 ، 101
- القيروان
ص 86 ،88 ، 92
-الكاف
ص 238،220،219،217،215،214،205،202،191،120
-الكويف
ص176
- المغرب
ص
13،49،50،51،52،56،61،70،73،74،77،845،85،90،9
،3،94،96،97،98،100
103،106،108،109،110،111،116،117،118،119،12
0،121،126،127،131،142،144146،148،149،154،1
55،166،169،180،182،188،190،192،197،198،200
206،209،217،220،226،230،234،240،242،243،24
5،246،247،248،251،252
- النمامشة
ص 59
-الهند
ص 39 ، 94
-بئر العاتر
ص91
-باتنة
ص 59
- باريس
ص 27 ،28 103 ، 194 ، 199 ، 129، 130 ، 137 ، 143 ، 231 ، 239 ، 242 ، 254
-باجة
ص 217،204
-باندونغ
ص 77 ، 97
-بجاية
ص 24
-بحيرة الأرنب
ص 205
-بريطانيا
ص 233 ، 243 ، 245
- بغداد
ص 34 ، 50
-بكارية
ص 205
- بلجيكا
ص
- بلكور
ص 17
-بن غردان
ص164

-بنزرت
ص
2،44،45،86،103،191،214،215،243،246،247،251
52،253 ، 254 ، 255 ، 256
- بنغازي
ص 51
-بني قشير
ص
-بوزريعة
ص 5 ، 17
-بومرداس
ص157
-"بو"
ص47
-تازينت
ص
- تالة
ص 88 ، 157 ، 158 ، 169 ، 174
-تاليت
ص
-تبرسق
ص 191
- تبسة
ص 14 ، 24 ، 91 ،145
-تبلبولة
ص164
-تجروين
ص 157
- تلمسان
ص 12
-توزر
ص 191
-توسان
ص176
- تونس
ص
2،14،30،36،37،39،41،43،44،45،46،47،48،49،51،
52،53،54،56،61،73،74،7780،82،86،88،89،90،91
10،92،93،94،95،96،97،98،100،102،103،106،107
8،109،110،111،114،115،116،117،119،121،123،
124،126،127،130،132،134،135،
136،138،140،173،174،175،177،179،180،182،18
3،184،186،187،188،189،190،191،192،194،195،
196،197،198،200،202،203،204،205،206،209،21
1،212،214،215،216،217،218،219،220،221،222،
224،225،226،227،228،229،230،231،232،233،23
4،235،236،237،240،241،242،243،244،245،246،
253،256،247
-تيجي
ص
-جبال دهار
ص
- جبل الرويس
ص 150
-جربة
ص 100،164
-جناين
-جوش
ص
-حيدرة
ص 235-158
-دار السلام
ص
-دهيبات
ص
-رامبوبي
ص 133 ، 152
-ردايف
ص158
-رغدالين
ص
-روم السوق
ص176
-زرزيس
ص164
-زن زور
ص
-سبيطلة
ص 202،201،157، 205 ، 242
- سطيف
ص 7 ، 91
-سليانة
ص 191
- سوريا
ص 48
- سوسة
ص 86 ، 164
-سوق اهراس
ص 24 ، 73 ، 146 ، 147 ، 151 165 ، 175
-سوق العربة
ص158
-سوق أهراس
ص24
- سويسرا
ص 30 ، 33 ، 34 ، 57 ، 67 ، 110
-سيدي بوسعيد
ص 220
-سيدي عبيد
ص 176
- شط الجريد
ص 44
- صفاقص
ص 99
- طرابلس
ص 48
-طنجة
ص 197 ، 245
-عقودة
ص 157 ، 164
-عين البيضة
ص
-عين الحمراء
ص176

-عين الدراهم
ص176
-عين الكرمة
ص176
-عين زانة
ص176
- غار الدماء
ص 219،215،201،172،159،158،156،151،150
- فرنانة
ص 150

- فرنسا
ص
4،5،8،9،10،13،14،15،16،20،25،26،28،30،33،37،
38،39،43،46،47،48،52،53،57،63،66،67،75،79،82
85،86،87،90،93،94،95،97،103،107،108،109،110
111،112،113،115،116،119،121،122،126،127،13
1،133،136139،140،183،189،192،193،195،196،1
97،200،212،213،225،226،227،228،229،230،232
233،234،236،237،238،240،242،244،246،247،24
8،249،250،251،253
-فريالة
ص158
- فلسطين
ص 39
-قابس
ص158
-قرية سيدي يوسف
ص 115
،
121،139،158،159،175،177،224،237،238،239،24
6،247
- قسنطينة
ص 2 ، 12 ، 18
-قفصة
ص83 ، 102،152،217،151
-قليبية
ص
-لامي
ص176
- لبنان
ص 48
-ليبيا
ص 237،188،135،102،101،94،92،80،58،51،36،24
، 240، 242
-مختار
ص
-مدغشقر
ص 91
-مراكش
ص 73 ، 93 ، 94
-مرسط
ص 205
-مرسيليا
ص 43
-مستغانم
ص 71
- مصر
ص 112،98،92،74،58،52،49،48،39 ،117 ، 126 ،
149 ، 158 ، 174 ، 240 .
ص 152،102
-معسكر
ص 71
-منستير
ص
157،164
-مهدية
ص 164،120
-مونيي
ص176

-نالوت
ص
-نفطة
ص152
-واد هلال
ص
-وادي سوف
ص 102
-واشنطن
ص 242 ، 243 ، 251 ،254
- وهران
ص 19 ،23 ،70
-يوغسلافيا
ص 212،174

قائمة المصادر والمراجع

I – الأرشيف:

1–الأرشيف الوطني الجزائري:

-Carton/GPRA, Boite N°264 au N°348:

-Notes Politique: Rapport Algéro-tunisien, 1961.

-Compte rendu d'entretiens Algéro- tunisien , novembre 1960 .

- Note politique : la Tunisie de Bourguiba devant la révolution algérienne.

2– أرشيف متحف المجاهد / ولاية تبسة:

- وصولات اشتراك المجاهد بلقاسم بن سلطان، سنة 1957.

- وثيقة السيف الأسود، صندوق 3، لوحة العرض2.

3–الأرشيف الوطني التونسي:

-Mouvement Nationale, Carton 60, Dossier 02

1–الكتلة العربية – الأسيوية ترتد عن باب الجمعية العمومية. قصة المرحلة الثالثة للقضية التونسية 1952./07/29

2–ندوة صحفية من الوزيرين التونسيين معالي صالح بن يوسف ومعالي محمد بدرة 1952/7/5

3–محضر جلسة مجلس الأمن المنعقد في 10 أفريل بمقر المجلس لدرس القضية التونسية.

4-Lettre de Salah Ben Youssef au 15 Etats Arabo-asiatiques le 29/02/1952.

-Mouvement Nationale, Carton 61, Dossier 05, Pièce 150.
1 -Note de renseignement, le 9 avril 1955
2-Note de renseignement, Gafsa, le 25 mai 1955, Emission radiophonique de Damas.
3-Divergence de vue entre Habib Bourguiba et Salah Ben Youssef.6/08/1954.
-Mouvement Nationale, Carton 68, Dossier 01, 26/04/1956.
1-Politique tunisienne, 26 avril 1956.
2-Note de renseignement, 12 février 1956.
3-Commentaires sur le discours du président du conseil a l'assemblée nationale constituante.

4- أرشيف المعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسية –منوبة:
-Bobine. 523, C.2H398.

5-الأرشيف الوطني الفرنسي-فانسان:
-Archives Vincennes, S.H. Armée, 1H1678, étude de la possibilité de la Révolution Algérienne dans le cadre d'un confit, Maroc, Tunisie, et payes arabes au moyen orient, le 15/06/1956.
-Archives Vincennes, S.H. Armée, 1H1751, Evolution de la situation militaire en Algérie entre les sessions 1958-1959, A.G, O.N.U

-Archives Vincennes, 1H1464, (la pêcherie), 8/11/1962.
-Archives Vincennes, 1H1464, (la pêcherie), 11/9/1961.

II-الشهـــــــــادات:

1-شهادة السيد عبد الوهاب السندي، رقم التسجيل 101 المركز الأعلى للحركة الوطنية . تونس .

2-شهادة السيد الطاهر الأسود، رقم التسجيل 101 المركز الأعلى للحركة الوطنية . تونس.

III-المصـــــــادر المنشـــــــورة:

أ-العربيـــــــــــة:

1-إدريس، رشيد، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، الجزائر، 1984.

2-أمقران، عبد الحفيظ، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 1997.

3- المدني، أحمد توفيق، حياة كفاح,ج3,ط2, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر , 1988.

4- الديب، فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1 ، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984 .

5- العسكري، إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، (د.س.ط).

6-بورقيبة الحبيب، من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس لحبيب بورقيبة، ط1، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، 1984.

7- خوجة، حمدان، المـــرآة، تحقيق محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1982.
8- ديغول، شارل، مذكرات الأمل: التجديد 1958-1962، ترجمة: سموحي، منشورات عويدات، ط1، بيروت، 1971.
9- سعيداني، الطاهر، القاعدة الشرقية: قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2001.
10-السنوسي، محمد ، النازلة التونسية، دار المنشورات التونسية، 1976.

ب- الأجنبيـــــــــــة:

1-Boujellabia , Noureddine, La bataille de Bizerte , telle que je l' ai vécu ,Sud Edition,Tunis,2004.
2-Kiouane, Abderahmane, Aux sources immédiates du 1er novembre 1954, Ed. Dahlab, Alger, 1996.

2-الجرائـــــــــــد:

أ-العربيـــــــــة:

1- المجاهد ، عدد10 ، 5ديسمـــبر 1957.
2- المجاهد ، عدد14، 10 ديســـمبر1957.
3- المجاهد ، عدد15 ، جانفـــــي 1958 .
4- المجاهد ، عدد15 ، جانفـــــي 1958.
5- المجاهد ، عدد17، 01 فيفري 1958.
6- المجاهد ، عدد18 ، 25 فيفري 1958.
7- المجاهد ، عدد24 ، 29 ماي 1958.

8- المجاهد ، عدد28 ، 22 أوت 1958.
9- المجاهد ، عدد63 ، 7مـــارس 1960.
10- المجاهد ، عدد75 ، 22 أوت 1960 .
11- المقاومة، عدد02، 12 نوفمـــبر 1956.
12- المقاومة ، عدد02 ، 15 نوفمبر 1956.
13- المقاومة ، عدد03 ، 03 ديسمبر 1956.
14- المقاومة ، عدد08 ، فيفـــــري 1957.
15- المقاومة ، عدد03 ، فيفـــــري 1957.
16- البصائـــر ، 05 نوفمبر 1954.
17- الصبـــاح، 25 أكتوبر1955.

ب-الأجنبيـــــــــة:

-La Dépêche de Constantine, 3/11/1954.

-El Moudjahid, 1/12/1957.

V-الرسائـــــــل الجامعيـــــــة:

-العمري، مؤمن، حركة الانتصار للحريات الديمقراطيـــة: نشـــأتها وتطورها، 1946-1954، رسالة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2000.

VI-الملتقيـــــــــات:

أ-العربيـــــــــة:

1-(....)، "تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962" ، سلسلة الندوات، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

2- (....)، "الإعلام ومهامه أثناء الثورة" ، سلسلة الملتقيات، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

3- (....) ، "الأسلاك الشائكة المكهربة" ، الملتقى الوطني الأول ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1998 .

3- الخطيب، عبد الكريم ، "الاتفاقات بين جيش التحرير المغربي وجيش التحرير الجزائري" ، أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، .2001

4- الصغير، عميرة علية ، "جيش التحرير الوطني التونسي حقيقته ومصيره" ، أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، .2001

5- الميلي، محمد ، "الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها من اندلاع الثورة التحريرية إلى غاية مؤتمر وادي الصومام"، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، من 8 إلى 10 ماي 1984، الجزائر، الج2، المجلد2.

6- عبيد، بن فرج خالد، "محاولات تنظيم الطلبة التونسيين ذوي الأصول الزيتونية في مصر، بين الحلم والتجسيد وعوائق الظرفية"، أعمال الندوة الدولية الحادية عشرة حول الزيتونة، الدين والمجتمع، الحركة الوطنية في المغرب العربي، تونس5، 6 ماي 2002، منشورات المعهد الأعلى للحركة الوطنية، جامعة منوبة.

7- قاضي، بشير، "المسيرون المغاربة ، الاتفاق والاختلاف"، أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2001.

ب–الفرنسيـــــــــة:

1- Bel kherroubi, Abdelmajid , "Les aspects internationaux de la Révolution Algérienne" , Colloque international d'Alger , 1984 .

2- Brett , Michael , "Les écrits anglais sur la guerre de libération Algérienne" , Colloque international d'Alger , 1984.

3- Djerbal, Daho, "Alliances et mésalliances tunisiennes ou les relations Algéro-Tunisiennes vues par le FLN 1954-1958", Fondation Mohamed Boudief, Algérie, 11-12 mai 2001.

4- El Machat, Samia, "Les relations franco-Tunisiennes dans la tourmente Algérienne (1957-1961)", Acte du VIIIe colloque international sur histoire Orale et relations Tuniso-françaises de 1954 à 1962, la parole aux témoins (tenu le 10 et 11 mais 1996 à Tunis), Institue Supérieur d'Histoire du Mouvement Nationale, Tunis, 1998,

5- Gadhoumi, Slim "Introduction a l'étude de la résistance nationaliste armé en Tunisie 1952-1954", R.I.S.I.M.N, N°2, 1996, Tunis.

6- Grimaud, Nicole , "la Grise de Bizerte" . In actes du VIIIe . colloque international sur histoire orale et relations tuniso-francaise de 1945 a 1962 , la porale aux

témoins (tenu le 10 et 11 mai 1996 a Tunis),I..S.H.M.N .Tunis, 1988 .
7- M. wall, Irwin, Traduit par ph.E.Roviart, " Les Etats-Unis la Grande Bretagne et l'affaire de Sakiet Sidi youssef," in: Actes du VIIIe colloque International sur histoire orale et relations tuniso-françaises de 1945 à 1962 la parole aux témoins, (tenu le 10 et 11 mais 1996 à Tunis) , I.S.H. M. N, Tunis, 1998.
8- Novati Gian Polo, Calchi:" Le bombardement de sakiet – Sidi – Youssef et les peripeties de la politique tunisienne face a la guerre d' Algérie" , in. Actes du IXe colloaue international sur processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952-1964), I.S.H.M.V, Tunis, 1999.
9- Sghaier, Amira Aleya: " La Tunisie et la Révolution algérienne" , in Actes du 1er congréé du forum d'histoire contemporaine sur méthodologie, de l'histoires des mouvements nationaux au Maghreb, Fondation Temimi, Septembre, 1998.
10- Touili, Mohamed: " Retentissement de la révolution algérienne dans le monde 1954 - 1962 " , Colloque international d'Alger , 1984
11- Vaiss, Maurice ET Morelle, Chantal, "Relation Franco-tunisiennes juin1958-1962" , Acte du Viiie

colloque internationale sur histoire orale et relations tuniso -françaises de 1945 -1962 , la parole aux témoins, (tenu le 10 et 11 mais 1996 a Tunis) .I. S. A .M. N , Tunis, 1998.

VII-المراجـــــــع:

أ-العربيـــــــــة:

-الكتـــــــــب:

1- البجاوي، محمد : حقائق عن الثورة الجزائرية ، دار الفكر الحديث، بيروت ، .1971

2- الجابري، الصالح : التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .1990

3- الزبير، محمد العربي : الثورة الجزائرية في عامها الأول ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 .

4- الشيخ، سليمان ، الجزائر تحمل السلاح ، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة،ترجمة: محمد حافظ الجمامي، الجزائر، .2002

5- العلوي، محمد الطيب ، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 54, ط1 .دار البعث ,قسنطينة ,1985

6- الميلي، محمد ، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984.

7- بلتقزيز، عبد الإله :الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1987م، محاولة في التاريخ –بيروت 2001

8- بلخوجة، الطاهر، لحبيب بورقيبة: سيرة زعيم، علامات للطباعة والنشر، الشرقية، تونس، (ب س ط).
9-بوحوش عمار: التاريخ السياسي بالجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط1، بيروت، 1997.
10- بوعزيز، يحي، مع تاريخ الجزائر: في الملتقيات الوطنية والدولية: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990
11- بوعزيز، يحي، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987.
12- بوعزيز، يحي، ثورات الجزائر في القرنيين 19 و 20، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
13- جنيدي، خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج2، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986.
14 – جوليان، شارل أندري ، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.
15- حربي، محمد ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض،ت: نجيب عياد، صالح المثلولي ، موفد للنشر، الجزائر،1949.
16- حربي، محمد، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر،ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.
17- دبش، إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2000.

18- سطورا، بنيامين، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية (1898-1947)، منشورات الذكرى 40 للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، .2002
19- سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، .1998
20- سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.
21- سيف الإسلام، الزبير : الإعلام والتنمية في الوطن العربي ، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1986.
22- شريط، عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، 1956، منشورات وزارة المجاهدين ، مؤسسة الشروق ، الجزائر ، (ب س ط) .
23- شريط، عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1959،ج1، منشورات وزارة المجاهدين ، مؤسسة الشروق، الجزائر، (ب س ط).
24- شريط، عبد الله ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، 1959،ج3 ، منشورات وزارة المجاهدين ، مؤسسة الشروق ، الجزائر، (ب س ط) .
25- شريط، عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، 1962.، منشورات وزارة المجاهدين ، مؤسسة الشروق ، الجزائر ، (ب س ط) .
26- صافي، السعيد ، بورقيبة : سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت، لبنان ، 2000 .

27- صديقي، محمد : الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح ، ترجمة احمد الخطيب ، دار الشهاب ، باتنة 1986 .
28- طلاس، مصطفى، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط1 ، دار الشورى ، بيروت 1986.
29- عباس، فرحات، ليل الاستعمار، ت: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب.
30- عباس، محمد ، ثوار عظماء ،مطبعة دحلب ، الجزائر 1992
31- عبد الله، الطاهر ، الحركة الوطنية التونسية ، رؤية شعبية قومية جديدة ، ط2 ، دار المعارف ، سوسة ، تونس، 1990 .
32 – غليسبي، جوان ، الجزائر الثائرة ، ترجمة ، خيري حماد ، ط1 ، دار الطليعة ، بيروت 1961.
33- غولد زيغر، أني راي ، جذور حرب الجزائر 1940-1945، من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة: وردة لبنان، دار القصبة، الجزائر، .2005
34 – قليل، عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج3،ط1، قسنطينة ، 1999 .
35- محساس، أحمد ، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ، محمد عباس، منشورات الذكرى 40 للاستقلال ، وزارة المجاهدين 2002.
36- مناصرية، يوسف ، الصراع الأيدلوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937، سوسة، دار المغارب، 2002.

37- مناصرية، يوسف ، الحزب الدستوري، 1919-1934، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.
38- مناصرية، يوسف، الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
39- مناصرية، يوسف ، الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، .1988
40- مناصرية، يوسف ، الحزب الدستوري الجديد 1919-1934، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، .1988
41- نايت بلقاسم، مولود ، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والاوقاف ، الجزائر، 2002 .
42- هلال، عمار ، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954، ط1، لافونيم الجزائر .1986
43- هلال، عمار ، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1995
44- يوسفي، محمد ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002.

-المقـــــــــالات :

1- الجابري، محمد الصالح ،" الثورة الجزائرية بمجلة الفكر" ، مجلة الثقافة ، العدد91 ، جانفي 1986 .

2- الزبير، العربي ،" الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية" ، مجلة المصادر، العدد 02 1999 .
3- السعيد، حسن ،" نشأة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في معركة التحرير " ، مجلة الاصالة ، العدد22 (اكتوبر- ديسمبر 1947) .
4- الصغير، عميرة علية ،" جيش التحرير التونسي حقيقته ومصيره" ، المجلة التاريخية المغاربية السنة الثلاثون العدد 109 جانفي 2003 ، منشورات مؤسسة تميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان – تونس .
5- العلوي، الطيب، "الشهيد مصطفى بن بولعيد القائد والدور"، جريدة السلام، ع 1353، 1996./04/07
6- بشيشي، الأمين ، " دور الإعلام في معركة تحرير" ، مجلة الثقافة العدد 104، (سبتمبر – اكتوبر 1994) .
7- بلعيد، رابح ، "التنظيم الخاص L'O.S من 1947 إلى مؤامرة 1950المشهورة"، مجلة التراث، العدد 8، 1995.
8- بن ذياب ، " العربي التبسي والنهضة العلمية بالجزائر" ، الأصالة ، العدد 80 .
9- بن يوسف، عادل ، " النخبة التونسية والحركة الوطنية الجزائرية 1927 -1962 " ، المجلة التاريخية المغاربية ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، زغوان – تونس ، السنة الثلاثون، العدد 109 ، جانفي 2003 .

10- بوحوش، عمار ،" ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة اول نوفمبر 1954 "، مجلة العلوم السياسية ، العدد01 .

11- بوعزيز، يحيى ،" مكانة ثورة اول نوفمبر 1954 "، مجلة المصادر، العدد 04 ، 2001 .

12- رابح، تركي ، "البشير الابراهيمي في المشرق "، الاصالة ، العدد 80 .

13- رخيلة، عامر ،" الثورة الجزائرية والمغرب العربي" ، المصادر ، العدد01 ، الجزائر 1999 .

14- سعد الله، أبو القاسم، "عريضة الأمير خالد إلى الرئيس ويلسون"، مجلة التاريخ، السداسي2، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1982.

15- لونيسي، إبراهيم، "مفهـــوم الديمقراطيـــة في أدبيات الحركة الوطنية"، مجلة المصادر، م.و.د.ب.ح.و.ث. أول نوفمبر، الجزائر، 2005.

16- محمد الشريف، سيدي موسى ،" الثورة الجزائرية في وسائل الإعلام ، العالم الثالث والكتلة الشرقية" ، اللسان المركزي لمنظمة المجاهدين، العدد 157 ، 1997 .

17- مناصرية، يوسف، "واقع الثورة في المنطقة الأول 54-56"، من كتاب مصطفى بن بولعيد، جمعية أول نوفمبر، باتنة، 1999.

18- مناصرية، يوسف، "بعض وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حول لجنة إغاثة فلسطين العربية 1936-1938"، مجلة سيرتا، ع10، جامعة قسنطينة، 1988.

19- مناصرية، يوسف "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بأقطار المشرق العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع14، جامعة باتنة، 2006.

20- مناصرية، يوسف، "النشاط الوطني والوحدوي العربي الإسلامي لجمعية العلماء المسلمين 1940-1953"، مجلة موافقات، عدد6، المعهد الأعلى لأصول الدين، جامعة الجزائر، 1998.

21- مناصرية، يوسف، " نشرية الوطني" ، مجلة المصادر ، العدد01 ، صيف 1999 .

22- مناصرية، يوسف، "استراتيجية الثورة التحريرية خلال السنوات الأولى"، من كتاب: الثورة الجزائرية مبادئ وأخلاق، الجزائر، 2006.

23- مهدي، عبد الحميد، "أحداث مهدت للفاتح نوفمبر 1954"، مجلة الأصالة، سنة3، ع22، الجزائر، 1987.

24- هشماوي، مصطفى، "جذور نوفمبر 1954"، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

ب-الأجنبيـــــــــــة:

-الكتـــــــــــــب:

1- Abbas , Ferhat, : Autopsie d'une guerre , Editions Garnier Frères , Paris 1981.

2- Alleg Henri, et d'autres : La guerre d'Algérie , Des promesses de Paix à la guerre , T2 , Temps Actuels , Paris, France , 1981 .

3- Amir, Mohammed : L'histoire contribution à l'étude de la santé en Algérie, OPU, Alger, 1986.

4- Benatia, Farouk : Les actions humanitaires pendant la lutte de libération 1954 -1962, Alger , 1998 .

5- Chikh, Slimane, L'Algérie en armes, ou le temps des certitudes, O.P.U, Alger, 1981.

6- Chliand, Gerard et Mourice Juliette, L'Algérie indépendante, F.Maspero, Paris, 1972.

7- Hanom, Hervé et Roman, Patrick, Les porteurs de valises ,Edition Augmentée, Paris , 1979.

8- Harbi , Mohammed, Le FLN mirage et réalité , NAQD/ENAL , Alger, 1993.

9- Gariage Jean et d'autres, L'histoire du 20ème siècle: l'Afrique , Edition Sierey , Paris , 1966.

10- Guentari, Mohamed, Organisation politico-administrative et militaire de la Révolution Algérienne de 1954-1962, OPU, Alger, 1994, T2.

11- Kaddache, Mahfoud , L'Algérie se libéra (1954-1962), EDIF, Paris, 2000.
12- Meynier, Gilbert, , Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, CASA Edition, Alger 2003.
13- Saad Allah, Rabeh et ben fares, Djamel, La Glorieuse équipe du F.L.N, ENAL-GAM. Bruxelles, 1985.
14- Stora, benjamin, Histoire de la Guerre d' Algérie (1954-1962), édition la découverte paris,1995.
15- Teguia, Mohamed, l'Algérie en guerre, Alger, 1981.
16- Yousfi, Mohamed, L'Algérie en Marche. T1, ENAL, Alger, 1984.
17- Yousfi, Mohamed, l'Algérie en Marche , T2 , ENAL , Alger , 1985.

-المجـــــــلات:

1- Ben Ahmed, Mohamed, "Pierre Gaillard, le délégué du CICR qui avu naître les Croissants-Rouges maghrébins", l'Humanitaire-Maghreb, décembre 2003.
2- Facon, Patrick ," l'Algérie et la politique générale de l'armée de l'aire (1954-1958)" , revue historique des Armées, N°187 , 1992

3- Maafa, Djamel, "Pierre Gaillard, le délégué du CICR qui avue naître le Croissant - Rouge Algérien", El Hilal, 2éme semestre 2005.

4- Rapport de Abban au C.N.R.A (1956) , revue d'étude et de critique sociale , Dominations , Nouveaux enjeux, nouveaux défis, N°12, Printemps/été, Alger , 1999.

VIII-المواقـــــع الإلكترونيـــــة:

-الموقـــــع الأول:
www.islamonline.net/arbic/history/1422/10/article25.shtml

-الموقـــــع الثاني: www.stratisc.org

-الموقـــــع الثالث: www.novembre.com

IX-تاريخ الجزائر: 1830- 1962 القرص المضغوط ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

فهـــــرس المحتويـــات:

الموضـــــوع	الصفحة
مقدمـــــــة	أ - ح
الفصل التمهيدي:وضع الحركتين الجزائرية والتونسية 1945-1954...	1 - 54
المبحث الأول: الحركة الوطنية الجزائرية من 1945-1954.....	2 - 35
المبحث الثاني: الحركة الوطنية التونسية 1945-1952.....	36 - 54
الفصل الأول:الكفاح المسلح في البلدين.....	55 - 104
المبحث الأول: الكفاح المسلح في الجزائر.....	56 - 81
1-تفجير الثورة ومسارها العسكري والسياسي.....	56 - 60
2-موقف الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة.....	60 -81
المبحث الثاني: الكفاح المسلح في تونس.....	82 - 104
الفصل الثاني: العلاقات السياسية بين البلدين.....	105- 140
المبحث الأول: العلاقات السياسية بين البلدين في عهد لجنـــة التنسيـــق والتنفيذ 1956-1958.....	106- 124
المبحث الثاني: العلاقات في عهد الحكومة المؤقتة 1958-1962.....	125- 140
الفصل الثالث: العلاقات العسكرية بين البلدين.....	141- 178
المبحث الأول: العلاقات العسكرية بين البلدين 1954-1956.....	144- 156
المبحث الثاني: العلاقات العسكرية بين البلدين 1956-1962.....	156- 178
الفصل الرابع: العلاقات الثقافية والاجتماعية بين البلدين.....	179- 224
المبحث الأول: العلاقات الثقافية بين البلدين	181- 201
1- التضامن الإعلامي التونسي مع الثورة الجزائرية.....	181- 190
2- التضامن الطلابي التونسي مع الطلبة الجزائريين والثورة الجزائرية.....	191- 201
المبحث الثاني: العلاقات الاجتماعية بين البلدين.....	202- 224
1- اللاجئـــــــــون.....	202- 216
2- الصحـــــــــة.....	216- 224
الفصل خامس: تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية التونسية....	225- 257
المبحث الأول: الفترة من 1954-1957.....	226- 239
المبحث الثاني: الفترة من 1958-1962.....	240- 257

الخاتمـــــــــــــــة..... 258- 261
الملاحـــــــــــــــق..... 262- 328
قائمـــــــة المصـــــــادر والمراجـــــع..... 329- 348
فهـــــــرس المحتويـــات..... 349- 350